سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 723 – الأحد 28 كانون الأول/ ديسمبر 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

سوريا تطلق عملتها الجديدة والألف مؤجلة

16

دمشق – "قسد".. جدولة "10 آذار" أم التصعيد

ملف خاص

تقترب مهلة الاتفاق بين الحكومة و"قسد" من نهايتها دون أي دعوات لتجاه التنفيذ وسط اتهامات متبادلة بالتباطؤ والتعطيل (تعديل عنب بلدي)

أخبار سوريا 02

الفراغ التشريعي يطرح تساؤلات حول قانونية المراسيم والاتفاقيات

أخبار سوريا 04

أفراد وكيانات سورية على لوائح العقوبات البريطانية.. ما الرسائل؟

شؤون محلية 06

طلبة جامعات بدمشق يشتكون تكاليف المواصلات

شؤون محلية 09

مقابر جماعية تُكتشف تباعًا في حمص

ثقافة وفن 20

عودة "فناني المعارضة".. هل تكسر النمطية و"الإلغاء"

رياضة 23

"دوري برايم للمحترفين" ينطلق بجمهور متحمس وملاعب متهالكة

أطفال سوريون يرثون الاستقطاب السياسي من الكبار

في البيئات التي تعيش أزمات سياسية ممتدة، لا يعود الطفل متلقيًا سلبيًا لما يجري حوله، بل يصبح جزءًا من المشهد النفسي والاجتماعي للأزمة.

فالسياسة، وإن بدت شأنًا خاصًا بالكبار، تتسرب إلى وعي الطفل عبر اللغة اليومية والإعلام والمدرسة، وحتى الصمت المشحون بالخوف أو الغضب داخل الأسرة.

ميرنا (39 عامًا) أم لثلاثة أطفال من محافظة حمص، قالت لعنب بلدي، إنها تواجه تحديًا حقيقيًا في الإجابة عن أسئلة أطفالها منذ سقوط النظام نهاية عام 2024....

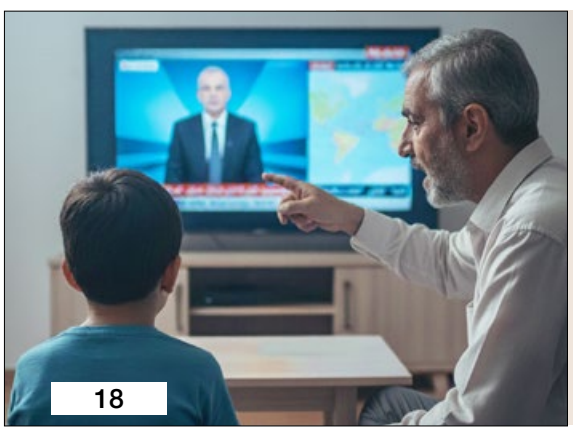

18

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 723 - الأحد 28 كانون الأول/ ديسمبر 2025
03 أخبار سوريا

خبيران يفسران

الفراغ التشريعي يطرح تساؤلات حول قانونية المراسيم والاتفاقيات

عنب بلدي – محمد كاخي

بينما تمضي السلطة التنفيذية في إدارة شؤون الدولة وإصدار مراسيم تمس جوانب قانونية واقتصادية في سوريا، يبقى مجلس الشعب غائبًا عن المشهد، تاركًا خلفه فراغًا تشريعيًا ينتظر اكتمال نصاب أعضاء المجلس للبدء بالعمل.

وبالرغم من أن وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قال، في 2 من تشرين الثاني الماضي، إن أول جلسة للمجلس الجديد ستكون في نهاية الشهر نفسه، فإن المجلس لم يتم تشكيله بعد، ولا يزال بانتظار الأعضاء الذين سيعيّنهم رئيس الجمهورية.

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، قال في أثناء زيارته إلى مدينة حلب، في 30 من تشرين الثاني الماضي، إن تأخر الإعلان عن الأعضاء الـ70 الذين سيختارهم يعود إلى تعقيدات مرتبطة بآلية الاختيار والواقع المجتمعي القائم، وأشار إلى أن الاستقطاب الاجتماعي في سوريا قد يؤدي إلى نتائج لا تعبّر عن كامل المجتمع، ما استدعى التريث ودراسة الخلل الناتج عن العملية الانتخابية بدقة قبل استكمال التشكيل.

وأضاف الشرع أن الهدف ليس تشكيل مجلس شكلي قائم على التوازنات فقط، بل اختيار أشخاص يمتلكون خبرة وقدرة حقيقية على سن القوانين، في مرحلة وصفها بأنها مرحلة إعادة بناء الدولة وصياغة قانون ورؤية جديدة تتلاءم مع الواقعين الإقليمي والدولي.

كيف تُسنّ القوانين اليوم؟

لا يتيح الإعلان الدستوري الذي صدّق عليه الرئيس السوري، أحمد الشرع، في آذار الماضي، أي آلية لسن القوانين خارج إطار السلطة التشريعية، وتقتصر صلاحيات السلطة التنفيذية على إصدار المراسيم التنظيمية والإدارية والفردية، لا القوانين.

الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، قال لعنب بلدي، إنه لا يمكن للسلطة التنفيذية إصدار أي قانون مع غياب السلطة التشريعية، ولا يوجد أي اجتهاد فقهي رصين يتيح لها ذلك، وما تملكه السلطة التنفيذية اليوم هو إصدار المراسيم التنظيمية، أو الإدارية، والمراسيم الفردية، وليس إصدار القوانين.

وتابع أنه من حيث المبدأ، فإن كل ما صدر كان تحت ضغط "الضرورة الواقعية"، ومع تأخر تشكيل مجلس الشعب، يجب التمييز بين نمطين:

- الأول، المراسيم التي تدخل في إطار عمل السلطة التنفيذية كالتعيينات وما يضمن حسن سير الإدارة العامة وغيرها.

- الثاني، المراسيم ذات الطابع التشريعي التي ستطرح لاحقًا على طاولة مجلس الشعب كمشروع قانون مقدم، وفي حال إقرارها تصدر لاحقًا كقانون.

ويرى الدكتور في القانون العام أحمد قربي، أن الإعلان الدستوري لم يضع أصلًا أي آلية مؤقتة لسد الفراغ التشريعي، ما جعل البلاد تعتمد بالكامل على مراسيم تصدر عن رئاسة الجمهورية كحل استثنائي فرضته الحاجة، لكنه يظل بلا سند دستوري واضح.

ويذهب الأستاذ في القانون الدستوري سام دلة، إلى أن ما يصدر اليوم يندرج ضمن "تشريعات أمر واقع" صادرة عن سلطة غير دستورية، ولا تحترم حتى القواعد التي وضعها الإعلان الدستوري نفسه، مشككًا في قدرة أي مجلس شعب مُعيّن لاحقًا على إحداث تغيير جوهري، إذ يرى أنه سيكون أقرب إلى أداة تصديق على ما صدر، لا سلطة مراجعة مستقلة.

قابلية الطعن والمراجعة

يطرح غياب مجلس الشعب، ومعه غياب قضاء دستوري مستقل، سؤالًا حول قابلية المراسيم الصادرة اليوم للطعن أو المراجعة مستقبلًا.

وفي هذا الشأن، يرى الدكتور في القانون العام أحمد قربي، أن "البرلمان المقبل" يمتلك صلاحية مطلقة تجاه كل ما صدر منذ الإعلان الدستوري، سواء بالإلغاء أو التعديل أو الإبقاء، مستندًا إلى المادة "30" من الإعلان الدستوري التي تحصر هذه الصلاحيات بالسلطة التشريعية، ما يجعل المراجعة ممكنة ضمن الإطار البرلماني.

بالمقابل، يشكك الأستاذ في القانون الدستوري سام دلة، بجدوى هذا المسار برمته، إذ يرى أن أي مجلس يُشكّل بآلية تعيين من السلطة التنفيذية لن يشكّل ضمانة فعلية للمراجعة، بل سيكرس التشريعات القائمة، مضيفًا أن غياب آليات قضائية مستقلة، وعلى رأسها محكمة دستورية عليا منبثقة عن مسار وطني، يجعل الحديث عن الطعن أمام القضاء أقرب إلى نقاش نظري بلا قيمة عملية .

مخاطر الفراغ التشريعي

تواصل الحكومة السورية إدارة شؤون البلاد بالاستناد إلى القوانين النافذة في عهد النظام السابق، مع إدخال التعديلات التي نص عليها الإعلان الدستوري، في ظل عجز الحكومة الجديدة عن مقاربة الملفات التي تستوجب تشريعات حديثة، نتيجة غياب سلطة تشريعية قادرة على سنّ القوانين أو التصديق عليها بما ينسجم مع الواقع المستجد.

وقد أفضى هذا الفراغ إلى صدور قرارات لا تحظى بسند تشريعي واضح، وبعضها يتعارض مع الأطر الدستورية السابقة، كما انعكس غياب المجلس التشريعي على عمل السلطة القضائية، التي تواجه اليوم شللًا جزئيًا في البت بقضايا عديدة لافتقارها إلى قوانين تستند إلى مرجعية تشريعية قائمة.

يرى الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، أن غياب السلطة التشريعية اليوم أنتج فجوة كبيرة لا بد من أن تنتهي بأسرع ما يمكن، وأضرار تأخر تشكيل مجلس الشعب أكبر من فوائد الانتظار، لكن المخاطر القانونية ليست حاضرة لدرجة كبيرة، بحسب العبد الله، لأن تصديق أو رفض أي قوانين أو اتفاقيات مستقبلية سيكون حكرًا على المجلس ضمن اختصاصه وإن تأخر ذلك، وهذا أيضًا قد يكون من أوجه التكامل بين السلطات في هذه المرحلة الحساسة، ومما يخفف الضغط عن السلطة التنفيذية في السياق الانتقالي.

عضو اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب أنس العبدة، قال إن نحو 800 قانون ساريٍ في سوريا تسبب ضغطًا كبيرًا على المواطنين والوزارات وتحتاج إلى إعادة نظر للتعديل أو الإلغاء.

وأضاف العبدة في مقابلة مع قناة "الإخبارية السورية" الحكومية، في 1 من تشرين الثاني الماضي، أن القوانين والتشريعات تمرر وفق موافقة الأغلبية أو الثلثين عند الحاجة، مشيرًا إلى أن المجلس سيعمل على إقرار قوانين تعزز الخدمات وتخفف الأعباء عن المواطنين.

مصير الاتفاقيات الدولية

أبرمت الحكومة السورية خلال الفترة الماضية سلسلة من الاتفاقيات باسم الدولة السورية، في وقت كانت فيه البلاد تفتقر إلى سلطة تشريعية قائمة تُخوّل دستوريًا بالتصديق على هذا النوع من الالتزامات.

وبينما يجيز الإطار الدستوري للسلطة التنفيذية توقيع الاتفاقيات، فإن نفاذها القانوني يظل مشروطًا بعرضها على مجلس الشعب وإقرارها، ولا سيما تلك التي ترتب التزامات طويلة الأمد أو تمس السيادة والموارد العامة.

بحسب الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، فإنه عند الحديث عن الاتفاقيات الدولية، نحن نحتاج للتوقف عند قضيتين:

- الأولى: ما جاء في الإعلان الدستوري.

- الثانية: مبادئ القانون الدولي العام.

فعلى صعيد الإعلان الدستوري، جاءت المادة "30" لتنص بوضوح على اختصاص مجلس الشعب بالتصديق على المعاهدات الدولية، وهو إجراء لاحق للتوقيع الذي يرتبط بالسلطة التنفيذية.

وتابع العبد الله حديثه إلى عنب بلدي بقوله، لكن ثمة نوعًا آخر من المعاهدات والاتفاقيات وهي ما تُعرف بالاتفاقيات بالشكل البسيط أو الاتفاقات التنفيذية أو الفنية، والتي لا تتطلب تعديلًا قانونيًا أو ترتب التزامات تشريعية أو قضايا تمس السيادة كالحدود مثلًا، وهذه لا تحتاج إلى التصديق.

ويرى الدكتور في القانون العام أحمد قربي، في حديثه إلى عنب بلدي، أنه وبموجب المادة "30" من الإعلان الدستوري، فإن إقرار المعاهدات الدولية هو من اختصاص مجلس الشعب، لكن هذا لا يعني أن كل اتفاق يجب أن يمر عبر المجلس، فالاتفاقيات الفنية أو الإدارية التي لا ترتب التزامات تشريعية أو مالية يمكن أن تبرم من قبل السلطة التنفيذية.

وأضاف أن الاتفاقيات التي تمس السيادة أو الحدود أو الموارد الطبيعية أو تفرض التزامات مالية طويلة الأمد، يجب أن تعرض على مجلس الشعب للمصادقة.

وأشار إلى أن الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال الفترة الماضية، ولم تُعرض على المجلس، تبقى في وضع قانوني غير مكتمل، ويمكن الطعن بها أو إعادة التفاوض عليها.

قاعة اجتماعات مبنى مجلس الشعب السوري في العاصمة دمشق – 1 تشرين الأول 2025 (AFP)

الشيباني في موسكو ثانية..

من "جس النبض" إلى إعادة رسم العلاقة

لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني والوفد المرافق له مع نظيره الروسي سيرغي لافروف– 24 كانون الأول 2025 (وزارة الخارجية السورية/ إكس)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

زار وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، برفقة وزير الدفاع، مرهف أبو قصرة، ومسؤولين في الاستخبارات العامة، العاصمة الروسية موسكو، في 23 من كانون الأول الحالي، في زيارة رسمية لإجراء مباحثات مع المسؤولين الروس، هي الثانية من نوعها خلال أقل من خمسة أشهر.

وتأتي الزيارة في سياق مستمر من التواصل السوري والروسي، إذ سبق أن زار وفد من وزارة الخارجية السورية موسكو في وقت سابق بهدف إعداد خطة عمل لإعادة تفعيل الخدمات القنصلية والإدارية، في مؤشر على سعي دمشق لإعادة تنظيم علاقاتها الرسمية مع موسكو بعد المرحلة الانتقالية.

مسار بدأ منذ الصيف

ليست هذه المرة الأولى التي يزور فيها الشيباني موسكو، إذ أجرى، في نهاية تموز الماضي، محادثات مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، كما التقى حينها وزير الدفاع الروسي، أندريه بيلاوسوف، قبل أن يستقبله الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في الكرملين، في لقاء وصفته وزارة الخارجية السورية آنذاك بـ"التاريخي".

وتعد الزيارة الأخيرة امتدادًا لهذا المسار، كما أنها تأتي بعد نحو شهرين من زيارة الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، إلى موسكو، منتصف تشرين الأول الماضي، التي اعتبرت محطة مفصلية في إعادة ترتيب العلاقة بين البلدين على مستوى الرئاسة.

خطاب الشراكة

خلال مؤتمر صحفي مشترك مع لافروف، أكد الشيباني أن العلاقات السورية والروسية تدخل مرحلة جديدة، معتبرًا أن العام الحالي يشكل بداية الخروج الفعلي من حرب استمرت قرابة 14 عامًا.

وأشار إلى وجود تقارب في وجهات النظر بين دمشق وموسكو داخل المنصات الدولية، إضافة إلى نقاشات مستمرة لتطوير هذا التنسيق.

ورغم نبرة التفاؤل التي حملها الخطاب الرسمي، لم تعلن موسكو أو دمشق عن اتفاقات نوعية أو تغييرات ملموسة في طبيعة العلاقة، ما يشير إلى أن الزيارة تندرج ضمن إطار تثبيت التفاهمات القائمة أكثر من كونها إعلانًا عن تحولات كبرى.

تأتي زيارة الشيباني إلى موسكو في وقت تكثف فيه دمشق تحركاتها الدبلوماسية باتجاه عواصم دولية مختلفة، في محاولة لإعادة التموضع على الخارطة الدولية، دون القطيعة مع الحليف التقليدي الروسي.

ويُنظر إلى موسكو بوصفها شريكًا مركزيًا في ملفات الأمن والدفاع، وفاعلًا حاضرًا في إدارة التوازنات الحساسة، ولا سيما في الجنوب السوري، فضلًا عن دورها داخل مجلس الأمن.

في المقابل، تحاول دمشق الإبقاء على قنوات مفتوحة مع أطراف أخرى، في سياسة تقوم على تنويع العلاقات بدل الارتهان لمحور واحد.

وتعكس الزيارة، من حيث مستوى التمثيل الرسمي وطبيعة الوفد المرافق، توجهًا سوريًا للتعامل مع موسكو بوصفها شريكًا حاضرًا في ملفات تتجاوز البعد السياسي، في مرحلة تشهد إعادة تقييم شاملة للعلاقات القائمة، في ظل التحولات التي تمر بها سوريا داخليًا.

وفي حين أشار الشيباني إلى تطلع دمشق إلى دور روسي داعم في المرحلة المقبلة، تبقى ملامح هذا الدور وحدوده موضع نقاش، خاصة في ظل تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، وتعدد مسارات الانفتاح السوري خلال الأشهر الماضية.

أكثر من محطة عابرة

يرى المحلل السياسي والأكاديمي في العلاقات الدولية محمد الجابي، أن زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى موسكو، برفقة وزير الدفاع، لا يمكن التعامل معها كزيارة بروتوكولية أو محطة دبلوماسية عابرة، بل تمثل حلقة متقدمة في مسار سياسي وأمني بدأ منذ أشهر، ويهدف إلى إعادة تعريف موقع الدولة السورية الجديدة داخل الإقليم والنظام الدولي، بعد التحولات الجذرية التي شهدتها البلاد.

وأشار الجابي، خلال حديث لعنب بلدي، إلى أن أهمية الزيارة لا تنبع فقط من توقيتها أو وجهتها، بل من تركيبة الوفد نفسه، إذ إن حضور وزير الدفاع إلى جانب وزير الخارجية، يمنح المحادثات طابعًا استراتيجيًا يتجاوز الإطار الدبلوماسي التقليدي، ويدخل مباشرة في صلب ملفات الأمن وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

وبحسب الجابي، تتحرك دمشق اليوم في لحظة انتقالية دقيقة تتقاطع فيها عملية تثبيت الشرعية الخارجية مع مسار إعادة هيكلة الدولة من الداخل.

وفي مثل هذه اللحظات، لا تميل الدول إلى بناء تحالفات صلبة أو اصطفافات أيديولوجية، بقدر ما تسعى إلى إدارة توازنات دقيقة مع القوى الفاعلة.

ومن هذا المنطلق، تبرز موسكو كعنوان دولي لا يمكن تجاهله، وكقناة ضرورية ضمن سياسة الانفتاح المتعدد التي تعتمدها القيادة السورية الجديدة.

وأضاف المحلل السياسي أن زيارة الشيباني لا يمكن فصلها عن سلسلة الزيارات والاتصالات المتكررة بين دمشق وموسكو خلال الأشهر الماضية، ما يعكس انتقال العلاقة من مرحلة جس النبض التي أعقبت سقوط النظام السابق، إلى مرحلة أكثر عمقًا تقوم على إعادة التفاوض حول أسس العلاقة ومحدداتها.

ضامن لتفاهمات إقليمية

اللافت، وفق الجابي، أن هذا المسار لا يسعى إلى استعادة العلاقة القديمة بصيغتها السابقة، بل إلى صياغة علاقة جديدة أكثر براغماتية، تقوم على تبادل المصالح لا على التبعية السياسية أو العسكرية.

وفي قلب هذه العلاقة، يبرز ملف إعادة التسليح بوصفه الملف الأهم والأكثر حساسية، حيث شدد الجابي على أن هذا الملف لا يدار كقضية تقنية بحتة، بل كركيزة أساسية من ركائز السيادة وبناء الدولة، فوجود وزير الدفاع ضمن الوفد، يؤكد أن دمشق تنظر إلى موسكو بوصفها طرفًا يمكن الاستفادة من خبرته العسكرية والتقنية، سواء في مجالات التدريب أو التنظيم أو إعادة البناء المؤسسي.

وفي سياق أوسع، يرى الجابي أن الزيارة تحمل رسائل تتجاوز العلاقات الثنائية، لتلامس الدور الإقليمي لروسيا، فموسكو تُطرح، أو تسعى لأن تُطرح، بوصفها عامل موازنة وضامنًا لأي تفاهمات أمنية محتملة بين دمشق وإسرائيل، ليس بالمعنى التقليدي للوساطة السياسية، بل بوصفها جهة قادرة على ضبط إيقاع الاشتباك ومنع الانزلاق نحو التصعيد، عبر قنوات تواصل قائمة ومعادلات ردع متبادلة.

واعتبر الجابي أن هذا الدور يمنح دمشق هامشًا ضروريًا لتركيز جهودها على إعادة بناء مؤسساتها في مرحلة انتقالية شديدة الحساسية، كما يمنح موسكو فرصة للحفاظ على حضورها الإقليمي، لا كقوة تفرض الحلول، بل كطرف قادر على إدارة التوازنات المعقدة في المنطقة.

تكيف مع المعادلة الجديدة

من الزاوية الروسية، لفت الجابي إلى أن الزيارة تندرج ضمن سعي موسكو لإعادة تثبيت موقعها في سوريا ما بعد الأسد، مع إدراكها أن مرحلة النفوذ القائم على الدعم غير المشروط قد انتهت .

فالواقع الجديد، وفق الجابي، يفرض شراكات مرنة تقوم على المصالح المتبادلة واحترام التحولات الداخلية، وهو ما يفسر ميل الخطاب الروسي في المرحلة الحالية إلى التكيف مع المعادلة الجديدة، بدل محاولة إعادة إنتاج معادلات الماضي.

في ضوء هذه التحركات، تبدو السياسة السورية خلال المرحلة الحالية قائمة على الانفتاح المدروس وتوسيع هامش الخيارات، مع الحفاظ على شراكة استراتيجية مع موسكو، وتثبيت وجود دبلوماسي وعسكري قادر على حماية المصالح الوطنية.

زيارة الشيباني إلى موسكو تُترجم هذا النهج عمليًا، فهي ليست مجرد محطة دبلوماسية، بل رسالة واضحة بأن دمشق تسعى لإعادة تعريف موقعها الدولي وإعادة بناء مؤسساتها، ضمن سياق حياد وتوازن محسوب بين القوى الكبرى، يضمن لها المرونة في إدارة علاقاتها، وحماية مصالحها في مرحلة انتقالية حساسة تتطلب الجمع بين الدبلوماسية والأمن وإعادة البناء الداخلي.

أفراد وكيانات سورية على لوائح العقوبات البريطانية.. ما الرسائل؟

عنب بلدي – أمير حقوق

وسط استمرار الحراك الدولي المرتبط بالملف السوري، ولا سيما فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، عادت بريطانيا إلى واجهة المشهد عبر فرض حزمة جديدة من العقوبات المالية استهدفت شخصيات وكيانات عسكرية سورية.

وشملت العقوبات ستة أفراد، من بينهم محمد حسين الجاسم (أبو عمشة) قائد "الفرقة 62"، وسيف الدين بولاد (أبو بكر) قائد "الفرقة 76"، وذلك على خلفية اتهامات بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين خلال الثورة السورية، وفي أحداث الساحل السوري في آذار الماضي.

كما ضمت القائمة غياث سليمان دلة ومقداد لؤي فتيحة، وهما ضابطان في جيش النظام السابق، إلى جانب مدلل خوري وعماد متانيوس خوري، اللذين قالت بريطانيا إنهما متورطان في أنشطة مالية واقتصادية تدعم نظام الأسد المخلوع.

العقوبات شملت أيضًا ثلاثة كيانات عسكرية، هي: "فرقة الحمزة"، و"فرقة السلطان سليمان شاه" (العمشات)، و"فرقة السلطان مراد".

وتأتي هذه الخطوة في توقيت حساس، تشهد فيه الساحة السورية محاولات لإعادة ترتيب المشهد السياسي والعسكري، في ظل مساعٍ دولية لموازنة الضغط السياسي مع دعم مسارات الاستقرار وإعادة البناء.

تحقيق ما طلب من الحكومة السورية

العقوبات البريطانية الجديدة، التي أُعلنت رسميًا عبر مكتب تنفيذ العقوبات المالية التابع لوزارة الخزانة، في 19 من كانون الأول الحالي، تعكس استمرار السياسة الدولية القائمة على استخدام الأدوات الاقتصادية والقانونية لمساءلة الضالعين في الانتهاكات، ولا سيما تلك التي وقعت خلال سنوات الثورة السورية، إضافة إلى الأحداث التي شهدها الساحل السوري خلال آذار الماضي.

ويشير هذا التحرك إلى أن ملف الانتهاكات لا يزال حاضرًا بقوة على جدول الأعمال الدولية، فرغم التغيرات السياسية التي طرأت على المشهد السوري مؤخرًا، والاحتواء الدولي لسوريا، فإن العقوبات تحمل رسائل ودلالات معينة للحكومة السورية.

الصحفي والباحث السياسي فراس علاوي، يرى أن هذه العقوبات البريطانية تأتي في سياق متابعة المجتمع الدولي للأحداث في سوريا، وتهدف إلى تحقيق المطلوب من الحكومة السورية، أو التناغم مع هذه الطلبات في عمليات التحقيق المتعلقة بالأسلحة، وملفات أخرى مثل انتهاكات الساحل والسويداء.

وقال علاوي، في حديث إلى عنب بلدي، إن الحكومة السورية كانت تتوقع هذه العقوبات، وهي جاهزة للتعامل معها، معتبرًا أن هذه الإجراءات تمثل دفعًا بريطانيًا لدعم الحكومة، وفي الوقت ذاته محاولة للضغط من أجل إعادة ترتيب أوراقها فيما يتعلق بإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والنسيج المجتمعي في سوريا.

> العقوبات البريطانية تمثل دفعًا بريطانيًا لدعم الحكومة، وفي الوقت ذاته محاولة للضغط من أجل إعادة ترتيب أوراقها.
>
> فراس علاوي
> صحفي وباحث سياسي

أما الخبير في الشؤون العربية والدولية طلعت طه، فيعتقد أن بريطانيا أقدمت على هذه الخطوة، بسبب انتهاكات الأفراد والكيانات التي شملتها العقوبات لحقوق الإنسان، خاصة في المجازر ضد المدنيين ومنها أحداث الساحل.

ويرجح، في حديث إلى عنب بلدي، أن القرار الفعلي كان بيد الحكومة البريطانية، التي رحبت برفع العقوبات عن سوريا وبالتغيير والحريات، مشددًا بالوقت نفسه على أن القضية تبقى إنسانية، وهذا ما دفع بريطانيا للقرار.

اندلعت أحداث الساحل في 6 من آذار الماضي، إثر تحركات لبعض عناصر جيش النظام السابق، استهدفوا خلالها عناصر من الأمن العام في ريف اللاذقية غربي سوريا، وخلال ساعات قليلة، سيطر من تسميهم الأوساط الحكومية بـ"الفلول" على مناطق من مدينتي اللاذقية وطرطوس، مخلفين قتلى في صفوف الأمن العام، ما دفع وزارتي الدفاع والداخلية لاستقدام تعزيزات إلى المنطقة، وتبع ذلك مؤازرات من فصائل مسلحة موالية للحكومة، إلى جانب مدنيين محليين مسلحين.

الأمر الذي أدى إلى وقوع انتهاكات واسعة طالت مدنيين وأودت بحياة المئات على خلفية انتماءات طائفية.

رسائل ضغط للحكومة السورية

بالتوازي مع الطابع العقابي للإجراءات، حرصت الخارجية البريطانية على التأكيد على التزامها بالعمل مع الحكومة السورية، في رسالة مزدوجة تجمع بين الضغط والمقاربة السياسية، إذ شددت لندن على دعمها لمسار الانتعاش الاقتصادي في سوريا، والانتقال إلى مستقبل أكثر استقرارًا وحرية وازدهارًا.

وترى الأوساط السياسية أن أثر هذه العقوبات البريطانية على الحكومة السورية ضئيل جدًا، وهي كمحاولة لحثها على حماية المدنيين، ولا تؤثر على العلاقة بين الحكومتين.

الخبير الأمني والجيوسياسي الدكتور عامر السبايلة، يرى أن العقوبات تتضمن رسالة واضحة للدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في سوريا، بتنقية نفسها من العناصر المتطرفين والضالعين في انتهاكات ضد المدنيين، خاصة في المجازر التي حدثت.

ويعتقد أنها تكشف رسالة واضحة، وهي أن الأحداث الأمنية والانتهاكات لا تمر مرور الكرام لدى بريطانيا والمجتمع الدولي، حتى لو اعتقدت الحكومة السورية أنها حليف لهذه الدول، ويعول عليها، وأن العقوبات رفعت عنها، إلا أن فكرة المحاسبة والمساءلة موجودة حتى إن كانت العلاقة جيدة مع الحكومة السورية.

> العقوبات البريطانية تحدد الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة، وتكشف أن الانتهاكات ضد المدنيين لا تمر مرور الكرام، حتى لو اعتقدت الحكومة السورية أنها حليف لهذه الدول.
>
> د. عامر السبايلة
> خبير أمني وجيوسياسي

تحمل العقوبات ضغطًا يستهدف دفع الحكومة لتحقيق ما تعهدت به من عمليات إصلاح ومحاسبة لمرتكبي الانتهاكات ضد المجتمع السوري، بحسب ما قاله الباحث السياسي والصحفي فراس علاوي.

وأضاف أن العقوبات غير مؤثرة بشكل مباشر، معتبرًا أن هذه الإجراءات تهدف بالأساس لدفع الحكومة إلى إعادة ترتيب أوراقها، سواء على الصعيد الإداري أو ضمن قطاع الدفاع، بما يضمن عدم حدوث تجاوزات مستقبلية.

ما المطلوب؟

يرى محللون سياسيون ومعنيون بالشأن الدولي، أنه مع إعلان العقوبات البريطانية، تبرز جملة من المسؤوليات السياسية والقانونية الملقاة على عاتق الحكومة السورية، كونها لا تقتصر على بعدها الاقتصادي أو الدبلوماسي، بل تعكس إدانة دولية متزايدة لسجل الانتهاكات الإنسانية، وعليه، يصبح لزامًا على الحكومة السورية اتخاذ خطوات جادة لمعالجة الأزمة، وعدم تكرار هذه الانتهاكات.

الصحفي والباحث فراس علاوي، يعتقد أن على الحكومة السورية ضرورة إعادة انخراط القوى العسكرية والفصائل بشكل مباشر، وعدم الإبقاء عليها ككتلة واحدة.

ويشير إلى أن الحكومة السورية لديها معرفة بهذه العقوبات ومدى تأثيرها، وأنها ستتعامل معها بما يتوافق مع تعهداتها أمام المجتمع الدولي، لضبط الملفات الأمنية والعسكرية بما يخدم وحدة سوريا والتزاماتها أمام المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية.

بينما يرى الخبير في الشؤون العربية والدولية طلعت طه، أنه يجب على الحكومة السورية أن تحقق في مسؤولية هذه الفصائل والأفراد المحددين بالعقوبات، كونهم متهمين بخرق حقوق الإنسان، مؤكدًا أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يعاقبوا إن كانوا متورطين، وهذا ما يظهر التزامها بمحاسبتهم وحماية المدنيين.

وعليها أيضًا تقديم مرتكبي الانتهاكات للقضاء مهما كانت مناصبهم، خاصة أن عمليات القتل بأحداث الساحل تمت على مرأى ومسمع الجميع، وظهر في مقاطع فيديو أفراد من وزارة الدفاع السورية يرتكبون انتهاكات بحق المدنيين، أضاف طه.

ما التعويضات التي وعدتها بها واشنطن

إسرائيل تخسر ورقة العقوبات الأمريكية في الملف السوري

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن – 30 أيلول 2025 (CNN)

عنب بلدي – ركان الخضر

محاولات الحكومة الإسرائيلية للتدخل في الشأن السوري لا تقف عند التوغلات العسكرية في الجنوب، التي أخذت طابعًا يوميًا، من اقتحام للقرى والبلدات في محافظة القنيطرة، وبعض مناطق الريف الغربي من محافظة درعا، وشملت حملات تفتيش وإقامة حواجز وقطع الطرقات وعمليات اعتقال لشبان المنطقة، فقد كشفت هيئة البث الإسرائيلية (كان) عن جوانب أخرى لهذا التدخل، جاء هذه المرة من خلال محاولة التأثير على القرار الأمريكي برفع العقوبات عن سوريا.

وأوضحت الهيئة، أن الإدارة الأمريكية رفضت طلبًا إسرائيليًا للإبقاء على جزء من العقوبات المفروضة على سوريا.

وذكرت الهيئة نقلًا عن مصدرين إسرائيليين، في 20 من كانون الأول الحالي، أن إسرائيل سعت لدى مقربين من الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للإبقاء على جزء من العقوبات كورقة تفاوض مستقبلية.

وأكدت أن الإدارة الأمريكية رفضت الطلب مع تعهّد بتقديم تعويض، مقابل هذا الرفض، من دون الكشف عن طبيعة هذا التعويض أو مجالاته، سواء كانت سياسية أو أمنية، بحسب الهيئة.

وبحسب ما أوردته هيئة البث، فإن الطلب الإسرائيلي قوبل بالرفض من جانب مقربين من الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، رغم محاولات بذلتها جهات في محيط رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، للتأثير على القرار.

وجاء الإفصاح عن الطلب الإسرائيلي بعد أيام قليلة من توقيع الرئيس الأمريكي على موازنة الدفاع الأمريكية، في 19 من كانون الأول، والتي تضمنت إلغاء قانون "قيصر"، معلنًا بذلك رفع جميع العقوبات الأمريكية على سوريا.

وكان ذلك بعد أن صوت مجلس الشيوخ الأمريكي، في 17 من كانون الأول، لمصلحة المشروع النهائي لقانون موازنة وزارة الدفاع لعام 2026، المتضمن إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون "قيصر"، بعد أيام من تصويت مجلس النواب على المشروع، في 10 من الشهر ذاته.

عنب بلدي تحاول استقراء أبعاد الطلب الإسرائيلي والأهداف من وراء ذلك، وأبرز الاستنتاجات من الرفض الأمريكي، والسيناريوهات المتوقعة للتعويض الأمريكي الموعود، والخطوات المطلوبة من الحكومة السورية لمواجهة مخططات إسرائيلية كهذه في المستقبل.

الهدف من الطلب وأسباب الرفض

يعتقد الكاتب الصحفي فراس علاوي، أن إسرائيل تهدف من محاولة إبقاء العقوبات على سوريا إلى ترك الحكومة السورية ضعيفة ومرتهنة اقتصاديًا وسياسيًا للخارج، وبالتالي عاجزة عن امتلاك أوراق قوة تضعها على الطاولة في مفاوضاتها مع إسرائيل.

وأضاف علاوي سببًا آخر من وراء الطلب الإسرائيلي، وهو أن بقاء العقوبات الأمريكية سيجعل الحكومة السورية عاجزة عن بناء جيشها وتطويره، وهو ما يعتبر هدفًا استراتيجيًا بالنسبة لإسرائيل.

من جهته، يرى الباحث في مركز "جسور" وائل علوان، أن إسرائيل تريد استمرار العقوبات الأمريكية على سوريا، لإبقائها مفككة وضعيفة ومنهارة بشكل كامل كما هو الوضع عليه اليوم، وعدم إتاحة الفرصة أمامها للبناء والنهوض من جديد.

الباحث وائل علوان، يرى أن أسباب الرفض الأمريكي للطلب الإسرائيلي، تعود إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى خطورة في إبقاء سوريا ضعيفة أو مفككة، من خلال إبقاء العقوبات، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن ترسيخ الاستقرار السوري، منعًا لأي محاولة إيرانية للتغلغل في سوريا من جديد عبر أذرعها في المنطقة، مما قد يسبب عودة الفوضى إلى سوريا، وما يشكله ذلك من خطورة على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة .

وقال إن هذا هو محور الخلاف الأمريكي- الإسرائيلي بمسألة الملف السوري، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة تثق بتوجهات الحكومة السورية والسياسات التي تتبناها بشكل كبير جدًا، لكن المشكلة في إسرائيل وحكومة نتنياهو تحديدًا التي تمثل اليمين المتطرف في إسرائيل.

ونوه علوان إلى أن الحكومة الإسرائيلية ليس فقط لا تثق بالحكومة السورية، وإنما تتبع سياسات ليست منسجمة مع مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها المتمثلة في استقرار المنطقة.

ونتيجة هذه السياسة الإسرائيلية، عمدت حكومة نتنياهو، برأي علوان، إلى المزيد من الفوضى في سوريا بعد سقوط النظام، كما أنها عملت على إغراق المنطقة بالفوضى والمواجهات والتجاذبات الكبرى، الأمر الذي لا يضر بمصلحة سوريا فقط، بل يضر بمصلحة المنطقة كاملة، ويشكل تهديدًا على جميع دولها.

بينما يرى فراس علاوي أن الولايات المتحدة رفضت الطلب الإسرائيلي، ترسيخًا للسياسة التي تتبعها إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في المنطقة، والتي تركز على دعم الاستقرار الذي يشمل سوريا، بصفتها إحدى ركائز هذا الاستقرار.

ويشير الرفض الأمريكي، برأي علاوي أيضًا، إلى تراجع في السياسة الأمريكية السابقة، التي كانت تقوم على دعم فكرة سيطرة القوة الأحادية المطلقة لإسرائيل في الشرق الأوسط.

السيناريوهات المطروحة للتعويض

يعتقد الباحث وائل علوان أن التعويض الذي وعدت الإدارة الأمريكية بتقديمه للحكومة الإسرائيلية، بعد رفض طلبها بإبقاء العقوبات على سوريا، يكمن في معالجة السياسة الإسرائيلية، القائمة على السعي لتفكيك سوريا، خوفًا من أي تهديد سوري لإسرائيل في المستقبل.

وتشمل معالجة الولايات المتحدة لهذه المخاوف الإسرائيلية، برأي علوان، تقديم ضمانات أمريكية بألا يكون هناك أي خطر على إسرائيل أو مصالحها من قبل الحكومة السورية، بالإضافة إلى ضمانات أخرى تشمل تعهدًا أمريكيًا بمواجهة كل ما يمكن أن يشكل خطرًا على إسرائيل من الأراضي السورية.

علوان أشار إلى أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى الموازنة بين رغبتها في رؤية سوريا قوية، بالقدر الذي يسمح لها بمنع أي مخططات إيرانية للعودة إلى الساحة السورية، وفي نفس الوقت ضعيفة بالقدر الذي يمنعها من تشكيل أي تهديد لإسرائيل بالمستقبل، موضحًا أن هذه المقاربة قد تكون أحد أشكال التعويض الأمريكي.

الكاتب الصحفي فراس علاوي، قال إن التعويض الأمريكي سيكون وفق اعتقاده على جانبين، الأول اقتصادي يشمل دعمًا ماديًا وعسكريًا ولوجستيًا للحكومة والجيش الإسرائيلي، بينما سيركز الجانب الثاني على منح الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لحكومة نتنياهو بمتابعة استراتيجيتها بالحرب على أذرع إيران في المنطقة.

ما المطلوب سوريًا؟

المطلوب من الحكومة السورية لمواجهة أي مخطط إسرائيلي من هذا القبيل في المستقبل، يكمن في توسيع الحكومة السورية لأفق علاقاتها وترسيخها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الحكومة الأمريكية، بما يضمن لها قوة المشاركة في القرار والاستقرار الإقليمي، وفرض نفسها كرقم مؤثر لا يمكن تجاوزه في السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، بحسب الكاتب الصحفي فراس علاوي.

من جهته، يرى الباحث في مركز "جسور" وائل علوان، أن المطلوب من الحكومة السورية لمواجهة المخططات الإسرائيلية، يكمن في إعطاء الضمانات الكافية للسلم والاستقرار الأهلي، ومنع عودة إيران إلى الساحة السورية من جديد.

ويرى ضرورة تقديم دمشق ضمانات أخرى بعدم خروج أي تهديد من الأراضي السورية تجاه إسرائيل.

ونوه علوان إلى أن الحكومة السورية تدرك اليوم هذه المقاربة وضرورتها، مشيرًا إلى جديتها في العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار وعدم الاشتباك، كونها ليست بوارد العودة إلى المواجهات والحروب ليس فقط في المدى المنظور والمتوسط، بل حتى في المدى البعيد، بحسب رأيه.

الأسباب التي دفعت الباحث علوان إلى تبني هذا الرأي، تكمن في الإرهاق الذي لحق بالشعب والحكومة السورية من سنوات الحرب الماضية، فالحكومة السورية تريد، وفق علوان، طريقًا آخر مختلفًا عن المواجهات والحروب، من خلال سعيها وراء التنمية وتطوير سوريا وازدهارها، بحثًا عن تحويل البلاد إلى معبر للتجارة والطاقة العالمية، مضيفًا أن الحكومة السورية لا تقول هذا الأمر كمجرد شعارات وترويج إعلامي، وإنما من منطلق مصلحتها ومصلحة الشعب السوري في ذلك.

محمد الجاسم (أبو عمشة) وسيف بولاد (أبو بكر) خلال لقاء مع الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية أحمد الشرع – 16 كانون الأول 2024 (محمد الجاسم/إكس)

عقوبات سابقة

كان الاتحاد الأوروبي أضاف إلى قوائم عقوباته فيما يتعلق بسوريا شخصين وثلاثة كيانات، بسبب ارتباطهم بأحداث شهدها الساحل السوري، في آذار الماضي.

ووفق قرار الاتحاد الصادر في 28 من أيار الماضي، فإن من بين الأشخاص المعاقبين القياديين محمد حسين الجاسم (أبو عمشة) وسيف بولاد (أبو بكر).

وذكر القرار أن الكيانات التي يقودها هذان الشخصان كانت مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل التعسفي في أثناء أعمال العنف التي شهدتها المنطقة الساحلية في آذار الماضي.

وأدرج الاتحاد الأوروبي على قوائم عقوباته ثلاثة كيانات هي: "فرقة السلطان سليمان شاه" التي كان يقودها "أبو عمشة"، وفرقة "الحمزات" التي كان يقودها "أبو بكر"، و"فرقة السلطان مراد" التي كان يقودها فهيم عيسى، إلا أن العقوبات الجديدة لم تشمل فهيم عيسى بشكل شخصي، وإنما طالت الكيان الذي كان يقوده فقط.

رغم تحسن شبكة النقل

طلبة جامعات بدمشق يشتكون تكاليف المواصلات

عنب بلدي – كريستينا الشماس

شهدت شبكة النقل في دمشق تحسنًا نسبيًا بعد سقوط النظام السابق، خاصة مع توسع خطوط النقل الداخلي وعودة عدد من "السرافيس" للعمل، وإعادة الخدمات إلى المناطق التي شهدت دمارًا جراء قصفها من قبل النظام.

أعاد هذا التحسن شيئًا من الانسيابية إلى حركة المواصلات داخل المدينة، كما حسّن قدرة الطلبة على الوصول إلى جامعاتهم دون انقطاع يومي أو انتظار طويل، مقارنة بسنوات ما قبل سقوط النظام السابق، التي تراجعت خلالها خدمة النقل بفعل الاضطرابات ونقص المحروقات.

ورغم ذلك، لا تزال تكاليف المواصلات تتصدر قائمة التحديات التي تواجه الطلبة الجامعيين، إذ ارتفعت التعرفة تدريجيًا دون أن يقابلها تحسن في الدخل، الأمر الذي جعل "الخدمة المتوفرة" غير كافية لتخفيف العبء المالي عن شريحة الطلبة، الذين يعتمد كثير منهم على العمل الجزئي لتأمين مصاريفهم اليومية.

ومع استمرار الازدحام على الطرقات، وتفاوت التزام السائقين بخطوطهم ومواعيدهم، تتحول المواصلات من خدمة يومية يفترض أن تكون ثابتة، إلى هاجس يلاحق الطلبة ويؤثر على انتظامهم الدراسي.

حركة المواصلات أمام كلية الآداب والعلوم الإنسانية في العزة بدمشق – 16 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي/عبد الحليم إسماعيل)

طلبة تحت ضغط التكلفة

بين توفر الخدمة من جهة، وارتفاع التكلفة وعدم انتظام المواعيد من جهة أخرى، تباينت آراء الطلبة الذين تحدثوا لعنب بلدي، حول واقع النقل في دمشق.

قال خالد محمد، طالب في كلية الآداب بجامعة "دمشق"، إن الجانب المادي بات يشكل العبء الأكبر في رحلته اليومية إلى الجامعة، مضيفًا أن العمل الجزئي أصبح ضرورة لتأمين تكلفة الذهاب والإياب فقط.

وبرأي خالد، فإن توفر "السرافيس" أو "الباصات" لم يعد هو المشكلة الأساسية، بل القدرة على تغطية التكلفة اليومية التي ترتفع تدريجيًا دون ضابط واضح.

يرى أيمن الأسمر، طالب يقيم في منطقة المعضمية، أن الوصول إلى الجامعة بالنسبة له ليس معقدًا، إذ تمر "سرافيس" تنقله مباشرة إلى كلية الآداب، لكن التكلفة هي المشكلة الأساسية رغم توفر الخط، والتي قد تتراوح بين 6000 و8000 يوميًا.

دانا معمر، التي تقيم في منطقة جرمانا، ترى أن المواصلات تحسنت في منطقتها خصوصًا بعد توفر المحروقات لسائقي "السرافيس"، ورغم ذلك تقيم تكلفة أجور النقل بالمرتفعة، والتي تصل يوميًا إلى حوالي 10,000 ليرة.

واعتبرت دانا أن الحلول البديلة المتاحة، كالاشتراك بـ"الباصات"، ليست محفزة، لأن حضورها بالجامعة ليس بشكل يومي، ما يجعل التكلفة النهائية تفوق قدرتها.

بعد تخفيض التعرفة.. سائقون لا يلتزمون

لم تقتصر التحديات على ارتفاع التكاليف أو ضغط الازدحام، فقد شهدت دمشق مؤخرًا موجة إضرابات جزئية من قبل سائقي "السرافيس" عقب قرار حكومي بتخفيض تعرفة الركوب استجابة لانخفاض أسعار المشتقات النفطية، في تشرين الثاني الماضي.

هذا الإجراء، الذي كان من المفترض أن يخفف العبء عن الركاب، أدى عمليًا إلى مزيد من الارتباك في خطوط النقل.

بعض "السرافيس" التزمت بالتسعيرة الرسمية البالغة 2000 ليرة، بينما طالب آخرون الركاب بدفع 3000 ليرة قبل الصعود، في استمرار غير معلن للتسعيرة القديمة، ورغم اعتراض الركاب، قبل كثير منهم الدفع لتجنب الانتظار الطويل.

وعلى خط البرامكة- سومرية، استغل بعض السائقين الازدحام وحاجة الطلبة للوصول إلى كليات الطب والآداب على أوتوستراد المزة، فرفعوا التكلفة إلى 5000 ليرة بدلًا من 4000، رغم أن القرار الرسمي يقضي بتخفيضها إلى 2500 ليرة.

وقال مدير عام المؤسسة العامة لنقل الركاب، عمر قطّان، في تصريح لوكالة الأنباء السورية (سانا)، في 24 من تشرين الثاني الماضي، إن اللجنة الفنية المختصة المشكّلة لدراسة التعرفة الجديدة لـ"الميكروباصات" ووسائل النقل الداخلي أنهت أعمالها، وأقرت نسب تخفيض تتراوح بين 20 و30% مقارنة بالتعرفة السابقة، تبعًا لطبيعة الخطوط واختلاف المسافات وتكاليف التشغيل.

وأشار قطّان إلى أن عددًا من السائقين على خطوط النقل، قدموا اعتراضات على التسعيرة الجديدة، ما أدى إلى إضراب محدود لبعضهم، مؤكدًا أن المحافظة ستعيد دراسة التعرفة لمعالجة هذه الاعتراضات، وتحقيق توازن بين التخفيف عن المواطنين وضمان استمرارية عمل وسائل النقل.

وتعتمد اللجان في تحديد الأجور مجموعة معايير، تشمل المسافة المقطوعة، وتكاليف التشغيل من وقود وزيوت وصيانة يومية، إضافة إلى تكاليف الاهتلاك المتعلقة بالإطارات والبطاريات والأعمال الميكانيكية والكهربائية، فضلًا عن طبيعة مسار الخط ونسبة التبديل والربح المحدد.

خطوط طويلة وأجور صيانة مرتفعة

سائقون من خطوط مختلفة قالوا لعنب بلدي، إن الجهات الحكومية تركز على ضبط تسعيرة "السرافيس"، بينما تغض النظر عن القطاعات الأخرى التي رفعت أسعارها أضعافًا، مثل شركات الاتصالات والكهرباء.

ووصف سائقو خط مزة- البوملمان، في تقرير مصور لعنب بلدي، خطهم بأنه "الأطول والأكثر ظلمًا" في العاصمة، إذ يصل طوله إلى 37-34 كيلومترًا ذهابًا وإيابًا.

وتساءل أحدهم، "كيف خط 34 كيلو يكون مثل خط 8 كيلو؟ التسعيرة كانت 4000 قبل سنتين، وبعدين صارت 3000 لما كان المازوت 9000 ليرة، اليوم المازوت أغلى، وعم ينزلوا التسعيرة لـ2500".

السائقون نوهوا إلى أن أسعار قطع الغيار والإصلاحات تضاعفت بشكل كبير، بما لا يتناسب مع التسعيرة الجديدة، ووفقًا لما ذكروه من تكاليف، يبلغ استبدال "الدولاب" مليون ليرة، في حين يحتاج تصديق المركبة وتسجيلها في المديرية بين 200 و300 ألف ليرة سورة، إضافة إلى تكاليف تبديل زيوت المحرك والفرامل و"البواط" بشكل شبه أسبوعي بسبب طول الخط والازدحام.

وأكد السائقون أنهم لا يرفضون العمل ولا يريدون الضغط على الناس، لكنهم يعتبرون التسعيرة الجديدة غير قابلة للتطبيق.

وعود بـ"تحسن تدريجي"

طلبة جامعة "حلب" يتكدسون على نوافذ "الشؤون"

حلب – محمد ديب بظت

لا تزال نوافذ الشؤون الطلابية في جامعة "حلب" تشهد ازدحامًا يوميًا، مع طوابير طويلة من الطلاب الذين ينتظرون ساعات لإنجاز معاملاتهم، في مشهد يتكرر منذ أسابيع، وسط شكاوى متزايدة من غياب بعض الموظفين أو مغادرتهم أماكن عملهم دون إشعار، ما يدفع الطلاب للعودة في اليوم التالي دون أن يطرأ أي تغيير على واقع الخدمة.

هذا الواقع لا ينعكس فقط على الوقت المهدور، بل يفرض أعباء إضافية على شريحة واسعة من الطلاب، ولا سيما المنتقلين أو المقيمين خارج مدينة حلب، الذين يضطرون للسفر من مناطق أخرى وتحمل تكاليف نقل وإقامة من أجل معاملة قد لا تنجز.

طلاب من جامعة حلب أمام المدخل الرئيسي للجامعة – 27 كانون الأول 2025 (عنب بلدي)

"الآداب".. الأكثر ازدحامًا

تشهد كلية الآداب في جامعة "حلب" واحدة من أعلى نسب الازدحام على نوافذ الشؤون الطلابية، في ظل العدد الكبير من الطلاب المسجلين فيها، إلى جانب عودة أعداد ملحوظة من الطلاب المنقطعين عن الدراسة خلال السنوات الماضية، ما ضاعف الضغط على الدوائر الإدارية، خاصة خلال فترات إنجاز المعاملات المرتبطة بإعادة التسجيل وتثبيت الوضع الدراسي.

هبة العبد، طالبة في كلية الآداب، قالت لعنب بلدي، إن مراجعة الشؤون الطلابية تحولت إلى عبء نفسي ومادي، في ظل غياب التنظيم وعدم الالتزام بساعات الدوام.

وأضافت أن الطالب قد ينتظر ساعات ليفاجأ بأن الموظف غادر أو أن النافذة أُغلقت، ما يضطره لتأجيل معاملته ليوم آخر، دون أي ضمان بأن الوضع سيتغير.

من جهته، قال أحمد الحسين، طالب في كلية التربية، إن المشكلة تتفاقم بالنسبة للطلاب القادمين من خارج حلب، إذ يتحملون تكاليف سفر مرتفعة في ظل أوضاع معيشية صعبة، ليصطدموا بواقع إداري غير منظم.

وبرأي أحمد، فإن غياب آلية واضحة أو جدول محدد لإنجاز المعاملات يجعل الطالب في حالة استنزاف دائم، دون معرفة متى سيتمكن من إنهاء إجراءاته.

ويطالب طلاب جامعة "حلب" إدارة الجامعة بالتدخل لوضع حد لما يصفونه بالاستهتار بمعاناتهم، من خلال ضبط دوام الموظفين، وتنظيم العمل داخل الشؤون الطلابية، وإيجاد حلول تخفف من الازدحام، سواء عبر زيادة عدد النوافذ أو اعتماد آليات تنظيمية أكثر فاعلية، بما يضمن حق الطالب في خدمة إدارية لائقة.

"الجامعة": أعداد أكبر من الإمكانات

قالت رئاسة جامعة "حلب"، إنها تدرك حجم الضغط الحاصل على دوائر الشؤون الطلابية، ولا سيما خلال فترات الذروة المرتبطة بالتسجيل والامتحانات والمعاملات الأكاديمية، مرجعة أسباب الازدحام إلى العدد الكبير من المراجعين مقارنة بالإمكانات المتاحة حاليًا، إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها الجامعة خلال السنوات الماضية.

وأكد المكتب الصحفي لجامعة "حلب"، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن أي غياب غير مبرر للموظفين أو مغادرتهم أماكن عملهم دون إشعار رسمي يعد مخالفة إدارية مرفوضة، ولا يمكن القبول بها تحت أي ظرف.

وبخصوص آليات الرقابة والمحاسبة، أوضح أن الجامعة لديها إجراءات إدارية تشمل متابعات دورية للدوام، وتقارير يومية من الإدارات المعنية، إلى جانب استقبال شكاوى الطلاب بشكل مباشر.

"أي موظف يثبت تقصيره أو استهتاره بحقوق الطلاب يحال إلى المساءلة وفق الأنظمة النافذة، بدءًا من التنبيه الخطي، وصولًا إلى عقوبات إدارية قد تشمل النقل أو الإعفاء من المهام في حال تكرار المخالفات"، بحسب المكتب الصحفي.

تقدير للمعاناة

فيما يتعلق بشكاوى الطلاب القادمين من خارج مدينة حلب، أشار المكتب الصحفي لجامعة "حلب" إلى تقدير الجامعة لمعاناة هذه الشريحة، ولا سيما في ظل الأعباء المادية والزمنية التي يتحملونها، مؤكدًا أن هناك التوجيهات للإدارات المعنية واضحة بضرورة إنجاز معاملات الطلاب بأسرع وقت ممكن، وعدم تكليفهم بالعودة المتكررة إلا في حال وجود نقص فعلي في الأوراق أو متطلبات لا يمكن تجاوزها قانونيًا.

وتابع أن العمل جارٍ على تعزيز التنسيق بين نوافذ الشؤون الطلابية للحد من حالات التأجيل غير المبرر.

كما كشف المكتب الصحفي عن خطة متدرجة لتحسين أداء دوائر الشؤون الطلابية وتخفيف الازدحام، تشمل إعادة تنظيم توزيع الموظفين خلال فترات الضغط، ودراسة زيادة عدد النوافذ المفتوحة عند الحاجة، والتحضير لاعتماد آلية مواعيد لبعض المعاملات، إلى جانب التوسع التدريجي في رقمنة الخدمات الطلابية بهدف تقليل المراجعات الحضورية.

الطالب، بحسب المكتب الصحفي، سيبقى في صلب اهتمام الجامعة، وأي إساءة أو تقصير بحقه مرفوض وغير مقبول، مشيرًا إلى أن ما يتداول على وسائل التواصل الاجتماعي حيال موضوع الازدحام يؤخذ بجدية ويتم التعامل معه ضمن الأطر المؤسسية.

ولفت إلى أن التحسن في هذا الملف سيكون تدريجيًا، عبر خطوات عملية من شأنها أن تنعكس على واقع الخدمة المقدّمة للطلاب خلال الفترة المقبلة.

"الطاقة" تنسق مع "الداخلية" لمعالجة الظاهرة

سكان ريف دمشق يشتكون سرقة الكوابل الكهربائية

عنب بلدي – ركان الخضر

رغم التحسن الذي شهدته التغذية الكهربائية في ريف دمشق خلال الأشهر الماضية، فإن ظاهرة أخرى تؤثر في خدمات هذا القطاع وتؤرق المواطنين، وهي سرقة الكوابل الكهربائية، التي انتشرت بشكل ملحوظ مع بداية فصل الشتاء.

المشكلة لم تعد حدثًا عابرًا يُحل بعد ساعات، فبعض المواطنين أصبحوا يعيشون أسبوعين أو شهرًا كاملًا دون كهرباء منتظرين استبدال الكابل المسروق.

معاناة ووعود دون تنفيذ

منذ ثلاثة أسابيع، تعيش عائلة مريم داوود، من سكان منطقة الكسوة دون كهرباء، وفق ما ذكرته لعنب بلدي، ورغم تقديم شكوى إلى مديرية الكهرباء في المنطقة، فإنها لم تحصل سوى على وعود بإصلاح قريب.

قالت مريم، إن العائلة تعيش على ضوء الشموع، وإن لديها ثلاثة أولاد في المدرسة، الأمر الذي يسبب لها معاناة "كبيرة جدًا" في عملية تدريسهم وكتابة وظائفهم مساء، في ظل ضوء خافت لا يساعد على القراءة، الأمر الذي دفع بعضهم إلى التقصير في دراسته نتيجة الوضع الراهن.

طالبت مريم الجهات الحكومية بإيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة التي تسبب مشكلات كثيرة للسكان، مشيرة إلى ضرورة تفعيل دوريات أمنية في كل منطقة للمراقبة ومنع اللصوص من سرقة كوابل الكهرباء.

المعلمة في منطقة حجيرة بريف دمشق جمانة فلاح، قالت بدورها، إنها لم تر الكهرباء في بيتها منذ أسبوعين، بسبب سرقة كابل الكهرباء المغذي لحارتها، مضيفة أنها أصبحت تشعر بالإحراج من شحن أجهزتها الكهربائية عند جيرانها في الحارة المجاورة.

وأضافت أنها تحتاج إلى تحضير الدروس للطلاب في المساء، بالإضافة إلى تصحيح الأوراق الامتحانية في أيام المذاكرات، الأمر الذي يسبب لها معاناة في ظل انقطاع الكهرباء.

المسألة الأكثر إربكًا عند جمانة هو اضطرارها لغسل ثيابها بيديها، الأمر الذي يسبب لها معاناة وإرهاقًا، كما أن الثياب لا تخرج نظيفة بالقدر الكافي، كما لو أنها نظفتها بالغسالة.

وتعتقد جمانة أن من الصعب على الحكومة تخصيص دوريات أمن لكل حارة في المنطقة، مشيرة إلى ضرورة تفعيل لجان شعبية في كل منطقة لمراقبة اللصوص وإلقاء القبض عليهم، وتسليمهم للجهات المعنية، فالمسألة أصبحت ظاهرة لا يمكن تحملها، بحسب وصفها.

من جهته، تحدث رامي الأسعد، من سكان الحجر الأسود، أنه يعاني من انقطاع الكهرباء في بيته منذ شهر كامل، وأصبحت لديه مهمة يومية تتمثل في حمل أجهزته الكهربائية مثل بطارية الإنارة والجوالات إلى أحد المحال التي تقوم بشحنها مقابل أجر مادي، مشيرًا إلى أن الأمر مربك خاصة في مسألة البطارية ذات الوزن الثقيل.

وقال إنه لم يستفد شيئًا من الشكوى إلى مديرية الكهرباء، سوى وعود بالإصلاح القريب دون أي تغيير على أرض الواقع.

برأي رامي، فإن الحل يكمن في التعاون بين الجهات الحكومية والأهالي، من خلال تفعيل لجان شعبية في الحارات لمراقبة اللصوص وتسليمهم للجهات الأمنية.

وطالب بفرض عقوبات قاسية ورادعة بحق اللصوص، إذ إن هذه العقوبات ستسهم في التخفيف من حدة الظاهرة، بحسب رأيه.

إمكانيات محدودة

أرجع المكتب الإعلامي في وزارة الطاقة أسباب التأخر في استبدال الكوابل الكهربائية إلى الإمكانيات المحدودة في الوزارة.

ونوه إلى أن قطاع الكهرباء من القطاعات الخاسرة التي تكلف الدولة الكثير من الأموال، خاصة أن عملية جباية الفواتير لم تكتمل حتى الآن.

وأضاف أن الوزارة تعاني من نقص في الكوابل الكهربائية بالكمية المطلوبة، مشيرًا إلى أنها تعمل على تأمين هذه الكميات في الفترة القريبة المقبلة.

وأكد المكتب الإعلامي، أن المؤسسة العامة للكهرباء تقوم بعملية الإصلاح فور توفر الكوابل المطلوبة مباشرة.

المكتب الإعلامي في وزارة الطاقة قال لعنب بلدي، إن الوزارة اتخذت عددًا من الإجراءات لمكافحة التعديات على الشبكة الكهربائية وسرقة بعض الكوابل، من خلال التنسيق بين الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء من جهة، ووزارة الداخلية من جهة أخرى.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للكهرباء تبلغ وزارة الداخلية بأي شكوى أو انقطاع للتيار الكهربائي نتيجة عمليات سرقة الكوابل الكهربائية، لمتابعة الموضوع وإجراء التحريات اللازمة فور وقوع الحدث، سعيًا لإلقاء القبض على اللصوص، في محاولة لإنهاء الظاهرة.

سرقة الكوابل تسبب أعطالًا متكررة في الشبكة الكهربائية بمناطق ريف دمشق، 22 تشرين الثاني (الشركة العامة للكهرباء بريف دمشق)

طرطوس.. إعادة هيكلة وخطوط نقل جديدة لمعالجة الازدحامات

طرطوس – شعبان شاميه

تشهد شوارع وأسواق طرطوس أزمة مرورية، باتت تؤرق السكان وتصعّب التنقل داخل المدينة، خاصة في الأحياء التجارية والأسواق الرئيسة، مثل سوق "النسوان" وسوق "الهال" ومنطقة الكراج الجديد والمرفأ والطرق المؤدية إليه.

تعود أسباب هذه الأزمة إلى عدة عوامل مترابطة، أبرزها ازدياد عدد السيارات بشكل غير مدروس، إضافة إلى ضعف البنية التحتية (شبكة الطرق والممرات) وعدم جاهزيتها لاستيعاب الكثافة المرورية الحالية.

ما سبق دفع الجهات المعنية للتحرك لإعادة هيكلة خطوط النقل العام وتفعيل الإشارات المرورية، والبحث عن حلول لتنظيم حركة الشاحنات، إلا أن المشكلة مستمرة بسبب قلة التنظيم وندرة المواقف، وفق ما قاله مواطنون في استطلاع أجرته عنب بلدي.

أسباب وتحديات

الازدحام الحاصل في طرطوس حالها حال محافظات أخرى يعود بالدرجة الأولى إلى استئناف استيراد السيارات، ما خلق ضغطًا غير مسبوق على شبكة الطرق والمواقف، في ظل تدهور البنية التحتية، إذ إن الطرق والمواقف الحالية لا تستوعب هذا العدد الكبير من المركبات.

ورغم أن استئناف استيراد السيارات يشير إلى تحسن نسبي في بيئة الأعمال، وتزايد القدرة الشرائية لبعض شرائح المجتمع، فإن هناك تحديات حقيقية تتعلق بتدهور الطرق، وندرة المواقف، والضغط المتزايد على الوقود، وضعف خدمات الصيانة، إضافة إلى اختناقات مرورية، واحتمالات استنزاف متسارع للقطع الأجنبي في بلد يُعاني أصلًا من أزمات مالية مزمنة.

كما توجد مشكلات تنظيمية تتمثل باستخدام أسواق المشاة كمواقف (مثل سوق الهال)، وازدحام الطرق المؤدية إلى المرفأ والمنطقة الحرة بسبب حركة الشاحنات الكبيرة، كما أن غياب نظام نقل عام فعال يزيد من اعتماد المواطنين على سياراتهم الخاصة، بحسب ما قاله مواطنون لعنب بلدي.

كما تسهم لامبالاة بعض سائقي سيارات الأجرة، وهي تُركن في نسق ثانٍ بانتظار الزبون، إضافة إلى تجاوزات أصحاب الدراجات النارية وبعض العربات، بزيادة هذه الاختناقات ورفع المخاطر على المشاة، الذين يضطرون أحيانًا للسير بعيدًا عن الأرصفة لانشغالها.

ويطالب السكان باستمرار بإعادة هيكلة النقل العام، وتنظيم الخطوط، وتفعيل الشكاوى لتحسين الخدمة، إضافة إلى أهمية قيام المحافظة بجولات ميدانية لتنظيم حركة الشاحنات حول منطقة المرفأ.

كما أن إعادة تشغيل إشارات المرور لضبط الحركة، والنظر في صيانة وتطوير الجسور ومراكز الانطلاق، يسهم إلى حد كبير بتخفيف الازدحام الحاصل، وفق إفادات رصدتها عنب بلدي.

خطة "متكاملة" لتنظيم النقل ومعالجة الاختناقات

القائم بمهام تسيير أعمال المؤسسة العامة لنقل الركاب في طرطوس، محمد بكور، قال لعنب بلدي، إن المؤسسة تعمل على خطة متكاملة لتنظيم قطاع نقل الركاب، ومعالجة الاختناقات المرورية داخل مدينة طرطوس وعلى محاور الريف، بما يسهم في تسهيل حركة النقل اليومية وتحسين مستوى الخدمة.

وجاءت الخطة، بحسب بكور، استجابة للحاجة المتزايدة لتنظيم نقل الركاب وضبط آلياته بما يخدم مصلحة المواطنين والسائقين على حد سواء.

وأضاف بكور أنه جرى تنظيم عملية نقل الركاب وتوزيع السيارات على الخطوط المختلفة بطريقة مدروسة، بما يضمن انسيابية الحركة ومرونة النقل، ويحدّ من الازدحامات والاختناقات الحاصلة في عدد من النقاط الحيوية داخل المدينة وعلى الطرق المؤدية إلى الريف.

تعرفة "عادلة" وخطوط نقل داخلي إضافية

لفت بكور إلى أنه تم تحديد تعرفة الخطوط بشكل دقيق، إذ جرى "إصدار تعرفة عادلة ومنصفة تراعي الظروف المعيشية للمواطنين من جهة، وتحقق التوازن المطلوب للسائقين من جهة أخرى"، بما يسهم في استقرار قطاع النقل والحد من المخالفات المتعلقة بالأجور.

وأوضح بكور أنه تم الاستناد في إصدار التعرفة إلى طول الخط ووعورته، وسعر المحروقات وتكاليف إضافية تخصّ السائقين.

وأطلقت "المؤسسة" خلال هذا العام خطوط نقل داخلي جديدة داخل محافظة طرطوس، وفق بكور، بهدف تأمين تنوع أكبر في وسائل وخيارات نقل الركاب، وتخفيف الضغط عن الخطوط المزدحمة، بما يصب في مصلحة المواطنين ويساعد في تحسين جودة الخدمة.

تفعيل الشكاوى وتطوير مركز الانطلاق

بحسب بكور، جرى تفعيل آلية للشكاوى في إطار تعزيز التواصل مع المواطنين، إذ تم تخصيص رقم خاص لاستقبال شكاوى ومقترحات المواطنين المتعلقة بواقع نقل الركاب، الأمر الذي أتاح للمؤسسة متابعة الملاحظات بشكل مباشر والعمل على معالجتها وفق الإمكانات المتاحة.

وتابع أن إدارة مركز الانطلاق حظيت باهتمام خاص، إذ جرى العمل على إدارتها بفعالية وكفاءة أعلى، وتنظيم حركة الانطلاق والوصول، بما يسهم في تقليل الفوضى وتحسين زمن الانتظار وتنظيم حركة السير.

إزالة دوار "العلبي" و"البلدية"

قال بكور، إن سبب إزالة دوار "العلبي" (الشرطة العسكرية سابقًا) وسط مدينة طرطوس هو عملية تنظيم جديدة للسير بمبدأ "ساحة مفتوحة"، مع إضافة إشارة مرور رابعة من جهة الغرب وتأمين تشغيل الإشارات الضوئية دون انقطاع.

وبذلك ليس هناك داع لوجود، بحسب بكور، طالما تم تشغيل الإشارات بشكل دائم، لا سيما وأن حجم الدوار صغير جدًا، لافتًا إلى أنه سيتم استكمال أعمال تأهيل الساحة بتوسيع المسارات والالتفافات، إضافة إلى إعطاء هوية جديدة للمكان من خلال إشارات المرور والدهانات الطرقية.

كما قام مجلس مدينة بانياس بإزالة دوار "البلدية" وسط المدينة، موضحًا أن نموذج التصميم الجديد الذي يجري العمل على تنفيذه يساعد في تخفيف الاختناقات المرورية، ويسمح برؤية أوسع لرواد الموقع ويلغي "التصاوين" و"الكتل البيتونية" فيه.

الأمطار تنعش آمال المزارعين ومربي المواشي بدرعا

درعا – محجوب الحشيش

أبدى مزارعون ومربو مواشٍ في محافظة درعا، جنوبي سوريا، تفاؤلهم بهطول الأمطار بعد مرور عام كامل من الجفاف، الذي أثر سلبًا على المزروعات والثروة الحيوانية، ما أدى إلى تراجع المخزون المائي في السدود والينابيع والآبار الجوفية.

ويساعد هطول المطر على زراعة المحاصيل الشتوية البعلية، كالقمح والشعير والفول والبازلاء، كما يسهم في إنبات المراعي، مما يخفف على المربين تكاليف الأعلاف والتبن.

تفاؤل بموسم جديد

مع بداية هطول الأمطار، بدأ المزارعون عملهم من جديد، فقد زرع خالد الصايل خمسة دونمات (يساوي الدونم الواحد 1000 متر مربع) من البازلاء في وادي اليرموك قرب بلدة كويا بريف درعا الغربي.

وقال خالد لعنب بلدي، إن هطول المطر وفّر عليه تكاليف السقاية التي كان سيعتمد فيها على الديزل لري محصوله.

وتأتي تجربة خالد بالزراعة، مجددًا، بعد خسارة تعرض لها في الموسم السابق نتيجة الصقيع الذي ضرب محصوله في آذار الماضي، حيث أعاد زراعة محصول الكوسا، لكن جفاف سد "عابدين" المبكر أدى إلى خسارته مجددًا.

في حين زرع محمد عبد المولى من مزارعي حوض اليرموك، ما يقارب 15 دونمًا من القمح، وعشرة دونمات من الشعير، وينوي زراعة الفاصولياء والكوسا.

وقال لعنب بلدي، إنه يستبشر بموسم جيد مع بداية هطول المطر، ولكن جفاف سد "عابدين" ينغص عليه، إذ من المتوقع أن يمتلئ إذا هطلت كميات كبيرة من المطر.

وقدّر محمد خسارته خلال الموسم الماضي جراء الجفاف بـ15 ألف دولار، إذ خسر موسم الخيار والكوسا والفاصولياء.

من جهته، زرع أحمد الحريري، وهو من مزارعي ريف درعا الشرقي، 1200 دونم من القمح والشعير، وينوي زراعة 50 دونمًا آخر من البطاطا في العروة الشتوية المقبلة.

وأبدى أحمد تفاؤله بموسم جيد إذا استمر هطول المطر، خاصة بعد أن خسر موسمه الماضي، حينما باع محصول القمح والشعير للمراعي لعدم قدرته على سقاية محاصيله مما أدى إلى جفافها.

واتسم فصل الشتاء الماضي بانخفاض في نسب كميات الأمطار أثرت على المزروعات في المحافظة.

وأضاف أحمد أن هطول المطر يغنيه عن السقاية، وفي حال الاضطرار لذلك، تكون نسبة استهلاك المياه خفيفة بعد هطول كميات وافرة.

ويتوقع المزارع أن يحسّن هطول المطر من منسوب الآبار، الذي تراجع في معظم مناطق درعا خلال فصل الصيف الماضي.

وتعرضت سدود عابدين وسحم وتسيل وسد غربي طفس للجفاف مبكرًا لعدم هطول الأمطار، كما لم تعد بحيرة زيزون وعيون الساخنة وبحيرة المزيريب للجريان، إذ كانت تعود خلال فصول الشتاء الماضية ويستخدم فائض مياهها لتغذية السدود.

كما تراجع منسوب مياه ينابيع عين ذكر والصافوقية والأشعري، التي تُعد مصدرًا رئيسًا لمياه الشرب، ويُستخدم فائضها للزراعة.

مربو المواشي في انتظار المراعي

أحمد شهاب، وهو مربي مواشٍ، أضخر لبيع 400 رأس من الأغنام بعد جفاف الموسم الماضي وعدم قدرته على شراء الأعلاف.

وقال أحمد لعنب بلدي، إنه يفكر في شراء الأغنام مجددًا حال نبتت المراعي بعد هطول المطر.

وحول أهمية المراعي، قال إنها تخفف من تكلفة التغذية بالعلف والتبن، حيث بلغ سعر كيلو التبن 4500 ليرة سورية (نحو 0.38 دولار أمريكي)، متجاوزًا سعر كيلو الشعير الذي بلغ 3800 ليرة سورية (نحو 0.32 دولار).

وأضاف أحمد أن ارتفاع سعر التبن يعود لجفاف الموسم الماضي، إذ لم تصل محاصيل القمح والشعير لمرحلة الحصاد، مشيرًا إلى أن سعر كيلو التبن لم يتجاوز 1000 ليرة سورية، أي نحو (0.08 دولار) في المواسم السابقة.

وقال إن حركة السوق تجبر بعض المربين على البيع لتوفير ثمن الأعلاف والتبن، مما يفرض عليهم القبول بأسعار متدنية نوعًا ما.

وفي حال هطلت الأمطار وكثرت المراعي، يمكن للمربي الاستغناء عن الأعلاف والتبن أو الاقتصاد في استخدامها، وبالتالي قد يتحسن سعر المواشي لأن المعروض يصبح أقل مقارنة بالوقت الحالي.

من جهته، صرح مدير مديرية الصحة والإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، عبد الحي اليوسف، لعنب بلدي، بأن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على قطاع الثروة الحيوانية منذ بداية العام الحالي، بعد خروجه من حرب دامت 14 عامًا أدت إلى تدهوره وتدميره، وهو قطاع اقتصادي مهم في سوريا.

وأشار اليوسف إلى أن وزارة الزراعة، ممثلة بمديرية الصحة والإنتاج الحيواني، تسعى لتطوير هذا القطاع.

وبدأ قطاع تربية المواشي في الجنوب السوري بالتعافي التدريجي بعد عام 2018، لكنه واجه تحديات متمثلة في غلاء مكونات التربية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

كما أدى ارتفاع سعر اللحوم إلى ذبح إناث المواشي، بما فيها الأبقار، مما أثر سلبًا على حجم القطيع.

ووفقًا لإحصائيات دائرة الصحة الحيوانية في درعا، بلغ عدد قطيع الأبقار 43,264 رأسًا، وعدد الغنم 779,139 رأسًا، وعدد الماعز 119,054 رأسًا.

عمال يجنون محصول البندورة في بلدة المزيريب في ريف درعا الغربي – 31 آيار 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

شاهدة على "الإجرام الممنهج"

مقابر جماعية تُكتشف تباعًا في حمص

العثور على مقبرة جماعية بقرية خربة السودا/ ريف حمص – 15 حزيران 2025 (سانا)

حمص – محمد كاخي

شكّلت حمص منذ بداية الثورة السورية عام 2011 مركزًا للمظاهرات والاحتجاجات السلمية، ولاحقًا المسلحة، وكان رد النظام السابق على مظاهرات واحتجاجات حمص بالرصاص والمدافع والطائفية، وارتكبت قواته فيها مجازر وعمليات تصفية خارج القانون، وأخفت جثث الضحايا في مقابر جماعية يتم اكتشافها بشكل متواصل بعد سقوط نظام الأسد المخلوع في كانون الأول 2024.

ولا يزال كثير من أهالي الضحايا الذين أخفاهم جنود الأسد و"شبيحته" يجدون سؤالهم عن مصير مفقوديهم.

ذاكرة مفتوحة على الماضي

تكررت خلال الأشهر الأخيرة إعلانات العثور على مقابر جماعية في أحياء وقرى متفرقة من المحافظة، من كرم الزيتون ودير بعلبة داخل المدينة، إلى المخرم وتلكلخ وريف حمص الغربي والشرقي، في مشهد يعيد استحضار ذكريات القتل والتصفية الميدانية في واحدة من أكثر المحافظات السورية تعرضًا للعنف المنهج منذ بدايات الثورة السورية.

ورغم بدء استجابات ميدانية من الدفاع المدني والهيئة الوطنية للمفقودين، لا تزال عملية التوثيق وتحديد الهوية في مراحلها الأولى، وسط نقص في الخبرات والبيانات، وغياب إطار قانوني شامل ينظم هذا الملف.

رصدت عنب بلدي 11 مقبرة جماعية استنادًا إلى بيانات رسمية وتصريحات جهات مختصة ومصادر مفتوحة، تم اكتشافها بعد سقوط النظام. وتركزت الاكتشافات في أحياء داخل مدينة حمص، مثل كرم الزيتون ودير بعلبة، إضافة إلى مناطق في الريف الغربي والشرقي، بينها تلكلخ وقلعة الحصن والمخرم والقبو، حيث عُثر على رفات مدنيين، بينهم نساء وأطفال، في آبار مياه وخزانات ومواقع كانت خاضعة لسيطرة قوى عسكرية وأمنية خلال سنوات سابقة.

قال مدير "رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا"، دياب سرية، إن حمص لُقبت بـ"عاصمة الثورة" لنشاطها الثوري واتساع المواجهات فيها بين الثوار ومناصري النظام السابق، ما جعلها مسرحًا لمجازر وعمليات تصفية واسعة، سواء على الحواجز أو خلال الاقتحامات، الأمر الذي دفع إلى دفن الضحايا بشكل جماعي وسري في مواقع متفرقة.

وأضاف سرية أن بعض هذه المقابر ارتبط بمسارات اعتقال وتعذيب انتهت بالقتل، لافتًا إلى دور مستشفى "حمص" العسكري خلال تلك الفترة، باعتباره أحد الأماكن التي شهدت عمليات تصفية خارج الأطر القانونية.

كيف تتعامل الجهات الرسمية مع المقابر؟

تبدأ الاستجابة الرسمية لاكتشاف المقابر الجماعية في حمص منذ لحظة تلقي البلاغ، حيث يجري التنسيق مع الهيئة الوطنية للمفقودين والجهات الشرطية والقضائية، قبل تنفيذ عمليات كشف ومسح للموقع وانتشال الرفات الظاهر على السطح، بحسب المكتب الصحفي في مديرية الدفاع المدني بحمص.

وبعد ذلك، يُنقل الرفات إلى الطبابة الشرعية في حمص، ثم إلى مركز "الاستعراف" في دمشق، ليتم حفظها لاحقًا في أماكن مخصصة لفريق البحث عن المفقودين، في إطار إجراءات تقتصر حاليًا على الحفظ والتوثيق الأولي.

المستشارة الإعلامية للهيئة الوطنية للمفقودين، زينة شهلا، قالت إن عملية تحديد الهويات لم تبدأ بعد، إلا أن الفرق العاملة في الهيئة تخضع لتدريبات مكثفة باستخدام تقنيات حديثة، بالتوازي مع العمل على بناء خبرات وطنية قادرة على التعامل مع جميع مراحل هذا الملف.

وأضافت شهلا أن الهيئة وقعت اتفاقية مع منظمة "ICMP" للاستفادة من خبرات وخبراء المنظمة لتدريب الكوادر السورية على التقنيات الحديثة، لا سيما تقنيات التوثيق وتكنولوجيا الحمض النووي (DNA) والبصمة الوراثية.

وبهذا الشأن، يرى مدير "رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا"، دياب سرية، أن الهيئة مطالبة برسم خريطة شاملة لمواقع المقابر وحمايتها وتقديم إجابات للأهالي، إلا أن غياب بنك وطني للحمض النووي ونقص الخبرات المتخصصة يحدان من سرعة التقدم، ويجعلان الاستجابة الحالية محكومة بإمكانات قيد البناء، إذ تعمل الهيئة على تدريب كوادرها والعمل ضمن القدرات الموجودة حاليًا، كما أن الوقت ليس في مصلحة الهيئة، ما يوجب عليها الإسراع في العمل والمهام الملقاة بها.

ويرى الناشط الحقوقي والمؤسس المشارك في "الشبكة المدنية للحقوق والتنمية" ثائر حجازي، أن هناك أيضًا دورًا مطلوبًا من المجتمع المدني السوري، وهو تجاوز مرحلة التوثيق وجمع البيانات، والانتقال إلى الضغط المهني والموضوعي، والمساءلة البنّاءة، والعمل على معالجة نقاط الخلل من خلال حوار دائم مع الهيئة الوطنية للمفقودين.

ومن حق المجتمع والأهالي، بحسب حجازي، السؤال والمعرفة والحصول على تحديثات دورية حول مسار العمل، ولا بد من الاستفادة من خبرات المنظمات السورية التي راكمت تجربة طويلة خلال السنوات الماضية، وهناك حاجة إلى حماية مواقع المقابر والسجون بوصفها مسارح جريمة، ومنع العبث بالأدلة، لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا، تمهيدًا لمسار عدالة حقيقية يمنع الإفلات من العقاب.

المقابر الجماعية المكتشفة منذ سقوط النظام في حمص

30 تشرين الثاني
قرية المزرعة- غرب حمص

28 تشرين الثاني
قرية آبل

25 تشرين الثاني
حي كرم الزيتون

4 تشرين الأول
منطقة تلكلخ

30 آب
حي كرم الزيتون

19 حزيران
محيط قرية المخرم- ريف حمص الشرقي

15 حزيران
قرية خربة السودا- ريف حمص

15 نيسان
منطقة البقيعة - على أوتوستراد حمص- طرطوس

19 آذار
حي دير بعلبة- مدينة حمص

8 شباط
قرب بلدة قلعة الحصن- ريف حمص

29 كانون الأول 2024
3 مقابر جماعية في قرية القبو- ريف حمص الشمالي

نزع الشرعية.. الإعلام والجمهور يسبقان الضحية إلى القبر

علي عيد

قُتل أشخاص في حي الشيخ مقصود بحلب. في الوقت نفسه، قُتل رجل برصاص مجهولين في درعا. سقط آخرون في تفجير جامع بحمص، وقضى أطفال بانفجار من مخلفات الحرب، بينما قُتل رجال أمن وشرطة وهم يحرسون الطرقات.
كل ذلك حدث في زمن واحد تقريبًا، لكن كل موت جرى التعامل معه وتمجيده بطريقة مختلفة، سواء في الإعلام أو على وسائل التواصل الاجتماعي.
حتى جريمة القتل التي وقعت في حماة، جرى تقديمها بداية كعمل يدين "الدولة"، وعندما تبيّن لاحقًا طابعها الجنائي، تراجع الاهتمام بها بشكل لافت، بل جرى تجاهلها لدى كثيرين.
إنه الموت المدموغ بشرعية، أو المنزوع منها. موت تُحدد قيمته وفق الانتماء، لا وفق الفعل ذاته.
وفي هذا السياق، ينتقل الانقسام من الشارع إلى المنصات والإعلام، وبالعكس، ليبني الطرفان معًا بيئة قاسية، غير إنسانية.
الوقائع مختلفة، والأماكن متباعدة، والفاعل في بعض الحالات غير معروف. ومع ذلك، لم يكن السؤال الأبرز لدى الجمهور: من الضحية؟ بل: إلى أي طرف ينتمي القتيل؟
كأن المأساة لا تُقاس بعدد الضحايا أو ببراءتهم، بل بدرجة "شرعية" من سقطوا، أو من يُشتبه أنهم يمثلونهم.
هذا التحول ليس عابرًا، ولا يمكن تفسيره فقط بالتعب أو البلادة الأخلاقية. نحن أمام نمط متكرر في تغطية النزاعات، يتجلى اليوم بوضوح في الإطار السوري. لم يعد الإعلام ساحة لنقل الألم، بل أداة لإدارة المعنى، وتوزيع التعاطف، وتنظيم الغضب. هنا لا تُقصى الأطراف فقط، بل تُقصى المشاعر نفسها.
في هذا السياق، لا يكون نزع الشرعية حادثًا لغويًا أو زلة خطابية، بل أداة تغطية كاملة، أداة تحدد من يحق له أن يُحزن عليه، ومن يحق له الكلام، ومن يُستثنى أخلاقيًا من دائرة التعاطف، حتى حين يكون ضحية واضحة.
غالبًا ما يُختزل النقاش حول الإعلام في النزاعات بمصطلحات مثل "خطاب الكراهية" أو "التحريض"، وهي توصيفات صحيحة جزئيًا، لكنها لم تعد كافية. خطاب الكراهية فظّ مباشر، ويسهل رصده وإدانته، أما ما يحدث اليوم فهو أكثر نعومة، وأكثر خطرًا: نزع الشرعية في التغطية الإعلامية، وفي ردود الفعل الجماعية أيضًا.
هناك من يقول ضمنيًا: هؤلاء "من جماعتنا"، وهؤلاء "أعداء"، وبالتالي لا يستحقون أن نشعر تجاههم بالطريقة نفسها.
توجد ضحية لا تُنكر، لكنها تُفرَّغ من معناها، وتُذكر كخبر، لا كحياة مكسورة، مقابل ضحية أخرى يجري تمجيدها وتكثيف سرديتها الإنسانية.
تغص وسائل التواصل بتعليقات تعكس هذا الانقسام حول شرعية الآخر، بينما يسلّط بعض الإعلام الأضواء على أسئلة تخدم سردية محددة: من المسؤول سياسيًا؟ من المستفيد؟ من المخطئ استراتيجيًا؟
وهناك إعلام لا يتردد في التموضع داخل هذا الأسلوب، والاستثمار فيه، دون وازع أخلاقي.
توجد منصات تقيس أهمية الحدث وفق ديانة أو مذهب أو جغرافيا الضحية. اختطاف فتاة في منطقة "تحت المجهر" يصبح خبرًا أول، بينما اختطاف طفل أو طفلة في منطقة أخرى يمر كخبر عابر، وقد حصل ذلك فعليًا.
في هذه اللحظة، يتراجع السؤال الأخلاقي الأولي: ماذا يعني أن يُختطف إنسان؟
وتتقدم أسئلة أخرى: من هو؟ ما مذهبه؟ ماذا يمثل؟
يحدث هذا لأن الإعلام يعرف أين "ينفجر" الجمهور، وأين يصمت. فيستثمر في المساحات المشحونة، ويترك الأخرى في الظل.
هكذا يتشكل مفهوم "الضحية المشروطة": سياسيًا، أيديولوجيًا، هوياتيًا، أو جغرافيًا. ضحية من "هذا المكان" تُعامل بطريقة، وضحية من "ذاك المكان" بطريقة أخرى. ضحية "تمثلنا" تُروى قصتها بتفاصيلها الإنسانية، وضحية "لا تشبهنا" تُختصر في سطر أو رقم.
الأخطر أن هذا لا يُقدَّم بوصفه انحيازًا، بل بوصفه "وعيًا بالسياق". لكن السياق هنا يتحول إلى ذريعة لتقييد التعاطف، لا لتوسيعه.
وكأن الفهم السياسي يمنح حق تعليق الحكم الأخلاقي، أو استبداله بحسابات باردة.
بهذا المعنى، نزع الشرعية لا يُقصي الأشخاص فقط، بل يُقصي الحق في الحزن. هناك حزن مسموح به، وغضب مقبول، وحداد مشروع. وفي المقابل، هناك حزن يُنظر إليه بريبة، وغضب يُتهم بالتوظيف، وحداد يُطلب منه أن يبرر نفسه.
ولا يعمل نزع الشرعية عبر منع الأصوات فقط، بل عبر تحريم الأسئلة.
في كثير من التغطيات، لا يُمنع الكلام المباشر، بل يُمنع الفضول. السؤال الذي يخرج عن السردية السائدة يُصنّف فورًا: "توقيت خاطئ"، "تشويش"، "خدمة لأجندة ما".
هكذا تُرسم خريطة غير مكتوبة للأسئلة المسموح بها، غالبًا حول الأمن والشرعية، بينما تُهمَّش الأسئلة المتعلقة بالتبعات الإنسانية، والثمن الاجتماعي طويل الأمد، ومن سيدفع الفاتورة في النهاية.
ولا يمكن تحميل الإعلام وحده المسؤولية. انقسام الجمهور يلعب دورًا تخادميًا أساسيًا. جمهور منقسم لا يستهلك الخبر بحثًا عن الفهم، بل عن تأكيد الذات. كل معسكر يكافئ التغطية التي تمنحه شعورًا أخلاقيًا بالتفوق، فيتحول نزع الشرعية إلى مطلب جماهيري، لا مجرد قرار تحريري.
من يحاول كسر هذا النمط يُتهم بالرمادية أو التواطؤ، ومن يُحسن توزيع الشرعية يُكافأ بالانتشار والتفاعل.
وهكذا يدخل الإعلام والجمهور في حلقة مغلقة: الأول ينتج سرديات إقصائية لأن الجمهور يطلبها، والثاني يزداد انقساماً لأن الإعلام يغذّي هذا الانقسام.
خطر نزع الشرعية لا يقتصر على كونه غير عادل، بل لأنه يُعيد تعريف الأخلاق نفسها، ويحوّل التعاطف والقيم إلى أدوات صراع.
الإعلام في مناطق النزاع لا يُطالَب بالحياد المستحيل، ولا بتجاهل السياق السياسي، لكنه مُطالب بألا يقرر مسبقًا من يستحق أن يُرى كإنسان كامل، ومن يُختزل في موقعه داخل الصراع.. وللحديث بقية.

المساكنة الصعبة.. والزواج المستحيل

غزوان قرنفل

يبدو المشهد السوري الراهن وكأنه يقف عند مفترق طرق حاسم، حيث تتقاطع المشاريع السياسية والعسكرية عند نقطة واحدة، لكنها سرعان ما تتباعد في الاتجاهات والغايات. ومن بين أكثر هذه التقاطعات تعقيدًا وإشكالية، تبرز العلاقة بين رؤية ومشروع السلطة الانتقالية السورية للدولة كما يُطرح في الخطاب السياسي الرسمي، وبين مشروع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، علاقة يُراد لها أن تقدَّم بوصفها شراكة ممكنة أو تفاهمًا قابلًا للبناء عليه، لكنها في جوهرها أقرب إلى "زواج مستحيل" بين رؤيتين متناقضتين للدولة، والسلطة، وشكل الحكم، وطبيعة السيادة.
فالسلطة الانتقالية تتبنى رؤية تقوم على تصور تقليدي للدولة شديدة المركزية، وتعتبر أن استعادة هيبة الدولة ووحدتها لا يمكن أن تتحقق إلا عبر مركز قوي يحتكر القرار والفعل السياسي والأمني والعسكري، وتذوب تحت رايته جميع التشكيلات المسلحة، والهويات الفرعية، والمكونات الطائفية والقومية والسياسية حتى دون مجرد الاتفاق على شكل الدولة التي يفترض أن يخضع لسلطتها كل هؤلاء. ففي هذا التصور لا مكان لتعدد مراكز القوة، ولا لهوامش واسعة من الاستقلال المحلي، لأن ذلك، وفق منطق هذا المشروع، يشكل تهديدًا مباشرًا لوحدة البلاد، ويفتح الباب أمام الفيدرالية أو التفكك، وربما حتى الانفصال.
في المقابل، ينطلق مشروع "قسد" من تجربة مختلفة تمامًا، تشكلت في سياق الحرب، وراكمت واقعًا سياسيًا وعسكريًا وإداريًا خاصًا في شمال شرقي سوريا، هذا المشروع لا يطالب، على الأقل في خطابه المعلن، بالانفصال أو إقامة دولة مستقلة، لكنه يتمسك باللامركزية بوصفها حدًا أدنى لا يمكن التنازل عنه.
واللامركزية وفق تلك الرؤية، لا تختزل في إدارة خدمية أو صلاحيات بلدية محدودة كما تسوقها السلطة الحالية، بل تمتد لتشمل القرار الأمني والعسكري، عبر الاحتفاظ ببنيتها العسكرية كقوة منظمة تعمل تحت مظلة الدولة السورية اسميًا، لكن دون تدخل فعلي من الجيش أو وزارات الدفاع والداخلية في شؤونها.
وهنا تتجلى الاستحالة، فالدولة شديدة المركزية بطبيعتها لا تقبل وجود قوة عسكرية وأمنية موازية، حتى وإن رفعت فوقها لافتة "العمل تحت ظل الدولة"، كما أن أي سلطة انتقالية تسعى لتكريس شرعيتها داخليًا وخارجيًا، ستجد نفسها مضطرة، عاجلًا أم آجلًا، للمطالبة باحتكار السلاح، وتوحيد القرار الأمني وفرض تسلسل قيادي واحد. وفي المقابل، ترى "قسد" في التخلي عن استقلاليتها العسكرية والأمنية مغامرة وجودية، تهدد مكتسباتها وتعرّض مناطق نفوذها ومكوناتها الاجتماعية، لمخاطر سياسية وأمنية لا تثق بأن المركز قادر أو راغب في تجنبها.
ضمن هذا السياق، جاء اتفاق 10 آذار ليخلق حالة مساكنة وليقدم بوصفه خطوة نحو الحل، غير أن القراءة المتأنية لمضامينه، وسياقه السياسي تكشف أنه اتفاق بالغ الهشاشة، يصعب تنفيذه فعليًا لأنه يتجنب جوهر الخلاف ولا يقترب منه، فهو يتجنب الإجابة عن الأسئلة الصعبة ولا يحسم شكل الدولة وهل ستكون مركزية أم لا، ولا يحدد بوضوح صلاحيات المركز وصلاحيات الأقاليم أو المحافظات، كما أنه يرحّل الأسئلة الكبرى المتعلقة بالجيش والأمن والدستور، مكتفيًا بصياغات عامة وفضفاضة، قابلة لتفسيرات وتأويلات متناقضة.
بهذا المعنى لا يبدو اتفاق 10 آذار اتفاقًا لحل الأزمة، بقدر ما هو أداة لإدارتها، ووسيلة لشراء الوقت وتأجيل الصدام. هو حقًا هدنة سياسية وعسكرية مؤقتة بين مشروعين غير قابلين للاندماج في صورتهما الراهنة التي تبقي التناقضات قائمة، لكنها تؤجل لحظة الصدام ريثما تتغير موازين القوى، أو تتضح ظروف إقليمية ودولية جديدة، لكن التاريخ يعلمنا أن الاكتفاء بإدارة الأزمة دون حلها، لا يلغي الانفجار، بل يؤجله لكنه يجعله أكثر عنفًا حين يقع.
إن الحل النهائي والجدّي لا يمكن أن يفرض فرضًا بقوة السلاح، ولا أن يختزل في اتفاقات ثنائية أو تفاهمات أمنية، بل يبدأ بالإجابة الواضحة عن كل الهواجس والأسئلة الصعبة، وبالاعتراف بأن سوريا بعد كل ما جرى لم تعد قادرة على العودة إلى نموذج الدولة المركزية الصلبة، كما أنها لا تحتمل في الوقت نفسه تعدد الجيوش والسلطات المتوازية.
ما تحتاج إليه سوريا هو حوار وطني معمق، يعاد فيه طرح الأسئلة المؤجلة، ما شكل الدولة وما شكل نظام الحكم فيها؟ وما حدود صلاحيات المركز؟ وما الذي ستحصل عليه المحافظات أو الأقاليم من صلاحيات ومن حصة عادلة من الموارد والثروة الوطنية؟ وكيف تدار هذه الموارد والثروات الوطنية، للخروج بتوافقات وطنية بشأنها، لكن هذه التوافقات لا يمكن أن تنتج بحوار القذائف والرصاص، بل بحوار وطني واسع تشارك فيه جميع القوى والمكونات السياسية والمجتمعية، دون إقصاء أو احتكار ينتهي إلى ثوابت دستورية غير قابلة للعبث، لا مجرد وعود مؤقتة أو تفاهمات هشة.
دون ذلك، سيبقى "الزواج" بين مشروع السلطة الانتقالية ومشروع "قسد" زواجًا مستحيلًا محكومًا بالفشل، مهما طال أمد المساكنة، ومهما كثرت البيانات والاتفاقات المؤقتة، وفي غياب حل جذري ستظل سوريا تدور في حلقة مفرغة من الأزمات المؤجلة والانفجارات القاتلة، كل انفجار يستولد انفجارًا جديدًا، يدفع فاتورته السوريون جميعًا.

سيناريوهات ما بعد انتهاء المهلة

دمشق – "قسد".. جدولة "10 آذار" أم التصعيد

سوريون يتجمعون لمشاهدة العلم السوري مع اقتراب نهاية الموعد النهائي لاتفاق بين الحكومة و"قسد" لدمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا، في حلب، 31 كانون الأول 2025 (رويترز)

تنتهي مهلة اتفاق 10 آذار مع حلول نهاية العام الحالي، ولا تزال بنود الاتفاق قيد الانتظار، فلم يطبق طرفا الاتفاق أيًّا منها. وتبادلا الاتهام حول التباطؤ وتعطيل الاتفاق طوال الأشهر الماضية دون التوصل إلى خطوات فعلية لتنفيذ بنود الاتفاق.
وبالرغم من انعقاد اجتماعات متكررة، وعلى مستويات مختلفة، كان أهمها اجتماع الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، مع قائد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، مظلوم عبدي، في 7 من تشرين الأول الماضي، فإن الاتفاق لم يحقق تقدمًا لا على صعيد تسليم مؤسسات الدولة، ولا على صعيد دمج القوى العسكرية والأمنية لـ"قسد" ضمن مؤسسات الدولة السورية.
كما اندلعت سلسلة اشتباكات في حيي الأشرفية والشيخ مقصود بين "قوى الأمن الداخلي" (أسايش) التابعة لـ"قسد" والجيش السوري، بالرغم من الاتفاق الذي تم توقيعه في نيسان الماضي بين الحكومة السورية و"قسد"، وكان من بين بنوده وقف الأعمال القتالية في المنطقة.
تبحث عنب بلدي في هذا الملف مآلات اتفاق 10 آذار، والسيناريوهات المحتملة في حال فشل تطبيق بنوده، والأسباب التي تمنع تحويل بنوده إلى أمر واقع ينهي الخلاف السوري- السوري ويعيد مناطق واسعة من شمال شرقي سوريا إلى سيطرة السلطة المركزية في دمشق، ويضع مواردها الطبيعية بين أيدي أبنائها بالتساوي.

عنب بلدي
ملف العدد 723
الأحد 28 كانون الأول/ ديسمبر 2025

إعداد:
محمد كاخي
أمير حقوق
ركان الخضر
وسيم العدوي

مهلة تقترب من الانتهاء ومقترحات معلّقة

كشف مصدر في وزارة الإعلام، فضل عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالتصريح لوسائل الإعلام، لعنب بلدي، أن وزارة الدفاع السورية قدمت مؤخرًا مقترحًا رسميًا لـ"قسد" يستند إلى روح اتفاق 10 آذار، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها التنظيمية، عبر منحها فرصة للاندماج التدريجي في هيكلية الجيش السوري، وهو مقترح اطلع عليه الجانب الأمريكي أيضًا. وبحسب المصدر، رفضت "قسد" مقترح الحكومة السورية، وقدمت مقترحًا بديلًا في 22 من كانون الأول الحالي، يقوم على تشكيل ثلاثة ألوية منفصلة لـ: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والمرأة.

واعتبر المصدر أن هذا الرد يعكس رغبة "قسد" في الحفاظ على استقلالية تنظيمية خارج إطار الجيش السوري، وهو ما يتعارض مع جوهر اتفاق 10 آذار، وتقوم الحكومة السورية الآن بدراسة هذا المقترح بالإضافة إلى بعض المسائل المرتبطة بالملف.

وكشف المصدر لعنب بلدي أن هناك احتمالًا لعقد اجتماع مرتقب بين دمشق و"قسد"، لكن النقاش خلال هذا الاجتماع سيكون حول المقترح السوري أولًا وليس حول مقترح "قسد".

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي قائد القيادة الأمريكية براد كوبر والمبعوث الأمريكي توم براك في دمشق – 12 أيلول 2025 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

ماذا بعد انتهاء المهلة؟

تتقاطع آراء الخبراء عند مجموعة سيناريوهات مختلفة في حال تعثر تنفيذ اتفاق 10 آذار بين الحكومة السورية و"قسد"، يتقدمها خطر دفع الأمور بهذا الاتجاه، مشيرًا إلى تنوع الخيارات في حال فشل تنفيذ الاتفاق دون أن تكون المواجهة العسكرية ضمن هذه الخيارات.

وفي هذا الخصوص، يرى الباحث والمحلل السياسي أنس شواخ، أن مستقبل اتفاق 10 آذار يتأرجح نظريًا بين ثلاثة سيناريوهات رئيسة، إلا أن فرص تحققها ليست متساوية على أرض الواقع، فسيناريو التنفيذ الكامل ضمن الإطار الزمني المحدد حتى نهاية العام يبدو شبه مستحيل في ظل ضيق الوقت وتشابك الملفات، وحتى إنجاز نسبة محدودة من بنود الاتفاق باتت خارج الحسابات العملية.

ويظل سيناريو فشل الاتفاق والانتقال إلى التصعيد أو الخيار العسكري حاضرًا بقوة، بحسب حديث شواخ إلى عنب بلدي، لا سيما مع تصاعد نبرة التهديد الرسمية خلال الأسابيع الأخيرة، لكنه يصطدم بجدار من الضغوط الدولية والإقليمية والعربية التي تدفع باتجاه الحفاظ على وقف إطلاق النار وتجنب فتح جبهة جديدة. وبين هذين الخيارين، يبرز السيناريو الثالث بوصفه الأكثر ترجيحًا، وفق شواخ، ويتمثل في تنفيذ جزئي للاتفاق مع إعادة جدولة بنوده وتفصيلها ضمن خارطة طريق أوضح وإطار زمني جديد، بما يسمح بإدارة الخلافات تدريجيًا وتفادي الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة، مع الإبقاء على المسار السياسي كخيار أقل تكلفة لجميع الأطراف.

الاتفاق يمضي نحو التطبيق

يستبعد الباحث في "المركز الكردي للدراسات" طارق حمو، سيناريو فشل اتفاق 10 آذار، مرجحًا أن التطورات الأخيرة دفعت بالمسار نحو مزيد من التقدم بدل التراجع.

ويرى حمو، في حديث إلى عنب بلدي، أن وجود قوات مدربة تضم عشرات الآلاف من المقاتلين الذين راكموا خبرة امتدت لسنوات كثيرة في قتال تنظيم "الدولة"، يشكل رصيدًا وطنيًا ينبغي للدولة السورية الاستفادة منه عبر إدماج منظم وفق الاتفاق، محذرًا من أن أي انتكاسة سياسية أو أمنية ستمنح التنظيم فرصة لإعادة تنظيم صفوفه، ولا سيما في ظل خطورة ملفات السجون والمخيمات.

وبحسب حمو، فإن تجاوز مرحلة الخوف من الفشل بات ممكنًا، مع وجود تفهم متبادل، بما في ذلك تجاه الهواجس التركية، وترقب لإعلانات جديدة قبل نهاية العام قد تفتح الباب أمام توافقات أوسع وحل الملفات العالقة ضمن بيئة سياسية سورية- سورية قائمة على التفاهم لا الصدام.

ما السيناريو المتوقع مع اقتراب انتهاء المهلة لتنفيذ الاتفاق بين الحكومة و"قسد"

أجرت عنب بلدي استطلاعًا عبر موقعها الإلكتروني، حول توقعات السوريين مع اقتراب انتهاء المهلة لتنفيذ الاتفاق بين الحكومة و"قسد" نهاية العام الحالي، وشارك في الاستطلاع 770 شخصًا، واستمر من 24 حتى 27 من كانون الأول. رأى 41% من المستطلعة آراؤهم أن الخيار العسكري هو السيناريو الأكثر ترجيحًا، بينما توقع 34% منهم أنه سيتم تمديد مدة الاتفاق، ورأى 25% فقط من المشاركين أنه سيتم البدء بخطوات التنفيذ.

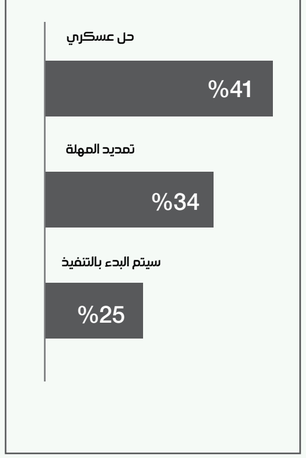

اشتباكات ورسائل ضغط

شهدت الفترة منذ توقيع الاتفاق في آذار الماضي حتى الآن اشتباكات متفرقة بين طرفي الاتفاق على مختلف خطوط التماس، أبرزها ما حدث في حيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب في تشرين الأول الماضي، وهو ما استدعى زيارة من قائد "قسد"، مظلوم عبدي، إلى دمشق، التقى خلالها بالرئيس الشرع، بحضور المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم براك، وقائد القيادة الأمريكية الوسطى، براد كوبر.

وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، قال حينها في تغريدة على حسابه في منصة "إكس"، إنه التقى بمظلوم عبدي، واتفقا على وقف إطلاق النار بجميع المحاور ونقاط الاشتباك العسكرية شمال وشمال شرقي سوريا.

وعادت الاشتباكات إلى المنطقة ذاتها مجددًا في 22 من كانون الأول الحالي، قبل أيام قليلة من موعد انتهاء المهلة المحددة لتطبيق اتفاق الاندماج، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 32 آخرين.

واستمرت الاشتباكات لساعات قبل أن يعود الهدوء إلى المنطقة، بعد صدور أوامر من الجهتين بإيقاف إطلاق النار.

الاشتباكات وارتباطها بانتهاء المهلة

يعتقد المحلل العسكري العميد عبد الله الأسعد، أن أسباب الاشتباكات التي تدور بين الحين والآخر بين الحكومة السورية و"قسد"، تعود إلى العناصر الأجانب الموجودين في صفوف قوات "قسد"، مشيرًا إلى أن هؤلاء العناصر من إيرانيين وعراقيين وأتراك، لا يريدون أي اتفاق بين الدولة السورية و"قسد".

وهذا سبب آخر للاشتباكات بين الطرفين، بحسب الأسعد، وهو الدور الإسرائيلي الراغب في اللعب على وتر الأقليات في سوريا، للوصول إلى هدفه الأكبر المتمثل في تقسيم البلاد، إذ تقوم إسرائيل بتأجيج الخلافات عندما تلاحظ أي تقدم في المسار الدبلوماسي والمفاوضات.

وأضاف الأسعد سببًا ثالثًا، يتمثل في مراهنة "قسد" على بعض الملفات في الداخل السوري مثل ملف السويداء، وبعض العمليات التي يقوم بها عناصر تابعون للنظام السابق، بهدف أن يكون لها دور وكيان ضمن الدولة، إلا أن الموضوع، بحسب الأسعد، يمثل خطًا أحمر لا يمكن لدمشق القبول به، فمن يريد الاندماج لا يمكن أن يكون له كيان خاص.

من جهته، يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" عمار جلو، أن أغلب الاشتباكات التي تدور بين الحكومة السورية و"قسد"، تعود إلى وجود فصائل "الجيش الوطني" التابع لتركيا (اندمج في الجيش السوري) على الجبهات مع "قسد"، وتكون الصدامات مع هذه الفصائل أكبر، ودرجة العدائية من خلالها أقوى.

وأضاف جلو، في حديثه إلى عنب بلدي، أن الاشتباك الأخير الذي حصل بين القوات السورية و"قسد" في حيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب مرتبط بعدة عوامل، منها اقتراب موعد انتهاء مهلة تطبيق اتفاق 10 آذار الذي ينص على دمج "قسد" في الجيش السوري، بالإضافة إلى زيارة الوفد التركي الأخيرة إلى دمشق، والتي ضمت وزير الخارجية، هاكان فيدان، ووزير الدفاع، يشار غولر، ورئيس الاستخبارات، إبراهيم كالن.

ويعتقد جلو أن دمشق ربما رغبت بإرسال رسالة إلى "قسد"، مفادها أنها غير قادرة على تحمل الضغوط التركية في حال عدم تنفيذ اتفاق الاندماج.

ونوه جلو إلى سبب آخر، تمثل بالردود التفاوضية بين الطرفين، التي أشارت إليها وكالة "رويترز" في 18 من كانون الأول الحالي، استنادًا إلى عدة مصادر سورية وكردية وغربية، حول مقترح من دمشق يبدي استعدادها للسماح لـ"قسد" بإعادة تنظيم 50 ألف مقاتل ضمن ثلاث فرق رئيسة، وألوية أصغر، وهذه الطروحات غير المقبولة في المفاوضات أدت إلى تسنين المواجهة، سعيًا من كل طرف لفرض شروطه على الطاولة.

آليات عسكرية تابعة لوحدات حماية الشعب – 14 شباط 2024 (المركز الإعلامي لوحدات حماية الشعب)

أطراف دولية تضغط نحو الاندماج

دفعت الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة السورية كلًا من الحكومة السورية و"قسد" إلى توقيع الاتفاق، وتضغط هذه الأطراف ممثلة بأمريكا وتركيا وفرنسا، نحو تنفيذ بنود الاتفاق بالتفاوض والحل السلمي دون الجنوح إلى الحل العسكري.

وأفرز هذا التداخل بين الأطراف الفاعلة أدوارًا متناقضة، بعضها يسعى إلى دفع مسار التفاهم قدمًا، فيما يعمل آخرون على تعطيله أو توجيهه بما يخدم أجنداتهم الخاصة، فبحسب تقرير لموقع "المونيتور" الأمريكي، في 8 من آب الماضي، بدا أن التنافس التركي- الفرنسي عطّل "الوساطة" التي تقودها الولايات المتحدة بين دمشق و"قسد".

فقد أظهرت فرنسا اهتمامها بدعم "قسد" من خلال الاجتماعات التي أجرتها في الفترة الماضية، وفي الاجتماع الذي كان مرتقبًا بين الطرفين على أراضيها، في آب الماضي، بينما تظهر تركيا دعمها لحكومة دمشق، ملوحة دائمًا بالخيار العسكري بالرغم من اتفاق السلام الذي عقدته مع حزب "العمال الكردستاني" على أراضيها.

أما أمريكا فتحاول لعب دور الوساطة بين الجانبين لتحقيق الاندماج السياسي بينهما وتطبيق اتفاق 10 آذار، ويظهر ذلك من خلال جولات أمريكية حاولت تقريب وجهات النظر بين الطرفين.

ساحة لعب دولية

مدير "المركز الكردي للدراسات"، نواف خليل، اعتبر أن الدورين الأمريكي والفرنسي لا يزالان إيجابيين في الملف السوري، في مقابل دور سلبي لكل من روسيا وتركيا.

فموسكو ما زالت تحرّض ضد "قسد"، بحسب خليل، وتعمل على تأزيم المشهد السوري، في وقت تحاول فيه الحفاظ على نفوذها من خلال اللعب على التناقضات بين "الإدارة الذاتية" و"قسد" من جهة، والحكومة السورية من جهة أخرى، من دون أن تحقق نجاحًا يُذكر، كما لم تنجح سابقًا مع النظام السابق.

وفيما يتعلق بتركيا، أوضح خليل أن تدخلها في الشأن السوري لم يتراجع، بل ازداد، إذ تترافق كل زيارة أو تحرك تركي بتصعيد عسكري وهجمات تنفذها مجموعات مسلحة موالية لأنقرة، وفي مقدمتها ما كان يسمى بـ"الجيش الوطني السوري".

> ترافق كل زيارة أو تحرك تركي بتصعيد عسكري وهجمات تنفذها مجموعات مسلحة موالية لأنقرة، وفي مقدمتها ما كان يسمى بـ"الجيش الوطني السوري".
>
> نواف خليل
> مدير "المركز الكردي للدراسات"

وأضاف أن الدور التركي ما زال سلبيًا، رغم الدعوات الأخيرة التي صدرت عن قائد "قسد"، مظلوم عبدي، لاضطلاع تركيا بدور إيجابي.

ولا يمكن فهم طبيعة هذه الأدوار المتباينة دون التوقف عند الدوافع التي تحرك كل طرف دولي، إذ لا تنطلق تدخلاتهم من منطلقات إنسانية أو سياسية مجردة، بل تحكمها اعتبارات أمنية واستراتيجية تتصل بمصالحهم المباشرة في سوريا والمنطقة.

الكاتب السياسي درويش خليفة قال لعنب بلدي، إن الدور الأوضح كان للولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاق 10 آذار، عندما أحضرت قائد "قسد"، مظلوم عبدي، إلى دمشق، معتبرًا أن بنود الاتفاق الثمانية كانت مكتوبة مسبقًا، ولم يكن النقاش إلا حول التوقيع.

فالأمريكيون هم رعاة هذا الاتفاق، بحسب تعبير خليفة، وهم الطرف الأكثر مصلحة في اندماج الجانبين أو دخولهما ضمن مؤسسة عسكرية واحدة، بهدف مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" ومكافحته، ولا سيما أن "قسد" تتولى حراسة مخيم "الهول" وسجن "الصناعة" وجميع مراكز احتجاز عناصر التنظيم وعائلاتهم، أضاف خليفة.

بينما لتركيا مصلحة في اندماج "قسد" كأفراد لا ككتلة عسكرية، خلافًا لما يُسوَّق له حاليًا على المستوى الدولي، إلا أن هذا الأمر، برأي خليفة، بات صعبًا جدًا، نظرًا إلى اختلاف العقيدتين العسكريتين لكل من "قسد" ذات البعد القومي الفئوي، ما يجعل الانصهار بينهما بهذه الصيغة أمرًا بالغ الصعوبة، وقد يؤدي إلى اقتتال بين القوى المحلية داخل الجيش السوري في حال تم السير بهذا الاتجاه.

> تركيا مصلحة في اندماج "قسد" كأفراد لا ككتلة عسكرية، خلافًا لما يُسوَّق له حاليًا على المستوى الدولي، إلا أن هذا الأمر بات صعبًا جدًا، نظرًا إلى اختلاف العقيدتين العسكريتين لكل من "قسد" والحكومة السورية بشكل كامل.
>
> درويش خليفة
> كاتب سياسي

في المقابل، فإن دولًا مثل فرنسا أو الولايات المتحدة أو بريطانيا قد تكون لها رؤية مختلفة، إذ تسعى إلى تحقيق الاستقرار في سوريا بغية الاستثمار فيها وضمها إلى المحور الغربي، لكنها في الوقت نفسه لا ترغب في أن تبقى الحكومة أو الأجهزة الأمنية والعسكرية السورية القوة الوحيدة المهيمنة في البلاد، بحسب خليفة.

ويرى مدير "المركز الكردي للدراسات"، نواف خليل، أن أطرافًا داخل تركيا، ولا سيما المعترضين على مسار السلام الكردي- التركي الداخلي، يسعون إلى إفشال الاتفاق، باعتبار أن تطبيقه يُعد مكسبًا للكرد داخل تركيا أيضًا، وهو ما يتعارض مع حساباتهم السياسية الداخلية، وخصوصًا في ظل الاستحقاقات الرئاسية المقبلة بعد عام 2028.

روسيا والدور "الوظيفي"

يرى المحلل السياسي الروسي ديمتري بريجع، أن الدور الروسي في اتفاق 10 آذار يتخذ طابعًا وظيفيًا أكثر منه قياديًا، إذ لا تُعد موسكو صاحبة الاتفاق أو من صاغ بنوده، لكنها تبقى لاعبًا يصعب تجاهله في شمال شرقي سوريا بحكم حضورها الميداني والسياسي.

ويشير بريجع، في حديثه إلى عنب بلدي، إلى أن التمركز الروسي قرب القامشلي ومطارها يمنح موسكو قدرة على منع الاحتكاك وضبط إيقاع التصعيد، إلى جانب لعب دور قناة اتصال بين دمشق وأنقرة، بما يخفف مخاطر سوء التقدير والانزلاق نحو مواجهة واسعة.

ووفق قراءة بريجع، فإن روسيا معنية أساسًا بمنع تحوّل شرق الفرات إلى ساحة صدام مفتوحة لذلك تميل إلى الدفع نحو تسويات مرحلية تقلل التكلفة وتؤمّن قدرًا من الاستقرار، من دون أن يعني ذلك امتلاكها قرارًا مطلقًا في مسار الاتفاق.

ويخلص بريجع إلى أن أي دور روسي محتمل سيبقى محكومًا بحدود التوازنات الدولية والإقليمية، وقد يقتصر على تقريب وجهات النظر حول آليات التنفيذ وجدولته، بدل فرض حل نهائي شامل.

اتفاق 10 آذار

بناء على اجتماع جرى بين الرئيس السوري، أحمد الشرع، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي، في 10 من آذار الماضي، تم الاتفاق على ما يلي:

1- ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية وجميع مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية.

2- المجتمع الكردي مجتمع أصيل في الدولة السورية، وتضمن الدولة السورية حقه في المواطنة وجميع حقوقه الدستورية.

3- وقف إطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

4- دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي سوريا ضمن إدارة الدولة السورية، بما فيها المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز.

5- ضمان عودة جميع المهجرين السوريين إلى بلداتهم وقراهم، وتأمين حمايتهم من قبل الدولة السورية.

6- دعم الدولة السورية في مكافحتها "فلول الأسد" (نظام بشار الأسد).

خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا

كانون الأول 2025

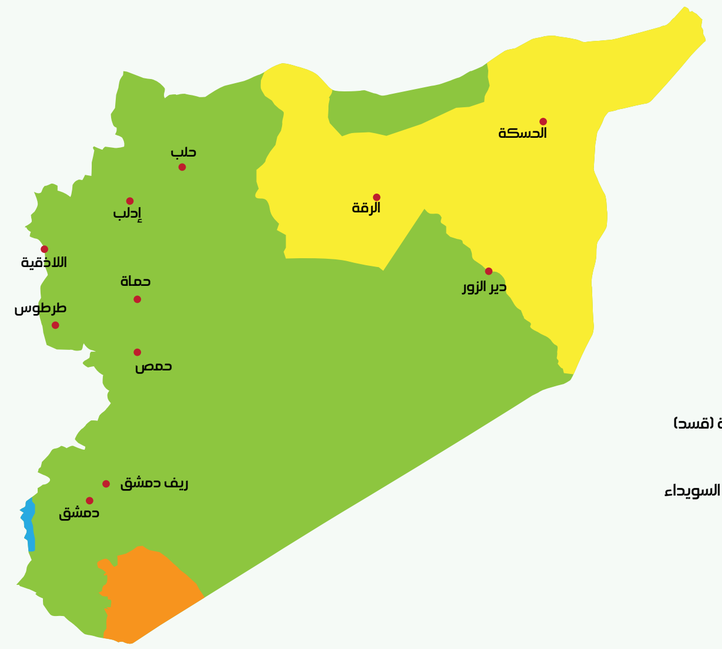

الحكومة السورية
129322 كم²

قوات سوريا الديموقراطية (قسد)
51961 كم²

قوات الحرس الوطني في السويداء
5225 كم²

القوات الاسرائيلية
158 كم²

خلافات داخلية ضمن طرفي الاتفاق

رغم التوافق المعلَن على اتفاق 10 آذار بوصفه إطارًا سياسيًا لمعالجة ملف شمال شرقي سوريا، تكشف تصريحات الأطراف والخبراء عن خلافات وتباينات داخل أطراف الاتفاق نفسها، وبينها.

ففي حين تؤكد قيادة "قسد" وحدة موقفها الداخلي ونفيها وجود أجنحة رافضة أو خاضعة لتأثير خارجي، تنتشر بين الفترة والأخرى تسريبات عن وجود انقسام داخلي يقوده الجناح الأجنبي التابع لحزب "العمال" الذي يرفض الاندماج مع الحكومة السورية بالصيغة المطروحة.

> نقطة التباين بين الحكومة السورية وتركيا من وجهة نظر تركيا مرتبطة بعدم تأثير التفاوض مع "قسد" سلبًا على الأمن التركي ومسار حزب "العمال الكردستاني"، أي فيما يتعلق بالتنازلات التي يمكن أن تقدمها الحكومة السورية في سياق العملية التفاوضية.
>
> أيمن الدسوقي
> باحث ومحلل سياسي

وفي المقابل، تبدو الحكومة السورية واقعة بين رغبتها في استعادة السيادة بأقل تكلفة ممكنة، والضغوط التركية التي تلوح مرارًا بالخيار العسكري، إذ ترفض تركيا انضمام "قسد" ككتلة واحدة، وتريد تفتيت هيكلية "قسد" عبر دمجها كأفراد في الجيش السوري، وبحسب وكالة "رويترز"، فإن الحكومة السورية وافقت على ضم "قسد" للجيش السوري على شكل ألوية وفرق، بشرط تخليها عن بعض سلاسل القيادة وفتح مناطق سيطرتها أمام وحدات من الجيش السوري.

هل يرفض جناح "العمال الكردستاني" الاتفاق؟

لا يرى الباحث في "المركز الكردي للأبحاث" طارق حمو وجود أي خلافات داخلية أو أجنحة أجنبية داخل "قسد" تعارض اتفاق 10 آذار، واصفًا هذه الروايات بأنها اتهامات متداولة من أطراف قريبة من السلطة في دمشق وتستند، بحسب قوله، إلى ذرائع غير دقيقة.

ويرى حمو أن بنية "قسد" القيادية معروفة وواضحة، وأن قرار توقيع الاتفاق جاء عن القيادة العسكرية والمجالس المعنية، وبمشاركة المسؤولين الإداريين في "الإدارة الذاتية"، وشكّل الاتفاق، بحسب حمو، "نقطة مضيئة" خلال عام اتسم بتصدعات عميقة في الجبهة الداخلية السورية.

وقال حمو، في حديثه إلى عنب بلدي، إن وجود مراكز قوى خارجية مؤثرة داخل "قسد"، لو كان حقيقيًا، لما أتاح الوصول إلى اتفاق أو فتح مسار تقارب وحوار مع دمشق.

> لا يوجد أي جناح أجنبي داخل "قسد" يعارض اتفاق 10 آذار، وهذه اتهامات اعتدنا أن نسمعها من أناس مقربين من السلطة في دمشق، فقادة "قسد" معروفون بالاسم، وهم من وافقوا على الاتفاق الذي يمثل حبل نجاة لسوريا، والنقطة المضيئة التي حصلت منذ سقوط النظام السابق.
>
> طارق حمو
> باحث في "المركز الكردي للأبحاث"

فيما يرى الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن الحديث عن وجود تيار رافض لفكرة الاندماج واتفاق 10 آذار داخل "قسد" فيه وجهة نظر "معتبرة"، لجهة من يرى حل مسألة "قسد" ضمن إطار وطني، وبين من يربطها بإطار إقليمي أوسع، ولعل ذلك أحد العوامل المؤثرة على مسار التفاوض مع الحكومة السورية، إلى جانب عوامل أخرى، وهنالك ارتباط لا يمكن تجاهله بين مساري التفاوض مع "قسد" في سوريا وحزب "العمال الكردستاني" في تركيا.

من جهته، يرى المحلل السياسي أنس شواخ أن مسألة تخلي "قسد" عن سلاسل القيادة المرتبطة بحزب "العمال الكردستاني" تمثل العقدة الأشد حساسية في مسار تنفيذ اتفاق 10 آذار، كونها تمس جوهر البنية القيادية لـ"قسد" وتنعكس مباشرة على التزاماتها السياسية والأمنية.

> مسألة تخلي "قسد" عن سلاسل القيادة المرتبطة بحزب "العمال الكردستاني" تمثل العقدة الأشد حساسية في مسار تنفيذ اتفاق 10 آذار، كونها تمس جوهر البنية القيادية لـ"قسد" وتنعكس مباشرة على التزاماتها السياسية والأمنية.
>
> أنس شواخ
> محلل سياسي

إلا أن شواخ لا يستبعد لجوء "قسد" إلى حلول التفافية، عبر الإبقاء على نفوذ بعض القيادات بشكل غير مباشر أو ضمن ما يشبه "قوى ظل" تتحكم بمفاصل عسكرية وأمنية ومدنية، حتى بعد بدء تنفيذ الاتفاق، مستندة إلى خبرة تراكمية في إدارة مثل هذه التحولات الحساسة.

ويوضح شواخ أن هذه النقطة لا تتصل بعوامل داخلية فحسب، بل تحمل أبعادًا إقليمية في مقدمتها الهواجس التركية التي تراقب هذا الملف عن كثب باعتباره جزءًا من أمنها القومي. ورغم صعوبة تنفيذ هذا الالتزام عمليًا، يعتقد شواخ أن المناخ الدولي والإقليمي الداعم للاتفاق، ولا سيما من الولايات المتحدة وتركيا، يفرض على قيادة "قسد" المضي في هذا المسار، ولو بصيغ معقدة.

تباين في الرؤى بين سوريا وتركيا

تكشف آراء الخبراء عن تباين بين أنقرة ودمشق حيال اتفاق 10 آذار، يتمحور أقل حول مبدأ الحل، وأكثر حول حدوده وآلياته.

فبحسب الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، تنطلق المقاربة التركية من هاجس أمني مباشر، يتمثل في ضمان ألا يؤدي أي تفاوض بين الحكومة السورية و"قسد" إلى إعادة إنتاج تهديد مرتبط بحزب "العمال الكردستاني"، ما يدفع أنقرة للضغط باتجاه مراعاة مخاوفها في أي تسوية محتملة.

في المقابل، يرفض الباحث في "المركز الكردي للدراسات" طارق حمو هذا المنطق، معتبرًا أن الاتفاق شأن سوري- سوري لا ينبغي إخضاعه لإملاءات خارجية، ويرى أن ربطه بالأمن القومي التركي يمثل تدخلًا غير مبرر، خصوصًا في ظل مسار سياسي داخلي تشهده تركيا نفسها لحل القضية الكردية.

ويضع المحلل السياسي ديمتري بريجع، الخلاف ضمن إطار أكثر براغماتية، معتبرًا أن دمشق وأنقرة تلتقيان نظريًا على رفض بقاء قوة مسلحة مستقلة شمالي سوريا، لكنهما تختلفان على طريقة المعالجة وإيقاعها، إذ تدفع تركيا نحو تفكيك "قسد" ودمجها كأفراد مع ضمانات أمنية صارمة، بينما تميل دمشق إلى مسار تدريجي يقلل تكلفة الصدام ويتجنب فتح جبهة استنزاف جديدة.

من الحدث إلى العلاقة معه..
قراءة في جمود الموقف السوري

أحمد عسيلي

انشغل المجتمع السوري خلال الأسبوع الماضي بحدثين وُصفا على نطاق واسع بأنهما خطيران وحساسان.

الحدث الأول تمثل في تسريبات صحفية تحدثت عن وجود تمويل إسرائيلي لقوات تابعة للشيخ حكمت الهجري منذ الأسبوع الأول للتحرير، وعن علاقة تتجاوز الظرف الراهن لتعود إلى ما قبل مجازر السويداء، أما الحدث الثاني، فكان خرق الهدنة التي كانت قائمة في مدينة حلب بين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والسلطة في دمشق، وما تبعه من سقوط قذائف على بعض أحياء المدينة، في مشهد أعاد إلى الواجهة صورًا ظن كثيرون أنها أصبحت من الماضي.

يجب أن أؤكد بداية، هذه المادة لا تهدف إلى مقاربة هذين الحدثين من زاوية سياسية أو عسكرية، ولا إلى تقييم مواقف الأطراف المتداخلة فيهما، بل تنطلق من سؤال مختلف: كيف تلقى المجتمع السوري هذين الخبرين؟ وكيف تعامل معهما نفسيًا وانفعاليًا؟ فليس الحدث بحد ذاته ما يستوقفنا هنا، بل ما أحدثه (أو الأصح ما لم يُحدثه) في الوعي العام.

الملاحظة الأبرز أن الحدثين، على الرغم من ثقلهما، لم يُحدثا تغييرًا يُذكر في المواقف، لم تظهر إعادة تموضع واضحة، ولا مراجعة جماعية، ولا حتى ارتباك ما، حتى لدى ناشطين لطالما اعتبروا العلاقة مع إسرائيل معيارًا أخلاقيًا حاسمًا، لم يؤدِّ هذا الكشف إلى تحول فعلي، فما زال الشيخ حكمت الهجري والمؤسسات التي نشأت في السويداء تُعامَل بوصفها مرجعية وطنية وأخلاقية (بالنسبة لهؤلاء طبعًا)، وكأن الخبر لم يغير شيئًا في موقعها الرمزي.

بل إن الأمور ذهبت أبعد من ذلك حين خرج طلال عامر، الناطق الرسمي باسم قوات "الحرس الوطني" في السويداء، ليقر على الهواء مباشرة، بوجود علاقة علنية وغير سرية مع إسرائيل، في مرحلة يحكمها اليمين الإسرائيلي المتطرف. عامر نفسه شخصية عسكرية شغلت سابقًا مواقع قيادية في جيش نظام الأسد، أي أنه يجمع في مسيرته رمزين كان يُفترض أن يكونا متناقضين: العلاقة مع النظام السابق، والعلاقة مع إسرائيل، ومع ذلك، لم يُحدِث هذا التصريح أي اهتزاز يُذكر في صورته أو في موقعه.

المشهد ذاته تكرر في حلب، فعلى الرغم من شهادات مباشرة عن سقوط قذائف على أحياء سكنية مصدرها مناطق الشيخ مقصود، جرى نفي هذه الوقائع بأسلوب فج، لا يحاول حتى بناء رواية بديلة متماسكة، ومع ذلك، لم تتحول هذه المفارقة إلى صدمة عامة، ولا إلى سؤال واسع حول ما جرى.

من الضروري هنا توضيح نقطة أساسية: لا يبدو أن المواقف كانت ستتغير لو كانت الوقائع معكوسة بين المعسكرين، فنحن هنا لا نتحدث عن تناقض خاص بطرف واحد، بل عن حالة عامة، فالموقف لم يعد يُبنى انطلاقًا من الوقائع، بل تُستدعى الوقائع، أو تُحَيد، لخدمة موقف سابق عليها.

ما نعاينه هنا ليس كذبًا واعيًا ولا نفاقًا أخلاقيًا، بل تحول أعمق في آلية الاشتغال النفسي، لقد فقدت المعلومة قدرتها التحويلية، لم تعد الحقيقة، مهما بلغت قوتها، قادرة على إحداث قطيعة أو مراجعة، لأنها تطلب من الفرد تكلفة نفسية عالية: إعادة تموضع، خسارة يقين، وربما خسارة انتماء، في سياق مُنهك، يصبح تجنب هذه التكلفة خيارًا لاواعيًا، وشكلًا من أشكال الاقتصاد النفسي الذي يهدف إلى الحفاظ على حد أدنى من التماسك.

من هنا، يصبح السؤال الحقيقي: هل نحن محكومون بالبقاء في هذه الحالة؟

الجواب ليس حاسمًا، لكنه واضح في نقطة أساسية: الخروج من هذا الجمود غير ممكن بالأدوات السائدة اليوم، لا مزيد من المعلومات، ولا خطابات أكثر حدة، ولا فضائح إضافية ستغير شيئًا، طالما أن طريقة بناء الموقف نفسها لم تتغير.

المدخل الحقيقي لا يكمن في صراع الروايات، بل في الانتقال إلى مساءلة العلاقة مع الرواية، بدل سؤال: مَن على حق؟ يصبح السؤال: كيف تشكل هذا الموقف؟ ماذا يحمي؟ وما الذي يخشاه صاحبه لو اهتز؟ هذا التحول لا يطلب تغييرًا فوريًا في القناعات، بل يفتح مساحة للتفكير في الشروط النفسية التي تجعل القناعة ممكنة أو متصلبة.

غير أن هذا النوع من الحوار لا يمكن أن يولد في الفضاء العام المفتوح، ولا على وسائل التواصل الاجتماعي، التي تقوم بنيتها على العرض والاستقطاب والدفاع عن الهوية أمام جمهور، في هذه المساحات، لا يغير الناس مواقفهم، لأن أي تغيير يُقرأ كهزيمة رمزية، الحوار الممكن اليوم هو حوار محدود، بطيء، وفي مساحات أصغر: مجموعات نقاش، دوائر عمل، أو لقاءات مباشرة تدار من قبل أشخاص قادرين على احتواء التناقض بدل فضحه، وعلى إدارة الخلاف بدل تحويله إلى معركة.

هذا الحوار لا يهدف إلى توحيد المواقف ولا إلى إنتاج رواية "صحيحة"، بل إلى استعادة قدرة أساسية فُقدت: القدرة على تحمل الحقيقة، نعم تحمل الحقيقة، فالأزمة التي تكشفها أحداث هذا الأسبوع ليست سياسية فقط، بل نفسية واجتماعية: خطر أن يصبح الموقف بلا وقائع، والوقائع بلا أثر، والانفعال بلا اتجاه.

الخروج من هذا النفق، إن حدث، لن يكون دفعة واحدة، ولن يظهر في شكل تحولات كبرى، سيبدأ على الأرجح بتغييرات صغيرة في طريقة الكلام، وفي نوع الأسئلة المطروحة، وفي السماح بجملة بسيطة لكنها حاسمة: أنا مرتبك، أنا متناقض، أنا غير قادر على اتخاذ موقف الآن.

وهذا، في السياق السوري الراهن، ليس علامة ضعف، بل الشرط الأول لأي حوار حقيقي ممكن.

رأسمالية المراقبة والفاشية التكنولوجية:
"بالانتير" نموذجًا (1)

لمى قنوت ورهام قنوت رفاعي

في رسالة نهاية عام 2025، الموجهة للمستثمرين وأصحاب الأسهم التجارية في شركة "بالانتير" للتكنولوجيا، افتخر ألكسندر كارب، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك، بعوائد وأرباح شركته، وكأنها استحقاق معنوي، وانتصار اقتصادي ثقافي على من يشكك بقدرات شركته، أو ينتقدها، مشيرًا إلى الصوابية في نهج الشركة وقيمها، فما أسماه بـ"البراغماتية التي لا رحمة فيها" الموجودة في ثقافة شركات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبقى الأبرز بتفوقها عالميًا، وأكثرها "نهمًا" لتبني الذكاء الاصطناعي، وقدرة على التأقلم مع التغيير الجذري الحاصل في "تدوين حيوات البشر"، في إشارة إلى قدرة الشركة على معالجة معلومات، وبيانات الأفراد، والجماعات، بشكل واسع النطاق، وكأنها ثورة في مفهوم التأريخ البشري.

رأسمالية المراقبة

في الاقتصاد السياسي، يشير مفهوم رأسمالية المراقبة إلى اقتصاد جمع للبيانات الشخصية من خلال مراقبة حركة وسلوك الناس عبر الإنترنت، وفي العالم الواقعي، وتسليعها، واستغلالها لتحقيق الربح، كشركتي "جوجل" و"ميتا" مثلًا. ومن أبرز المنظرين، من الرجال والنساء، في هذا الإطار، البروفيسورة سوشانا زوبوف، التي قارنت في كتابها "عصر رأسمالية المراقبة" الصادر في عام 2019، تحول شركات تكنولوجيا المراقبة إلى مؤسسات شبيهة بالدولة الاستبدادية والسلطوية، القامعة للإرادة الحرة، حيث تعتمد الشركات على النفعية، وتقمع سيادة الأفراد على ذواتهم، وهو ما تعتبره زوبوف خروجًا، أو تجاوزًا للقبود الأخلاقية، والقانونية، والديمقراطية، للرأسمالية الليبرالية.

تعد رأسمالية المراقبة منظومة تنتهك الخصوصية، ولا تعترف بالإرادة الشخصية، أو الحريات الفردية، ولا تمارس أخلاقيات الموافقة المستنيرة، وعلى الرغم من مستوى وكثافة الجشع الاستخراجي، والسلطوية التي وصلت إليها اليوم هذه المنظومة، فإن رأسمالية المراقبة ليست هجينة أو نموذجًا غير مسبوق، بل امتداد طبيعي للرأسمالية الحديثة التي تطورت إلى حالة من النظم الاقتصادية الليبرالية، والتجارة غير المقيدة العابرة للحدود، ذات القدرة على التأثير في الاقتصادات العالمية، والهياكل السياسية والاجتماعية، وبالرغم من بعض التنظير الليبرالي لضبطها أخلاقيًا وقانونيًا، لا تزال في جوهرها منظومة مظالم اجتماعية وهيمنة، بُنيت بعقلية الاستعلاء الأبيض، وإرث الاستعماري لدول الشمال العالمي، فهي تراكم الثروة والسلطة والامتيازات، وتحصر ملكية الموارد وأدوات الإنتاج في أيدٍ قليلة، وتوسع نفوذها على حساب الأفراد والبيئة والمجتمعات المحلية.

"بالانتير" للتكنولوجيا

مع تضخم وسيولة المعلومات التي يتم استخراجها عبر برمجيات حاسوبية، وتطبيقات إعلامية، ومنصات تجارية، وأنظمة مراقبة استخباراتية كـ"تحالف العيون الخمس" (The Five Eyes) الذي أبلغ عنه إدوارد سنودن على سبيل المثال، نشأت في سوق رأسمالية المراقبة حاجة لنُظم برمجية، ومراكز وحدات معالجة ضخمة قادرة على استيعاب كميات هائلة من البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، وتركيبها، وتوليفها بما يخدم مصالح واحتياجات الجهة المُستخرِجة للبيانات، أو شركائها، أو زبائنها، وفي هذا السياق، تأسست شركة "بالانتير" للتكنولوجيا في عام 2003 كشركة أمريكية متخصصة في تحليل البيانات الضخمة لأغراض تجارية، واستخباراتية عسكرية، بُنيت على إيمان مؤسسيها بأن على الولايات المتحدة، وحلفائها، وشركائها "تسخير أحدث القدرات التقنية للدفاع عن أنفسهم" و"الردع المتكامل" و"تحقيق الازدهار".

تقدم "بالانتير" منتجات مختلفة من برمجيات ونظم تشغيل، أشهرها "غوثام" (Gotham)، المُستخدم من قبل "مجتمع الاستخبارات الأمريكي" (IC) ووزارة الحرب، وهدفه بحسب موقع "بالانتير" تسهيل وتبسيط (mainstream-ing) عملية صنع القرار العسكري على الأرض، وتزويد الجنود "بسلسلة قتل تعمل بالذكاء الاصطناعي، تدمج وبشكل سلس ومسؤول بين تحديد الأهداف وربطها بأجهزة التنفيذ المناسبة"، ويُعرف مفهوم "سلسلة القتل" (kill chain) عسكريًا بأنه عملية تحديد الهدف، ومن ثم إرسال القوات، أو توجيه السلاح نحوه، والبدء بالهجوم حتى تدمير الهدف.

إن لغة "بالانتير" هذه نموذج عن ثقافة تطبيع عسكرة البرمجيات، وأتمتة "سلسلة القتل" بأكبر قدر ممكن، وطمس ماهية وأبعاد العنف الممارس تحت شعار الكفاءة التقنية والتقدم التكنولوجي، ففي ساحة القتال "العصرية" كما تصفها "بالانتير"، يصبح القتل والدمار خاصية من خصائص نظام تشغيل، فعندما تصف الشركة برنامجها "غوثام" على أنه "نظام تشغيل لصنع القرار العالمي"، تضع نفسها موضع بنية تحتية ذات سلطة فوق السياسة والقانون والرقابة، فهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها، أو ما تسميه "بالانتير" بـ"الأمن والازدهار"، لم يعد موضع نزاع أو تفاوض، بل يتم تنفيذه من خلال نُظم حاسوبية يتم تحسين قدرتها (optimization) على الاستهداف أو القتل عبر قياس أدائها على الأرض.

في الجزء الثاني من المقال سنتناول صعود ما يسمى بالفاشية التكنولوجية، دعم "بالانتير" لإسرائيل، ومساهمتها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية.

دعوات لعدم الاندفاع بالتبديل لتجنب "الدولرة"

سوريا تطلق عملتها الجديدة.. والألف مؤجلة

الرئيس السوري أحمد الشرع يزور مصرف سوريا المركزي للاطلاع على الإجراءات المتعلقة باستبدال العملة – 17 تشرين الثاني 2025 (سانا)

عنب بلدي – وسيم العدوي

مع اقتراب نهاية عام 2025، تتجه سوريا نحو واحدة من أكبر التحولات النقدية في تاريخها الحديث، مع إعلان مصرف سوريا المركزي عن إطلاق الليرة السورية الجديدة مطلع كانون الثاني 2026، بعد حذف صفرين من العملة المتداولة.

خطوة تصنفها الحكومة ضمن "الإصلاحات النقدية" الهادفة إلى تسهيل التعاملات وتقليل الأعباء الفنية والمحاسبية، بينما يراها خبراء الاقتصاد إجراء شكليًا قد لا يحقق أهدافه في ظل غياب إصلاحات أعمق.

جولات خارجية لتجهيز العملة الجديدة

خلال عام 2025، كثّف المركزي السوري جهوده لتجهيز العملة الجديدة، إذ قام حاكم المصرف، عبد القادر الحصرية، برفقة وزير المالية، محمد يسر برنية، بزيارة عدد من شركات طباعة العملات في عدة دول، بينها روسيا والإمارات.

وبحسب ما أعلنه الحاكم آنذاك، فقد اطلع الوفد على مراحل تجهيز العملة وخصائصها الأمنية، في إطار خطة متكاملة لطباعة فئات جديدة أكثر تطورًا من حيث الحماية ضد التزييف.

وأوضح الحصرية أن عملية طرح الليرة السورية الجديدة ستتم عبر شبكة واسعة تضم 66 شركة وأكثر من 1000 منفذ توزيع في المحافظات، لتسهيل استبدال الليرة الجديدة بالقديمة ضمن جدول زمني يهدف إلى ضمان انسيابية العملية دون ضغوط على المواطنين أو الأنظمة المصرفية.

مرسوم رئاسي يحدد آلية الاستبدال

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، أصدر المرسوم رقم "293" لعام 2025، القاضي باستبدال العملة الوطنية ومنح المصرف المركزي صلاحيات كاملة في تحديد آليات التطبيق وجدول الاستبدال وضخ الفئات الجديدة في الأسواق.

ومن المقرر أن يكشف المصرف المركزي عن الهوية البصرية الكاملة للعملة الجديدة والتفاصيل الفنية للفئات الست الأولى، في مؤتمر صحفي يعقده الحاكم في 28 من كانون الأول الحالي، يليه حفل رسمي لإطلاق العملة بداية العام الجديد.

فئات جديدة وتأجيل للألف.. دعوة لعدم الاندفاع

سيتم البدء بست فئات نقدية هي: 5، 10، 25، 50، 100، 500 ليرة سورية (جديدة).

أما فئة 1000 ليرة سورية، فسيجري تأجيل طرحها إلى المرحلة الثانية من عملية الإصدار، وفئة الليرة السورية ستتم طباعتها ولكنها رمزية، وفقًا لما أكده مصدر إعلامي مطلع لعنب بلدي (تحفظ على نشر اسمه).

واعتبر المصدر ذاته أن الهدف الأساسي من العملة الجديدة هو "تحسين خدمة التداول، مع استمرار صلاحية ومفعول العملة القديمة وقوتها الإبرائية"، وستكون مقدمة للتطوير والتنمية الاقتصادية.

وشدد المصدر على أهمية توعية المواطنين بعدم الاندفاع لاستبدال الليرة الجديدة بالقديمة بدافع "الفضول أو الخوف" حتى لا يصبح المواطن عرضة لاستغلال شركات الصرافة من خلال بيعه الليرة بسعر منخفض عن قيمتها الحقيقية، مشيرًا إلى أن الضغط على استبدال العملة قد يؤدي إلى الضغط على العملات الأجنبية الأخرى الموجودة في التداول، علمًا أن حجم المخزون الحكومي من الدولار لا يتجاوز ثلاثة مليارات دولار.

كما بيّن المصدر أن نص المرسوم الرئاسي باستبدال العملة سيؤكد على القوة الإبرائية للعملة القديمة بكل فئاتها ما دامت موجودة في التداول، مؤكدًا أهمية عدم الاندفاع على الأقل خلال الشهر الأول، حتى لا يكون الاقتصاد السوري عرضة لـ"الدولرة أو التضخم".

وتصل نسبة التغطية الذهبية للعملة النقدية الجديدة، وفقًا للمصدر ذاته، إلى 65% من العملة الجديدة، إذ ليس من الضروري أن تكفي الأصول التي بحوزة المركزي مضافًا إليها الاحتياطي الذهبي لديه البالغ نحو 26 طنًا لتغطية العملة النقدية الجديدة بالكامل.

وكشف أيضًا أن المصرف المركزي بتاريخ 8 من كانون الأول 2024، كان مدينًا للقطاع المصرفي السوري بمبلغ 37 تريليون ليرة سورية، وتمكن بفضل إجراءاته وجهوده من تقليص هذا الدَّين إلى 19 تريليون ليرة سورية، ولم يضطر حتى تاريخه إلى الاستدانة من وزارة المالية السورية.

العملة الجديدة تحوي، بحسب تصريحات سابقة للحاكم، ميزات أمنية متقدمة تسهّل التحقق منها، إلى جانب لمسات تصميمية تساعد ضعيفي البصر والمكفوفين على استخدامها، الأمر الذي يضعها في مستوى التقنيات الحديثة المتبعة في الدول التي جددت عملاتها خلال السنوات الماضية.

خبير: خطوة شكلية دون إصلاحات أعمق

رغم الطابع الإصلاحي الذي تحاول الحكومة إظهار خطوة استبدال الليرة من خلاله، حذر الخبير الاقتصادي وعضو الهيئة التدريسية في جامعة "البرمصول" الخاصة، الدكتور محمد تيسير الفقيه، من تجاهل المخاطر الاقتصادية والقانونية المرتبطة بحذف الأصفار.

بحسب الفقيه، فإن حذف الصفرين لا يعدو كونه "تغييرًا شكليًا" ما لم ترافقه إجراءات مالية حقيقية، ويحذر من عدد من المخاطر أبرزها:

- عودة معدلات التضخم للارتفاع إذا استمر تمويل العجز بطباعة النقود.
- تعزيز ظاهرة "الدولرة" مع احتمال فقدان مزيد من الثقة في الليرة المحلية.
- تحويل المدخرات إلى الدولار والذهب والعقار.
- تكاليف مالية وإدارية مرتفعة تتعلق بطباعة النقود الجديدة وتعديل الأنظمة المحاسبية والعقود.
- ارتباك في الأسواق والتسعير يمنح التجار فرصة للتلاعب ورفع الأسعار.

التضخم وسعر الصرف والقدرة الشرائية

شدد الدكتور الفقيه على أن حذف الأصفار لا يعالج التضخم، بل قد يزيده إذا ترافق مع ضخ نقدي إضافي، كما يرى أن سعر الصرف لا يتأثر بهذه الإجراءات الشكلية، بل يخضع لعوامل العرض والطلب والاحتياطيات.

ويحذر الفقيه من احتمال ارتفاع سعر الدولار إلى مستويات تتجاوز 15 ألف ليرة قديمة إذا فقدت العملة الجديدة ثقة السوق.

وعن القدرة الشرائية، أكد أن قيمة الليرة نظرية لا تتغير، لكن الفوضى السعرية المتوقعة قد تضعف دخول السوريين بشكل ملموس، ولا سيما أصحاب الدخول الثابتة.

تسهيل التعاملات وتحسين المظهر المحاسبي

يصر مصرف سوريا المركزي على أن تعديل العملة وحذف صفرين منها لن يؤثر على القيمة الحقيقية للدخول أو المدخرات أو الالتزامات المالية، معتبرًا أن التغيير "اسمي فقط".

وتؤكد البيانات الرسمية أن الهدف الأساسي من الخطوة هو:

- تسهيل العمليات النقدية اليومية.
- تبسيط السجلات المحاسبية والفواتير.
- تقليل حجم الكتلة الورقية المتداولة.
- رفع مستوى الميزات الأمنية في العملة.

كما أشار المركزي إلى نيته إعادة فتح فروعه في المناطق الخارجة سابقًا عن سيطرته، بما فيها محافظة إدلب، في خطوة تهدف إلى توسيع الانتشار المصرفي خلال عملية الاستبدال.

ثغرات قانونية قد تعرقل التنفيذ

أشار الخبير الفقيه إلى قصور قانون النقد الأساسي (رقم 23/ 2002) عن التعامل مع حالات تغيير العملة، إذ يفتقر إلى مواد واضحة تحدد كيفية تحويل العقود والرواتب والديون والإيجارات.

ويقترح إدراج مواد قانونية جديدة تنص على:

- اعتماد نسبة التحويل 100 ليرة جديدة = 10,000 ليرة قديمة.
- منع أي "تقريب صعودي" في الأسعار.
- فرض عقوبات على التلاعب بالعقود.
- منح فترة انتقالية لقبول العملتين معًا.
- تعديل الأنظمة المصرفية والمحاسبية بما يضمن الدقة والشفافية.

أكد الفقيه أن قانون النقد الأساسي يمكن أن ينظم العلاقة بين العملة الجديدة والقديمة خلال فترة الانتقال، لكنه يمنح مجلس النقد والتسليف صلاحيات واسعة في التنفيذ.

فالمواد "47، 48، 49" من قانون النقد تنظم سحب العملات وتحدد مهلًا زمنية لا تقل عن ستة أشهر، لكنها لا تحدد نسبة التحويل أو قواعد التعايش بدقة، ما يجعل الأمر رهنًا بقرارات المركزي، وشدد الخبير ذاته على أن النهج المشترك بين القانون والقرارات التنفيذية ضروري لضمان استقرار العملية ومنع النزاعات القانونية.

فترة انتقالية قد تمتد لسنوات

وفق تقديرات الفقيه، فإن تطبيق عملية حذف الأصفار بشكل كامل يحتاج إلى فترة انتقالية تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات، يمر خلالها العمل بعدة مراحل:

- تحديث الأنظمة المصرفية وتدريب الموظفين.
- إطلاق رسمي في كانون الثاني 2026.
- تعايش بين العملتين حتى نهاية 2026 على الأقل، وقد تتوسع الفترة بحسب ظروف السوق.

النجاح في إدارة هذه العملية، وفق الخبير، يعتمد على استقرار سعر الصرف، ونجاح حملات التوعية، وضبط المضاربات، إضافة إلى تعاون المؤسسات الاقتصادية.

مستقبل العملة غير محسوم

يبدو أن سوريا تدخل مرحلة نقدية جديدة تحمل الكثير من الوعود، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة لتحقيق أهدافها، وبينما يراهن المصرف المركزي على أن تحديث العملة سيعيد الثقة بالنظام النقدي، يخشى الخبراء من أن تفقد العملة الجديدة قيمتها سريعًا إذا لم ترافقها إصلاحات مالية وإنتاجية عميقة.

ورغم الإعلان رسميًا عن أن 1 من كانون الثاني 2026 سيكون موعد إطلاق العملة السورية الجديدة، فإن مستقبلها سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الحكومة على ضبط الأسواق، ومعالجة العجز، وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي يضمن ثبات العملة واستقرار أسعارها.

من ضبط الهدر إلى تعزيز الأمن الغذائي

وفر في الطحين دون خفض الكميات.. ماذا تغيّر في عمل المخابز السورية؟

عنب بلدي – مارينا مرهج

حققت المؤسسة السورية للمخابز وفرًا يوميًا يقارب 1000 طن من الطحين في جميع المخابز العامة والخاصة المدعومة، نتيجة سياسات اتبعتها خلال عام 2025 للحد من الهدر، وتحسين كفاءة الإنتاج، ومكافحة الفساد في الأفران على مستوى سوريا.

وتقدّر القيمة السوقية لهذا الوفر بأكثر من 110 ملايين دولار سنويًا، وهو ما أسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين، إضافة إلى تخفيف الضغط المالي عن خزينة الدولة، دون المساس بكميات الخبز المقدمة للسكان.

آليات تحقيق الوفورات

قال مدير مديرية التخطيط والإحصاء والتعاون الدولي في المؤسسة السورية للمخابز، محمد عبد السميع الأعرج، لعنب بلدي، إن الهدف الأساسي من الإجراءات لم يكن تحقيق وفورات مالية مباشرة، وإنما الحد من هدر الطحين والمواد المدعومة بما يعزز المال العام ويخفف الضغط عن خزينة الدولة.

وقد تم ذلك من خلال جملة من الخطوات التنظيمية والفنية أبرزها:

- تشديد الرقابة على إنتاج وتوزيع الخبز لمنع أي تسرب أو هدر.
- اعتماد آليات دقيقة لتقدير الاحتياج اليومي لكل منطقة بما يتناسب مع الكثافة السكانية.
- ضبط كميات الطحين والخميرة والمواد الداخلة في الإنتاج وفق معايير فنية مدروسة.
- تحسين كفاءة التشغيل في المخابز العامة والخاصة والحد من الأعطال والهدر الفني.

وأشار الأعرج إلى أن هذه الإجراءات أسهمت في تقليل الهدر ومنع تسرب المواد المدعومة، ما انعكس إيجابًا على المال العام، دون أن يعني ذلك تحقيق وفر مالي نقدي مباشر.

معالجة الخروقات السابقة

كشف الأعرج أن الخروقات السابقة كانت سببًا رئيسًا في هدر الطحين والمواد المدعومة، وأبرزها:

- ضعف الرقابة على خطوط الإنتاج وعدم الالتزام بالوزن النظامي للربطة.
- استجرار كميات من الطحين تفوق الحاجة الفعلية لبعض الجهات أو المناطق.
- سوء التخزين والنقل مما أدى إلى تلف جزء من الطحين.
- عدم دقة البيانات الإحصائية المتعلقة بعدد المستفيدين الفعليين.
- غياب المتابعة المستمرة لبعض المخابز، ما أتاح تسرب المواد دون مردود فعلي.

إدارة توزيع القمح بين الإنتاج والاستيراد

قال مدير المؤسسة السورية للحبوب، حسن عثمان، لعنب بلدي، إن القمح يوزّع حاليًا على المحافظات وفق الاحتياجات الفعلية، سواء على مستوى الصوامع أو المطاحن، حيث يجري طحن ما يقارب 140 ألف طن شهريًا، بينما تتراوح الكميات الموزعة بين 115 و120 ألف طن بحسب الحاجة.

وأضاف عثمان أن المؤسسة تعتمد على خلط القمح، بما في ذلك القمح البلدي القاسي، ضمن خلطات محددة تهدف إلى تحسين جودة الطحين.

وبيّن أن الأمن الغذائي لا يقوم على الاكتفاء الذاتي الكامل، بل يعتمد في الوقت الراهن على الاستيراد المضمون، في ظل غياب الاكتفاء الذاتي الحقيقي الذي يتحقق عبر السوق المحلية ومن خلال شراء المحاصيل من المزارعين، وذلك يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي بوصفه حالة مؤمنة ومستقرة، وهو واقع تشترك فيه نحو 90% من دول العالم.

أثر الإجراءات على الأمن الغذائي

مثّلت هذه الإجراءات نموذجًا عمليًا على كيفية تحسين إدارة الموارد الأساسية، وتقليل الهدر، مع الحفاظ على حقوق المواطنين في الحصول على الخبز المدعوم، فقد ساعدت في رفع جودة الرغيف وتوفيره بالكميات الكافية لجميع السكان، وتخفيف أعباء الدعم المالي عن الدولة، ما عزز استدامة الموارد العامة، وكفاءة الأداء المؤسسي من خلال تدريب الكوادر وتطوير خطوط الإنتاج.

ويرى أمين سر "جمعية حماية المستهلك"، عبد الرزاق حبزة، أن هناك عوامل متعددة أسهمت في ما يوصف بالوفورات في مادة الطحين، ويأتي في مقدمتها تحسن جودة رغيف الخبز، إذ إن الرغيف الجيد يحد بطبيعته من حالات الهدر، بعكس الخبز منخفض الجودة الذي غالبًا ما يرمى أو يستخدم لغايات غير استهلاكية.

إلى جانب ذلك، أدى ارتفاع سعر الخبز إلى تقليص الكميات التي يشتريها المواطن ويحتفظ بها، ما انعكس تراجعًا في حجم الطلب، كما أن باعة الخبز في الأسواق يشترون كمياتهم بأسعار مرتفعة نسبيًا، الأمر الذي يقلل الطلب من قبلهم على الخبز من داخل كوات البيع الرسمية.

عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل في استخدام الخبز كأعلاف، وهو أمر بالغ الخطورة، بحسب حبزة، إذ إن الحد من استخدام الخبز في الأعلاف يخفف الضغط عن هذه المادة، كما أن تحسن جودة الخبز وارتفاع سعره أسهم في تقليص اللجوء إلى استخدامه كعلف، بعدما بات أقل ملاءمة لهذا الغرض، ما دفع المربين إلى الاستعاضة عنه بأنواع أخرى من الأعلاف غير الخبز.

ولفت حبزة إلى أن لتقسيم الخبز إلى سياحي وتجاري وتمويني أثرًا واضحًا، إذ جرى إلغاء قسم من الخبز التمويني وتحويله إلى خبز تجاري بسعر أعلى من السعر التمويني، ما حمّل المستهلك أعباء مالية إضافية للحصول على الخبز الذي لم يعد قادرًا على تأمينه من القنوات التموينية.

هذه التقسيمات أسهمت في تحقيق وفورات في كميات الطحين، لكنها جاءت على حساب المواطن، من خلال تحميله تكاليف إضافية وزيادة العبء المعيشي عليه.

ونوه أمين سر الجمعية إلى أنه في المدى المستقبلي، تكمن الخطورة الأساسية في الاعتماد المتزايد على الاستيراد، الأمر الذي يستدعي التوجه نحو استثمار الأراضي الزراعية المتاحة، ودعم الفلاحين عبر تأمين مدخلات الإنتاج الأساسية، مثل الوقود والأسمدة والمبيدات، إضافة إلى تكاليف العمالة والنقل، باعتبار أن جميع هذه العناصر تؤثر بشكل مباشر في تكلفة الإنتاج الزراعي.

حالة المخابز

ارتفع عدد المخابز العاملة في سوريا إلى 288 مخبزًا، بعد أن كان عددها 217 مخبزًا، معظمها يعاني من ضعف في البنية التحتية، وأعطال في خطوط الإنتاج، بالإضافة إلى هدر كبير في الطحين والمواد المدعومة.

التوسع في العدد شمل تأهيل البنية التحتية وتشغيل المخابز المتوقفة عن العمل لتلبية الاحتياجات المتزايدة في سوريا، وذلك ضمن محاولات وزارة الاقتصاد والصناعة والمؤسسة السورية للمخابز لتوسيع نطاق الخدمة وتحسين جودة الخبز.

فقد سعت المؤسسة إلى إعادة تأهيل المخابز على نطاق واسع، إذ أعيد تشغيل 52 مخبزًا بشكل كلي أو جزئي بعد إجراء أعمال صيانة وتجهيز خطوط الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، دخل 56 مخبزًا كان متوقفًا عن العمل قبل التحرير حيّز الخدمة بعد تأهيلها، ما أسهم في رفع الطاقة الإنتاجية وتأمين توفير الخبز للمواطنين بكفاءة أعلى.

وتضمن التطوير الفني تحديث خطوط الإنتاج، فقد تم تركيب 40 خط إنتاج جديدًا، وإدراج 80 خط إنتاج إضافيًا ضمن خطة المؤسسة لاستبدالها وتحسين كفاءتها.

أسهمت هذه الخطوات في تحسين جودة رغيف الخبز بنسبة 70%، وتقليص الهدر في المواد الأولية من 27% قبل التحرير إلى نسب أقل بعد تطبيق الإجراءات الجديدة، ما انعكس إيجابًا على كفاءة الاستهلاك وتقليل الدعم المالي المطلوب.

الرقابة والضبط المالي والتدريب

عززت المؤسسة من إجراءات الرقابة لضمان الامتثال للمعايير وتقليل الفاقد، لمنع الهدر خلال مراحل الإنتاج والنقل، وضبط كميات الطحين والخميرة والمواد الداخلة في الإنتاج وفق معايير فنية دقيقة، من خلال تنفيذ 2,925 جولة رقابية بعد التحرير على المخابز والمطاحن.

كما أنجزت 52 مشروعًا بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية لدعم جودة الإنتاج وتحسين معايير التشغيل.

وركزت المؤسسة، لضمان استدامة الكفاءة، على تأهيل كوادرها، فقد تم تنفيذ 18 دورة تدريبية للموظفين والعاملين في المخابز، استفاد منها 119 موظفًا، ما ساعد على رفع مهاراتهم في مراقبة الإنتاج وتطبيق المعايير الفنية وتجنب الهدر.

شكّل الخبز المدعوم في سوريا على مدى سنوات أحد أكثر الملفات حساسية، في ظل تراجع الإنتاج المحلي من القمح، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وتضرر البنية التحتية للمخابز والمطاحن نتيجة الحرب.

وخلال فترات سابقة، عانى هذا القطاع من اختناقات متكررة، وتفاوت في جودة الرغيف، إضافة إلى انتشار الهدر والتسرب والفساد في بعض حلقات الإنتاج والتوزيع، ما شكّل عبئًا على خزينة الدولة، وهدد استقرار الأمن الغذائي لملايين السوريين.

عنصر من دورية حماية المستهلك وسلامة الغذاء يتفقد جودة رغيف الخبز – 19 كانون الأول 2025 (الإدارة العامة للتجارة الداخلية)

كيف نواجه تسرب الأيديولوجيا للجيل؟

أطفال سوريون يرثون الاستقطاب السياسي من الكبار

عنب بلدي – شعبان شاميه

في البيئات التي تعيش أزمات سياسية ممتدة، لا يعود الطفل متلقيًا سلبيًا لما يجري حوله، بل يصبح جزءًا من المشهد النفسي والاجتماعي للأزمة.

فالسياسة، وإن بدت شأنًا خاصًا بالكبار، تتسرب إلى وعي الطفل عبر اللغة اليومية والإعلام والمدرسة، وحتى الصمت المشحون بالخوف أو الغضب داخل الأسرة.

وهنا تبرز خطورة ما يُعرف بـ"التربية السياسية غير الواعية"، التي قد تصنع جيلًا يحمل مواقف حادة قبل أن يمتلك أدوات الفهم النقدي.

ميرنا (39 عامًا) أم لثلاثة أطفال من محافظة حمص، قالت لعنب بلدي، إنها تواجه تحديًا حقيقيًا في الإجابة عن أسئلة أطفالها منذ سقوط النظام نهاية عام 2024، إذ كثر الاستقطاب السياسي والطائفي في المجتمع السوري، وبات الطفل معرضًا يوميًا لمواقف ومفردات تُثير فضوله وربما استغرابه ويحاول إيجاد إجابات عنها.

وأضافت ميرنا أنها واجهت مع أطفالها أسئلة حول التغييرات الطارئة على علَم البلاد، والتوقف عن ترديد النشيد السابق في المدرسة، ومحتوى الفعاليات والنشاطات المدرسية، إضافة إلى مصطلحات مثل "الفلول" و"الجهاديين"، وأغانٍ وتقسيمات تحمل طابعًا طائفيًا لا نستطيع نكران اقتحامها لمسامع الأطفال، الذين بدورهم يحاولون فهم ما يحصل ويدور حولهم.

تسعى ميرنا باستمرار لإيضاح الصورة لأطفالها، والتغييرات الحاصلة، دون وصاية أو فرض لمواقفها وقناعاتها عليهم، بحسب قولها، في حين أنها تتعامل بحذر شديد مع هذا الموضوع، من خلال تكريس الاختلاف كحالة صحية، إضافة إلى تنمية مفاهيم المواطنة والعدل والحرية وقبول الآخر.

وتعتبر أن الأهل اليوم يتحملون المسؤولية تجاه بعض الممارسات الخاطئة التي ينقلها أطفالهم إلى المدارس، والتي قد يكون مصدرها أحاديث الأهل أنفسهم أو مواقع التواصل الاجتماعي التي يسمح لهم باستخدامها دون أي رقابة.

ويرى خالد (44 عامًا)، مدرّس لغة عربية من مدينة بانياس بريف محافظة طرطوس، أن التوجيه السياسي في عهد النظام السابق كان له دور كبير في تكريس العقائدية السياسية، بسبب قوالب جاهزة كان الطفل يتلقاها منذ المرحلة الابتدائية، أسهمت في تشكيل تصوره السياسي الأحادي الذي ساعد في إنتاج رؤية سياسية واحدة تقوم على الإقصاء والخوف من أي تيار حزبي أو سياسي مغاير لتيار السلطة.

وقال خالد، إن التربية السياسية يجب أن تترافق بقدر من المسؤولية النفسية والاجتماعية للأسرة والمدرسة، إذ يجب أن يتمتع الآباء والمعلمون بقدر من الوعي السياسي، ليس فقط من خلال غرس روح الحوار والتسامح مع الأطفال، ولكن أيضًا من خلال اتباع نماذج سلوكية سياسية سليمة، بحيث يصبح الآباء والمعلمون قدوة من حيث طريقة ممارسة سلطتهم، وتجنب وسائل إكراه الطفل وإذلاله حتى لا يستسلم لوسائل القهر التي من الممكن أن يتعرض لها عندما يكبر، وحتى لا يمارسها هو نفسه على المحيطين به إذا أصبح في منصب قيادي.

ويعتبر خالد أن التربية السياسية للأطفال إيجابية إذا اعتمدت على نشر أجواء من الإحساس بالأمن والاطمئنان والحب لدى الأطفال، لكي تنعكس لاحقًا على قدرتهم على التعايش والتسامح، إلى جانب تعزيز مبادئ العدل والحرية والمواطنة من خلال معايشة حقيقية داخل الأسرة والمدرسة عن طريق استنباط وسائل تشاركية أو رحلات جماعية أو حتى تكليف بوظائف منزلية أو اجتماعية تقوم على مبدأ التعاون مع الغير، وفق ما ذكره لعنب بلدي.

متى تبدأ التربية السياسية؟

من الناحية النفسية، تبدأ ملامح التربية السياسية في سن مبكرة جدًا، منذ السنوات الأولى من الطفولة (3–5 سنوات)، حين يبدأ الطفل بفهم مفاهيم أولية مثل: القوة، العدل، الظلم، الانتماء، العدو، الخوف، وفق ما أوضحته الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، لعنب بلدي.

هذه المفاهيم، بحسب العرنوس، لا تُدرَّس بشكل مباشر، بل تُكتسب عبر:

• حديث الأهل أمام الطفل.

• ردود فعلهم تجاه الأخبار.

• طريقة وصفهم للأشخاص والجهات.

• مشاعر القلق أو الكراهية أو الفخر التي يلاحظها الطفل.

ويرى الباحث الأكاديمي المتخصص في التربية والسكان والتنمية الدكتور ياسر محمد علوش، في حديث إلى عنب بلدي، أن التربية السياسية لا تعني الحديث عن الأحزاب أو السلطة، بل تعني تنمية الحس بالعدالة والحوار واحترام الرأي الآخر والقدرة على اتخاذ موقف، وبالتالي ليست تلقينًا لمواقف، بل تدريب على التفكير، وليست انتماء لحزب، بل انتماء للكرامة والعدالة.

وتبدأ التربية السياسية، وفق علوش، بشكل غير مباشر منذ الطفولة المبكرة، عبر الملاحظة والتقليد، ثم تتبلور تدريجيًا في مرحلة الطفولة المتوسطة (7–12 سنة) من خلال الحوار والقصص والمواقف اليومية.

وقال علوش، إن المسؤولية تقع على عاتق الأسرة أولًا، ثم المدرسة والإعلام، والمجتمع المدني، باعتبارهم يشكّلون البيئة الأساسية التي يتكون فيها وعي الطفل السياسي.

التربية السياسية والتلقين الحزبي

ذكرت العرنوس أن التربية السياسية السليمة نفسيًا لا تعني تعليم الطفل مواقف سياسية جاهزة، بل بناء عقل قادر على الفهم والتمييز، وهي تقوم على:

• تعزيز قيم إنسانية عامة: العدالة، احترام الاختلاف، الحوار، نبذ العنف.

• تعليم الطفل التفكير النقدي لا الاصطفاف.

• الفصل بين الوطن والسلطة والحزب.

• احترام حق الطفل في السؤال دون تخويف أو إسكات.

أما التلقين الحزبي أو الأيديولوجي، بحسب العرنوس، فيتميز بـ:

• تقديم طرف واحد بوصفه الحق المطلق.

• شيطنة الآخر.

• استخدام لغة التخوين أو القداسة.

• ربط الحب والانتماء بشخص أو جماعة أو سلطة.

واعتبرت العرنوس أنه إذا كان هدف التربية هو إنتاج طفل يكرر لا يفكر، فهي تربية موجهة وخطرة، أما إذا كان الهدف إنتاج طفل يفهم قبل أن يقرر، فهي تربية سليمة.

كما أوضح علوش أن التربية السياسية السليمة:

• تنمّي القدرة على التفكير النقدي.

• تعلم الطفل التمييز بين الرأي والمعلومة.

• تزرع فيه قيم المشاركة والمسؤولية والعدالة.

• تُبنى على الأسئلة لا الإجابات الجاهزة.

وأضاف الاختصاصي التربوي، أن التربية السياسية تتميز عن التوجيه الحزبي بـ:

• التربية السياسية تفتح الأفق، أما التوجيه الحزبي فيُغلقه.

• التربية السياسية تعلم الطفل أن يسأل: لماذا؟ أما التوجيه الحزبي فيلقّنه: هكذا يجب أن تفكر.

• التربية السياسية تنمّي الانتماء للوطن والإنسانية، أما التوجيه الحزبي فيُختزل في الولاء لجهة واحدة.

ووجه علوش مجموعة من النصائح:

• لا تُحمّل الطفل مواقف الكبار.

• لا تستخدمه كناطق باتجاهات وعادات وتقاليد العائلة.

• شجّعه على الحوار، لا على التبعية.

• قدّم له نماذج من التاريخ والواقع تُظهر تنوع الآراء.

مخاطر التوجيه السياسي للأطفال

قالت الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، إن من أخطر ما يتعرض له الطفل نفسيًا هو تسييس وعيه قبل نضجه العقلي والانفعالي، فالإعلام الموجه والمناهج المؤدلجة قد:

• تخلق خوفًا مزمنًا وقلقًا وجوديًا.

• تزرع الكراهية والعداء المبكر.

• تعوق تطوّر التفكير النقدي.

• تفرض هوية قسرية على الطفل.

وأشارت الاستشارية النفسية الأسرية إلى أنه غالبًا ما يُستعاض عن التربية السياسية القائمة على فهم العلاقات الإنسانية والاجتماعية، بالتوجيه المباشر الذي يختزل الديمقراطية في شعارات، ويختزل الاختلاف في "العدو"، في حين أن التنشئة السليمة تعني تعليم الطفل:

• كيف يختلف دون أن يكره.

• كيف ينتقد دون أن يخاف.

• كيف ينتمي دون أن يُلغي الآخر.

دور التربية والمناهج وتأهيل المعلمين

أكد اختصاصي التربية والمُناجاز في المناهج وتقنيات التعليم الدكتور ياسر علوش، أن:

• التربية السياسية يجب أن تُعلّم الطفل كيف يفرّق بين المعلومة والدعاية.

• يجب أن تُعرّفه إلى مفاهيم مثل: الحرية، المسؤولية، التعددية، الحوار.

• تستخدم القصص والمسرح والألعاب التفاعلية لتوصيل هذه القيم دون تلقين.

ويرى علوش أن كثيرًا من المناهج العربية تركز على التلقين، وتغفل مهارات التفكير النقدي، أو تقدم مفاهيم سياسية مشوهة أو مؤدلجة، ما يؤدي إلى:

• ضعف في مهارات الحوار.

• غياب القدرة على تحليل الأحداث.

• انغلاق فكري لدى الطلاب.

وقال علوش، إن العديد من القيم المطروحة توجد في المناهج بطريقة مبطنة يخشى المعلم طرحها بجرأة أو الإضاءة عليها، لذلك تنتقل إلى الطلاب كمعلومة لا كقيمة.

وبحسب الاختصاصي التربوي، تكون الحلول ضمن المناهج من خلال:

• إدماج مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات والتنوع والعدالة.

• تدريب الطلاب على النقاش والمحاكاة واتخاذ القرار.

الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، أكدت أن المناهج الدراسية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل وعي الطفل السياسي، سواء سلبًا أو إيجابًا، كما اعتبرت أن المعلم حلقة خطرة وحساسة، باعتبار أن المعلم غير المؤهل نفسيًا قد ينقل قناعاته الشخصية للطفل دون وعي.

وختمت الاستشارية بأن الطفل ليس مشروع مناضل ولا أداة سياسية، بل كائن في طور التكوين النفسي، معتبرة أن المجتمعات التي تُسيّس أطفالها مبكرًا، تدفع لاحقًا ثمن أجيال منقسمة، وغاضبة، وغير قادرة على الحوار.

التربية السياسية لا تعني الحديث عن الأحزاب أو السلطة بل تنمية الحس بالعدالة والحوار واحترام الرأي الآخر (تعديل عنب بلدي)

طلاب "صعوبات التعلم".. كيف ندمجهم في الصفوف العادية

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

يحتاج الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم إلى برامج تعليمية خاصة. وهناك مراكز ومدارس خاصة بتقديم الدعم للطلاب ذوي الإعاقة: الإعاقة الحركية، ضعف السمع، ضعف البصر، صعوبات التعلم، تقدم لهم الترتيبات والتسهيلات سواء على مستوى التقييم، أو البيئة المدرسية، أو الأنشطة الصفية.

هذه المدارس لديها برامج دمج، أي أنها مهيأة كمراكز لدمج الطلاب ذوي الإعاقة مع غيرهم من الطلاب العاديين، وتقدم فيها خدمات التربية الخاصة من خلال خطط وبرامج وبيئة تعليمية معدّة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم من تطوير مهاراتهم.

ويوضح الخبراء أن اندماج الطلاب من ذوي التحديات السلوكية وصعوبات التعلم في مراحل مبكرة ضمن الصفوف العادية، ابتداء من مرحلة رياض الأطفال، يساعد بشكل كبير على تنمية قدراتهم ومنحهم الفرص الكافية للتفاعل والتواصل والتعلم، ويصبح الأقران بمثابة الأصدقاء الداعمين أو المساندين لهؤلاء الطلاب، وهذا يضمن استمرارية وجودهم في الصفوف العادية، وعدم الوصول في مراحل لاحقة إلى التنمر عليهم، أو استبعادهم من النشاطات والممارسات الصفية والمدرسية، ونهاية باستبعادهم من المدرسة.

ما المقصود ببرامج الدمج؟

يُعرف الدمج بأنه برنامج يلتحق فيه ذوو الإعاقة في المدارس العادية، سواء كان الالتحاق في الفصول الدراسية العادية مع الطلاب العاديين الأسوياء، أو في الفصول الخاصة الملحقة بالمدارس العادية، وله عدة أنواع:

الدمج المكاني: ويعني أن يلتحق الطلاب غير العاديين مع الطلاب العاديين في نفس المدرسي، ولكن في صفوف خاصة بهم، ويتلقون لبعض الوقت برامج تعليمية من قبل معلمين متخصصين، كما يتلقون برامج تعليمية مشتركة مع الطلاب العاديين في الأقسام العادية من المدرسة، ويهدف هذا النوع من الدمج إلى زيادة فرص التفاعل الاجتماعي والتربوي بين الطلاب العاديين وغير العاديين في نفس المدرسة.

الدمج الأكاديمي: ويعني وجود الطلاب غير العاديين مع الطلاب العاديين في قسم واحد وتلقي برامج تعليمية مشتركة، وهنا يعمل معلم التربية الخاصة جنبًا إلى جنب مع المعلم العادي، ولا بد من إيجاد الفرص التي تعمل على إيصال المادة العلمية إلى الطلاب غير العاديين.

الدمج الاجتماعي: ويعني اشتراك الطلاب غير العاديين مع الطلاب العاديين في الأنشطة غير الأكاديمية كحصص الفن والموسيقا وحصص الرياضة والرحلات الترفيهية والجماعات المدرسية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية، بينما لا يشارك الطلاب ذوو الإعاقة الطلاب العاديين داخل الفصول الدراسية.

الدمج المجتمعي: ويعني إعطاء الفرص لذوي الإعاقة للاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع، وتسهيل مهمتهم في أن يكونوا أعضاء فاعلين، وضمان لهم حرية التنقل والتمتع بكل ما هو متاح في المجتمع من خدمات.

الدمج الجزئي: ويقصد به دمج الطلاب غير العاديين مع الطلاب العاديين داخل الفصل الدراسي العادي في مادة دراسية واحدة أو أكثر، ولكن ليس في كل المواد.

ما أساليب الدمج التي يمكن اتباعها في المدارس؟

يمكن اقتراح طرق وأساليب الدمج التالية:

القاعات المدرسية الخاصة: وهي فصول في المدرسة العادية يوضع فيها الطلاب ذوو الإعاقة مع إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل مع الطلاب العاديين أطول فترة ممكنة من اليوم المدرسي.

غرفة المصادر: وهي غرفة صفية في المدرسة العادية لكنها معدّة إعدادًا خاصًا، ومزودة بالوسائل والأدوات التعليمية والألعاب التربوية والأثاث المناسب، ويقضي الطلاب ذوو الإعاقة فترة أو فترات مختلفة من اليوم الدراسي في هذه الغرفة، لتلقي مساعدة خاصة وتعليم فردي حسب جدول ثابت، إضافة إلى وجودهم في الفصل المدرسي العادي.

التدريس المشترك (المساعدة داخل الصف): ويعني دمج كل الطلاب العاديين وغير العاديين في الصفوف الدراسية نفسها، مع تقديم الخدمات اللازمة للطلاب غير العاديين داخل الفصل، وقد تكون هناك حاجة لوجود تعاون بين معلمي المواد ومعلمي التربية الخاصة (معلمون استشاريون).

ما إيجابيات برامج الدمج؟

يمكن تلخيص إيجابيات الدمج بالنقاط التالية:

• مساعدة الطلاب ذوي الإعاقة على النمو السليم من الجوانب الأكاديمية والاجتماعية والانفعالية والسلوكية من خلال تكوين علاقات اجتماعية سليمة مع الطلاب العاديين، وهذا يساعدهم على تحقيق الذات ويزيد من دافعيتهم نحو التعلم.

• يخلّص الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم من الوصمة الاجتماعية التي تلحق بهم بسبب الوضع الخاص لطفلهم، ويقلل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بينهم وبين الناس العاديين.

• يساعد الدمج الطلاب الأسوياء في المدارس العادية على التعرف عن قرب والاحتكاك بالطلاب ذوي الإعاقة، مما ينتج عنه تقدير موضوعي وواقعي لطبيعة مشكلات هؤلاء الأطفال وكيفية مساعدتهم على مواجهة التحديات.

• يسهم الدمج في تعديل اتجاهات الناس بشكل عام، واتجاهات الأسر والمعلمين والطلاب في المدرسة العامة بشكل خاص، وتوقعاتهم نحو الأطفال ذوي الإعاقة.

• يوسع الدمج قاعدة قبول الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس وعدم الاقتصار على المراكز المتخصصة.

• يسهم الدمج في تخفيض التكلفة الاقتصادية المترتبة على خدمات التربية الخاصة في المؤسسات والمراكز المتخصصة.

ما سلبيات برامج الدمج؟

هناك بعض السلبيات التي تجعل من برنامج الدمج قضية جدلية لها ما يساندها ولها ما يعارضها، وأهم السلبيات ما يلي:

• قد يعمل الدمج على زيادة الفجوة بين الطلاب ذوي الإعاقة وبقية طلاب المدرسة، لأن المدارس العادية تعتمد على العلامات والنجاح الأكاديمي كمعيار أساسي وقد يكون الوحيد في الحكم على الطالب.

• قد يؤدي الدمج إلى زيادة عزلة الطلاب ذوي الإعاقة عن المجتمع المدرسي خاصة عند وجودهم في صفوف خاصة أو الدمج المكاني فقط، حيث يشعرهم ذلك بأنهم ليسوا كبقية طلاب المدرسة العاديين.

• قد يحرم الدمج الطلاب ذوي الإعاقة من التعليم الذي يمكن أن يتوفر في مراكز التربية الخاصة.

• قد يتلقى الطلاب ذوو الإعاقة معاملة غير مُرضية في المدرسة العادية، كإهمالهم وتجاهلهم نتيجة عدم وجود معرفة كافية لدى المعلمين حول كيفية التعامل والتوافق مع هؤلاء الطلاب.

• قد يتعرض الطلاب ذوو الإعاقة للتنمر أو سوء المعاملة أو الضرب من قبل بعض الطلاب العاديين في المدرسة.

• قد يفشل برنامج الدمج في حال عدم توفر معلمين مؤهلين ومدربين جيدًا في مجال التربية الخاصة بالمدارس العادية مهما تحققت له من إمكانيات.

من خلال كل ما سبق يتبين لنا أن لبرامج الدمج فوائد كثيرة، ولكن لا بد من العمل على تجاوز الصعوبات والسلبيات التي قد تظهر والتي غالبًا ما تنتج عن قلة وعي المجتمع على مستوى الأسر أو كوادر تعليمية.

لذلك يجب رفع الوعي لدى الأهالي عن طريق تقديم النصيحة والمشورة فيما يتعلق بعملية الدمج وما يرتبط بها، فالكثير من الأهالي لا يتلقون التوجيه اللازم لإيجاد مكان مناسب لتعليم أبنائهم من ذوي الإعاقة، كذلك يجب رفع الوعي لدى أهالي الطلاب العاديين بمفهوم وأهمية برامج الدمج، لتجنب قلقهم من السلوكيات التي يصدرها بعض الطلاب ذوي الإعاقة، كالثرثرة وإبداء تعبيرات غريبة على الوجه أو إصدار بعض الأصوات غير الطبيعية.

وأيضًا يجب رفع وعي الكادرين الإداري والتعليمي في المدرسة، وتدريبهم على تطبيق أفضل الممارسات الفعالة والإيجابية مع هؤلاء الطلاب.

وأخيرًا يجب الانتقال إلى الطلاب العاديين ورفع الوعي لديهم، وتعليمهم كيفية تقبل الآخر وتعزيز ثقافة التنوع والتعايش المجتمعي، والتخلص من ظاهرة التنمر، وبناء الثقة والاحترام وتقبل الآخر.

كيف نقاوم الإنفلونزا طبيعيًا؟

تتزايد حالات الإصابة بالأمراض التنفسية الحادة في سوريا خلال الأسابيع الأخيرة، وسط رصد أعراض شديدة تصيب الجهاز التنفسي، ما أثار تساؤلات حول طبيعة هذه الإصابات، في ظل تضارب الآراء الرسمية والطبية حول ما إذا كانت إنفلونزا موسمية، أو إصابات ناتجة عن متحور جديد من فيروس "كورونا".

اختصاصي الأمراض الصدرية، والأستاذ في كلية الطب البشري بجامعة "حماة"، الدكتور محمد يوسف حسن، قال لعنب بلدي، إن هذه الحالات ناجمة عن الإنفلونزا الفصلية نمط "A" ذات الترميز المستضدي "H3N2"، الذي يتميز بانتشار سريع بين طلاب الحضانات والمدارس وأماكن التجمع.

ازدادت الحالات لتبلغ ذروتها الأسبوع الماضي، بحسب الاختصاصي، ونحن الآن في مرحلة تسطّح منحنى الإصابات (أي تشابه العدد اليومي من المشاهدات) إيذانًا بانخفاض متوقع بعد أسبوعين، مرجعًا حالات النكس أو طول فترات التعافي عند بعض المرضى خصوصًا الأطفال، للإصابة المرافقة بفيروس "كورونا" الذي استوطن، لكن حالاته خفيفة بالمجمل في سوريا وعالميًا، والمتغير السائد من الكوفيد حاليًا هو "Nimbus".

تقوية المناعة دون أدوية

اختصاصية التغذية العلاجية والطب التكميلي نور قهوجي، قالت لعنب بلدي، إن الواقع الوبائي الحالي يجب أن يدفعنا للعمل على تقوية مناعتنا أكثر من أي وقت مضى، معتبرة أن تقوية المناعة لا تعتمد على إجراء واحد فقط، بل على نمط حياة متكامل.

أهم الخطوات، بحسب قهوجي:

• النوم الكافي: النوم 7–9 ساعات يوميًا ضروري لعمل جهاز المناعة.

• شرب السوائل: الماء الدافئ والأعشاب و"الشوربات" تساعد الجسم على مقاومة الفيروسات.

• تقليل التوتر: التوتر المستمر يضعف المناعة بشكل مباشر.

• التعرض للشمس: يوميًا 15–20 دقيقة لدعم فيتامين "D".

أعشاب ومشروبات طبيعية تقوّي المناعة

• الزنجبيل: مضاد للالتهاب، يخفف ألم الحلق ويقوّي المناعة.

• الزعتر البري: مفيد للجهاز التنفسي والسعال.

• البابونج: يهدئ الجسم ويساعد على النوم.

• القرفة مع العسل: ترفع مقاومة الجسم وتخفف الالتهاب.

• الليمون مع العسل: غني بفيتامين "C" ومفيد عند بداية الأعراض.

• مغلي القرنفل: مضاد للبكتيريا ويدعم المناعة.

عصائر طبيعية مفيدة

تشير الاختصاصية إلى أن هناك عصائر طبيعية في غاية الأهمية لحالات الإنفلونزا وتقوية مناعة الجسم، والتي ينصح بشربها طازجة ودون سكر:

• عصير البرتقال مع الجزر والليمون.

• عصير الرمان.

• عصير الشمندر (البنجر).

• عصير الأناناس (مضاد للالتهاب).

أطعمة تقوّي المناعة

• الثوم والبصل.

• الخضار الورقية (السبانخ، الجرجير).

• الفواكه الغنية بفيتامين "C" (كيوي، فراولة، حمضيات).

• العسل الطبيعي.

• المكسرات مع التين المجفف (خصوصًا الجوز واللوز)، ويمكن نقع التين بزيت الزيتون أو بماء ساخن من الليل حتى الصباح وأكله على الريق.

• اللبن الطبيعي (لدعم البكتيريا النافعة).

أهم الفيتامينات الطبيعية للمناعة

• فيتامين "C": يقوّي المناعة ويخفف مدة المرض.

• فيتامين "D": مهم جدًا لمقاومة الفيروسات.

• الزنك: لدعم جهاز المناعة وتسريع الشفاء.

• فيتامين "A": يحافظ على صحة الأغشية المخاطية.

يمكن الحصول على تلك الفيتامينات من الطعام، أو من مكملات طبيعية عند الحاجة، بحسب قهوجي.

كيف نخفف الأعراض طبيعيًا؟

• الراحة التامة.

• الإكثار من السوائل الدافئة.

• استنشاق بخار الماء مع الزعتر أو البابونج.

• الغرغرة بالماء الدافئ والملح.

• تدفئة الجسم وتجنّب الهواء البارد.

• أكل خفيف وسهل الهضم.

فالجسم قادر على مقاومة أغلب فيروسات "الكريب" دون أدوية إذا وفّرنا له الراحة، والغذاء الصحيح، والمشروبات الطبيعية، تختم قهوجي، باعتبار أن تقوية المناعة أسلوب حياة، وليست علاجًا مؤقتًا.

بعد غياب طويل بسبب الموقف

عودة "فناني المعارضة".. هل تكسر النمطية و"الإلغاء"

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد الساحة الدرامية السورية عودة بارزة لعدد من الفنانين الذين غابوا عنها لسنوات طويلة، بسبب مواقفهم السياسية المعارضة للنظام السابق، في خطوة تعيد التركيز إلى الإنتاجات المحلية، ولا سيما من قبل فنانين عُرفوا بمواقفهم المعارضة، هؤلاء النجوم يستعدون للظهور مجددًا عبر أعمال الموسم الرمضاني 2026، في عودة تحمل دلالات فنية واسعة.

ومن أبرز الأسماء التي انضمت لتلك الأعمال: يارا صبري، جهاد عبده، فارس الحلو، سلافة عويشق، محمد أوسو، نوار بلبل، مكسيم خليل، جمال سليمان، عبد الحكيم قطيفان.

هذه العودة، التي تأخرت كثيرًا بفعل الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها سوريا، تحمل أبعادًا فنية وثقافية تتجاوز مجرد الظهور على الشاشة، فغيابهم ترك فراغًا في المشهد الدرامي. وكان يفترض أن تتحقق عودة هؤلاء الفنانين منذ وقت طويل، إلا أن الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها سوريا صعّبت وجودهم في الدراما السورية، باستثناء حالات محدودة خارج سوريا، وفق ما قاله الناقد الفني جان الملا.

وأكد الناقد، في حديث إلى عنب بلدي، أن عودة الفنانين المعارضين تُعد اليوم مهمة جدًا لأسباب أساسية، أبرزها إحداث نوع من تجديد الدماء في الدراما، من خلال عودة وجوه مميزة اشتاق إليها الجمهور بعد غياب طويل.

أما الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، فبربط عودة الفنانين السوريين المعارضين إلى الدراما بالسياق السياسي الذي دفعهم إلى مغادرة سوريا، موضحًا أن مواقفهم الإنسانية منذ بدايات الثورة جعلت استمرار عملهم داخل سوريا أمرًا مستحيلًا، ما انعكس سلبًا على مسيرتهم المهنية، خصوصًا في مجال الدراما بوصفه عملًا جماعيًا لا يمكن إنتاجه فرديًا.

وأشار إلى أن بعض الفنانين اضطروا لترك المهنة أو التحول إلى مجالات أخرى، في حين بقيت محاولات إنتاج الدراما خارج سوريا محدودة وضعيفة. ويرفض عبد العزيز منح الفنانين المعارضين أدوارًا أو مناصب تكريمًا لمواقفهم، معتبرًا أن الموقف السياسي واجب إنساني لا علاقة له بالموهبة. "الموهبة لا تُقاس بالموقف السياسي"، بحسب تعبير عبد العزيز، مشددًا على أن النجومية والاستحقاق الفني يجب أن يُبنيا على الأرشيف والخبرة والقدرة الفنية، وفي هذا السياق، يرى أن عودة فنانين مثل يارا صبري وفارس الحلو تأتي لكونهم أسماء كبيرة تمتلك تاريخًا فنيًا راسخًا، حُرمت من العمل في بلدها بفعل الظروف السياسية، لتعود اليوم إلى مكانها الطبيعي دون تراجع فني.

تحول أم إغناء؟

مع ابتعاد ما كان يسمى آنذاك "فنانو المعارضة"، عانت الأعمال الدرامية من تكرار الأسماء والوجوه نفسها، ما انعكس على تنوع الأداء وثراء التجربة الفنية، واليوم، تأتي عودتهم لتعيد التوازن إلى الساحة، ما يراه البعض أنها تمثل تحولًا حقيقيًا في المشهد الفني.

وهنا يرى الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز، أن كلمة "تحول" كبيرة، مفضلًا وصفها بأنها قد تسهم في إغناء المشهد، بشرط توفر بنية صناعة حقيقية، وفتح السوق، وفصل السياسة عن الفن، وتخفيف القبضة الرقابية والنقابية التي عطلت الإبداع لسنوات.

الجمهور بات متعبًا من تكرار الوجوه ذاتها التي فُرضت بفعل "الشللية" والتدخلات السياسية، قال عبد العزيز، معتقدًا أن عودة الأسماء المغيبة ستعيد التنوع وتكسر النمطية.

> عودة بعض الفنانين السوريين للدراما تسهم في إغناء المشهد، بشرط توفر بنية صناعة حقيقية، وفتح السوق، وفصل السياسة عن الفن، وتخفيف القبضة الرقابية والنقابية.
>
> شارل عبد العزيز
> صحفي وناقد فني

أما الناقد جان الملا، فيرى أن عودة هؤلاء الفنانين للدراما بالفعل تشكل تحولًا مهمًا، نظرًا إلى غياب وجوه متمرسة كان لها تأثير كبير في وجدان المشاهدين على مدار سنوات طويلة، مضيفًا أن الأعمال التي قدمها هؤلاء الفنانون خارج سوريا، لم تكن كافية لإحداث الأثر نفسه الذي اعتاده الجمهور سابقًا.

ويشدد الملا على أن العمل داخل سوريا يرضي الجمهور والفنانين معًا، ويخلق منافسة أعلى، ما يشجع على زيادة المتابعة، لافتًا إلى أن هذا التأثير سيكون تراكميًا، ولن يظهر بين يوم وليلة، إذ ستتضح نتائجه بعد عرض الأعمال.

في المقابل، المطلوب من هؤلاء الفنانين هو تقديم أعمال حقيقية، مع الحفاظ على أدواتهم الفنية التي عُرفوا بها، والقدرة على إعادة التواصل مع الجمهور دون تكلف أو استهتار، بحسب الملا.

استعادة جزء من الهوية الفنية السورية

على مستوى الهوية، تمثل هذه العودة استعادة لجزء أساسي من روح الدراما السورية التي افتقدها المتابعون في السنوات الماضية، فهؤلاء الفنانون لم يكونوا مجرد ممثلين، بل شركاء في صياغة الذاكرة البصرية والوجدانية للسوريين، وأسهموا في تقديم أعمال شكّلت علامات فارقة في تاريخ التلفزيون العربي، وربما حضورهم اليوم يعيد وصل ما انقطع بين الماضي والحاضر.

الناقد جوان الملا، يرى أن العودة ليست مهمة سهلة، لكنها ضرورية، لأن هؤلاء الفنانين جزء أساسي من الهوية السورية، موضحًا أن الدراما السورية كانت تفتقد هذه الهوية في السنوات الماضية، لكنها اليوم تستعيد قسمًا منها مع عودة أسماء لعبت أدوارًا محورية في تاريخها، مثل يارا صبري وجمال سليمان وفارس الحلو وغيرهم.

ويختم الملا بالقول، إن هذه العودة ستعيد ذكريات جميلة إلى قلوب السوريين على وجه الخصوص، إذ تمثل لهم أكثر مما تمثل للجمهور العربي بشكل عام، مؤكدًا أن نجاح هذه العودة يبقى مرهونًا بالمشاهدة وبطبيعة القصص المقدمة، وبكيفية ظهور الفنانين بعد سنوات طويلة من الغياب.

أما الناقد شارل عبد العزيز، فيعتقد أن عودة أسماء فنية ارتبطت بذاكرة الجمهور السوري، منها محمد أوسو، مثلًا، تحمل بعدًا وجدانيًا كبيرًا لدى السوريين، نظرًا إلى ارتباطهم بمرحلة ذهبية من الدراما السورية، لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن هذه العودة تمثل "سيفًا ذا حدين"، إذ إن سقف التوقعات مرتفع، والفشل غير مسموح، ما يستدعي دقة كبيرة في اختيار المشاريع المقدمة.

ويؤكد أن الدراما السورية تراجعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الثورة، نتيجة التشتت الجغرافي للفنانين والتدخل الأمني المباشر في الأعمال الفنية، وصولًا إلى منع عرض أعمال أو حذف مشاهد لفنانين بسبب مواقفهم، في ما وصفه بحالة "إلغاء" ممنهجة أثرت سلبًا على الإنتاج الفني.

فنانون سوريون يعودون إلى الساحة الدرامية بعد غيابهم بسبب مواقفهم المعارضة للنظام السابق (تعديل عنب بلدي)

النوري وحداد في دراما من إنتاج خليجي خلال رمضان

يشهد موسم الدراما الرمضانية لعام 2026 حضورًا لافتًا للفنانين السوريين في الدراما العربية، حيث تتجه الأنظار إلى أعمال تحمل تنوعًا في الطرح ما بين الدراما المعاصرة والتاريخية.

ومن ضمن هذه المشاركات، انضمام الفنان السوري عباس النوري للمسلسل الإماراتي "الضربة"، والفنان السوري سلوم حداد للمسلسل التاريخي القطري "أبطال الرمال".

عباس النوري في مسلسل "الضربة"

انضم الممثل السوري عباس النوري إلى طاقم المسلسل الإماراتي "الضربة"، المقرر عرضه في موسم رمضان 2026، وسيؤدي شخصية محورية تشكل أحد المفاتيح الأساسية في تطور أحداث العمل، الذي يُصوَّر حاليًا بين الإمارات وجورجيا، بإدارة المخرج السوري ميار النوري.

وتتقاطع شخصية النوري مع عدة مسارات درامية داخل المسلسل، وتؤثر بشكل مباشر في قرارات الشخصيات الرئيسة، ما يضعها في قلب الصراع الدرامي.

وتُقدم هذه الشخصية ضمن إطار إنساني معقد، يعكس صراعات نفسية، كما ستكشف الجوانب الخفية للصراع، سواء على مستوى العلاقات بين الشخصيات أو في السياق الأوسع الذي يجمع بين عالم الرياضة والمافيا، وهو ما يمنح الشخصية مساحة درامية واضحة تتطور مع تصاعد الأحداث.

وتدور أحداث مسلسل "الضربة" حول رحلة المقاتل الإماراتي يوسف الحوسني في عالم رياضة القتال المختلط، حيث تتشابك مسيرته الرياضية مع صراعات مرتبطة بعالم المافيا، في سياق يجمع بين "الأكشن" والتشويق والبعد الإنساني.

يمتد المسلسل على 15 حلقة، ويضم مجموعة من الفنانين العرب، من بينهم خالد القيش وكندة حنا وحسين سعيد وفاطمة البستكي وآلاء شاكر ودوجانة عيسى ومي إبراهيم وعمر صعب ومشاعل الشحي، إلى جانب مشاركة مقاتلين أجانب في مشاهد القتال.

سلوم حداد في "أبطال الرمال"

يشارك الممثل السوري سلوم حداد في المسلسل التاريخي "أبطال الرمال"، المقرر عرضه في الموسم الرمضاني الدرامي لعام 2026.

يضم العمل أكثر من 70 ممثلًا عربيًا من دول الخليج والمغرب العربي، ويأتي في إطار درامي ملحمي يستلهم البطولة العربية من حقبة ما قبل الإسلام، ويقدمها بأسلوب معاصر.

يتألف مسلسل "أبطال الرمال" من 15 حلقة، ويعتمد في بنائه الدرامي على ثلاث خماسيات مستقلة، تتناول قصصًا عن البطولة العربية قبل الإسلام، ضمن سرد درامي يجمع بين التراث العربي والرؤية الفنية الحديثة.

تتناول الخماسية الأولى قصة الخنساء وصخر، مسترعضة حياتها وعلاقتها بأخيها، ودور المرأة في المجتمع القبلي، وما شكّل مقتله من تحول في حياتها.

أما الخماسية الثانية فتتناول قصة الشنفرى والصعاليك، مسلطة الضوء على تمردهم على الطبقية وأعراف القبيلة، في سياق درامي يتناول مفاهيم الحرية والعدالة.

في حين تركز الخماسية الثالثة على قصة زبيبة وأم عنترة، وما واجهته من صراعات اجتماعية، ودورها في حماية نسب ابنها عنترة بن شداد، وترسيخ قيم الفروسية والشجاعة.

ويشارك في بطولة المسلسل إلى جانب سلوم حداد كل من منذر رياحنة ونضال نجم وفرح بيسيو وغازي حسين ومحمد الإبراهيمي.

تحولات في هواتف 2026.. مساعد شخصي وشريك "ذكي"

يدخل قطاع الهواتف الذكية مرحلة جديدة من التطور، ستتعكس على أساليب العمل والتواصل وإدارة الحياة اليومية، ومع أن المستخدم لن يُلاحظ أي تغييرات جذرية في الشكل الخارجي بحلول عام 2026، فمن المتوقع أن نشهد تحولات تقنية عميقة.

المعالجات المصممة خصوصًا لتشغيل مزايا الذكاء الاصطناعي المتقدمة، وتقنيات الاتصال الحديثة التي بدأت بالانتشار في هذا العام، ستنقل الهاتف من مجرد جهاز شخصي إلى منصة رقمية متكاملة، وسنشهد هذا الأمر على نطاق واسع خلال عام 2026.

لن يقتصر تأثير هذه التحولات على الأفراد وحسب، بل يمتد إلى المؤسسات أيضًا، إذ تؤدي الهواتف دورًا محوريًا في الوصول إلى البيانات، والتعاون، وإدارة الأعمال، والتفاعل مع الخدمات الرقمية.

توجهات تقود مستقبل الهواتف

تتجاوز التوقعات مجرد ترقية الكاميرات أو زيادة سرعة المعالجة. فالتركيز ينصب الآن على دمج الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاتصال المتقدمة، مما يحول الهاتف الذكي من مجرد أداة للتواصل إلى مساعد شخصي ذكي وشريك أساسي في العمل والحياة. هذا التحول سيفتح آفاقًا جديدة للابتكار ويغيّر الطريقة التي نتفاعل بها مع التكنولوجيا.

الذكاء الاصطناعي "عقل مدبر"

بعد أن كانت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تُضاف إلى الهواتف كمزايا مستقلة، تتجه شركات تصنيع الهواتف الذكية نحو إدماجها في أنظمة التشغيل.

فالمعالجات الجديدة، مثل Snapdragon 8 Gen 5 و"Tensor G5"، صُممت خصوصًا لتشغيل تقنيات الذكاء الاصطناعي محليًا على الجهاز. وهذا التحول يوفر استجابة أسرع، ويعزز الخصوصية والأمان، ويجعل تجربة استخدام الهاتف أفضل وأكثر ذكاء.

تعتبر معالجات الذكاء الاصطناعي بمثابة القلب النابض لهذه التحولات، إذ تسمح بتشغيل تطبيقات معقدة مثل التعرف على الصور، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتحليل التنبؤي، كل ذلك بكفاءة عالية واستهلاك منخفض للطاقة.

تطبيقات "ذكية" بقدرات تنفيذية

من المتوقع أن يشهد عام 2026 اندماجًا لافتًا بين وكلاء الذكاء الاصطناعي والتطبيقات المتقدمة. فبدل الاكتفاء بتقديم المعلومات، ستتمكن هذه التطبيقات من تنفيذ المهام تلقائيًا نيابة عن المستخدم، بدءًا من التسوق وتنظيم الرحلات، وصولًا إلى إدارة المواعيد ودفع الفواتير.

ومع قدرتها على الوصول إلى التقويم، ووسائل الدفع، والموقع الجغرافي، والتفضيلات الشخصية، ستتحول الهاتف إلى بوابة لإدارة تفاصيل الحياة اليومية بسهولة غير مسبوقة.

متعددة الشاشات بأسعار متوسطة

حتى مع وجود الهواتف القابلة للطي المزدوجة والثلاثية الشاشات منذ سنوات، فإن ارتفاع أسعارها حصرها بفئة محدودة من المستخدمين. ومع تراجع تكاليف الإنتاج، من المتوقع أن تصل هذه الفئة من الهواتف إلى شريحة أوسع من المستخدمين عبر إنتاج هواتف متوسطة السعر من شركات مثل "OnePlus" و"Oppo".

وستكون الهواتف بطراز أكثر تطورًا من "سامسونج"، كما ستشهد العام المقبل أول هاتف "آيفون" قابل للطي. في حين ستسهم التحسينات في مثانة الزجاج وآليات حركة المفصل بتعزيز موثوقية هذه الأجهزة وانتشارها.

تطور "نوعي" في تقنيات التصوير

تواصل الشركات تطوير كاميرات الهواتف الذكية، وفي 2026 قد يكون التركيز على اختيار تحسينات نوعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وتشمل هذه التحسينات تقنيات التثبيت لتحسين وضوح وجودة مقاطع الفيديو، وعدسات تقريب أكثر تقدمًا، ومزايا متقدمة لتسهيل تحرير مقاطع الفيديو، بالإضافة إلى مستشعرات أكبر قادرة على التقاط صور أوضح في ظروف الإضاءة المنخفضة.

الاتصال عبر الأقمار الصناعية

يشهد مجال الاتصال عبر الأقمار الصناعية توسعًا ملحوظًا، بعد أن كان حكرًا على الاستخدامات العسكرية والطوارئ.

ومع وجود شراكات متزايدة بين شركات الاتصالات ومزودي خدمات الأقمار الصناعية المنخفضة المدار (LEO)، أصبح من الممكن الاتصال حتى في المناطق التي تفتقر إلى تغطية الشبكات الخلوية، وقد نشهد العام المقبل إطلاق العديد من الهواتف الذكية التي تدعم الاتصال عبر الأقمار الصناعية.

إلغاء بطاقات "SIM" التقليدية

تتجه صناعة الهواتف الذكية تدريجيًا إلى الاستغناء عن بطاقات "SIM" التقليدية، وزيادة الاعتماد على البطاقات الإلكترونية (eSIM).

ومن المتوقع أن يشهد عام 2026 توسعًا في هذه الخطوة، خاصة في الهواتف المنخفضة والمتوسطة السعر، مما يُتيح تجربة اتصال أكثر سهولة وأمانًا، ويقلل من التعقيدات التقنية للمستخدمين.

"عرس مطنطن".. بيئة شامية على مسرح موسم الرياض

تعود البيئة الشامية إلى خشبة المسرح بوصفها مادة فنية قابلة لإعادة القراءة، من خلال مسرحية "عرس مطنطن"، التي قُدّمت ضمن فعاليات موسم الرياض، في أول مشاركة لمسرح سوري بالموسم.

تنطلق المسرحية من حدث اجتماعي بسيط، هو عرس في أحد أحياء دمشق القديمة، لتبني عليه شبكة من العلاقات والتفاصيل اليومية التي تعكس بنية المجتمع المحلي، وقيمه التقليدية المرتبطة بالتكافل والكرم والشهامة.

ويأتي العرس في المسرحية بوصفه حدثًا رمزيًا، لا يقتصر على الفرح، بل يفتح المجال أمام كشف الشخصيات وتحولاتها، حيث تتشكل ملامحها بين الفرح والتوتر، والرغبة والخوف، شخصيات تنبض بالحياة، لكل منها حكايتها الصغيرة التي تندمج في الحكاية الكبرى، في عرض يستحضر الذاكرة الجمعية ويعيد تقديمها برؤية مسرحية معاصرة.

وخاطبت المسرحية الجمهور بلغة قريبة، أعادت من خلالها الحنين لأجواء دمشق التراثية ورمزيتها البصرية اللافتة، على خشبة حملت الكثير من روح الشام وتفاصيلها الأصيلة.

أبطال المسرحية

يؤدي الفنان قصي خولي دور "أبو صخر"، الشخصية المحورية التي تتحرك حولها الأحداث، بوصفها ممثلًا عن سلطة اجتماعية غير رسمية داخل الحارة.

واعتبر خولي أن المسرحية قُدمت بروح البيئة الشامية وقيمها وتراثها، وهي مسؤولية كبيرة للحفاظ على هذا الإرث، وتقديمه بالصورة التي يستقبلها المتلقي بذات العمق والصدق، موضحًا أن فكرة المسرحية تعود إلى أكثر من عامين، وتهدف إلى تقديم عمل شامي يحاكي التراث الدمشقي الأصيل.

من جهتها، ترى الفنانة نور علي، أن المسرحية تستلهم البيئة الشامية "من دون الوقوع في الاستنساخ"، موضحة أن التقاطعات مع الدراما الشامية التلفزيونية مقصودة، لكنها تأتي ضمن محاولة لتقديم صيغة مسرحية مختلفة.

وأضافت أن تفاعل الجمهور، ولا سيما الجمهور السعودي، يعكس "ذائقة فنية عالية واستقبالًا إيجابيًا للأعمال القادمة من سوريا".

يشارك في العمل عدد من نجوم الدراما السورية، من بينهم: نور علي، وفاء موصللي، نادين تحسين بيك، محمد خير الجراح، جمال العلي، ضمن فريق تمثيلي يعتمد على الأداء الجماعي أكثر من البطولة الفردية.

توظيف "الميوزيكال"

يعتمد العرض على صيغة "الميوزيكال"، من خلال توظيف الموسيقا الحية، والأغاني والاستعراضات الراقصة، كعناصر بنائية في السرد المسرحي، لا كمقاطع منفصلة، وعلى المستوى البصري، يستند العرض إلى ديكورات وأزياء تحاكي البيئة الدمشقية التقليدية، مع محاولة خلق توازن بين الطابع التراثي ومتطلبات العرض المسرحي الحديث، وتُستخدم الإضاءة بوصفها أداة درامية مكمّلة، لتحديد التحولات الزمنية والمزاجية داخل المشاهد.

مسرحية "عرس مطنطن" من تأليف سيف رضا حامد، وإخراج عروة العربي، عُرضت ضمن فعاليات "موسم الرياض 6"، بين 19 و25 من كانون الأول الحالي، على مسرح "محمد العلي" في "بوليفارد رياض سيتي".

بالإضافة إلى "عرس مطنطن"، يشهد موسم الرياض تقديم مسرحيتين سوريتين، هما "ولادة مبكرة" بطولة أيمن زيدان وسوزان نجم الدين، و"سمن على عسل" بطولة أيمن رضا وشكران مرتجى وهيا مرعشلي، في خطوة لاستعادة المسرح السوري دوره الثقافي، بعد سنوات من التراجع الإنتاجي وتقلّص مساحات العرض.

كتاب

"روائيات عربيات من جيل السبعينيات".. كسر الهيمنة في سياق مضطرب

يقدم كتاب "روايات نساء عربيات من جيل السبعينيات"، الصادر عن المجلس العربي للعلوم النقدية عام 2025، قراءة معمقة في واحدة من أهم المراحل المفصلية في تطور الرواية العربية، حين برزت أصوات نسائية استطاعت أن تفرض حضورها السردي في سياق ثقافي وسياسي مضطرب.

الكتاب الذي شارك في إعداده عدد من النساء العربيات، لا ينطلق من منطق الاحتفاء الخطابي بالكتابة النسائية، بل من مساءلة جادة لدورها، وحدودها، وإسهامها الفعلي في إعادة تشكيل بنية الرواية العربية الحديثة.

يركز الكتاب على جيل السبعينيات بوصفه جيلًا تشكل في ظل تحولات كبرى أعقبت هزيمة عام 1967، حيث انعكس الإحباط السياسي والانكسار الجمعي على الأدب عمومًا، وعلى الرواية النسائية على وجه الخصوص.

الكاتبات العربيات في تلك المرحلة لم يكنّ خارج السياق العام، بل عبّرن عنه من زاوية مغايرة، جعلت من التجربة الفردية والأنثوية مدخلًا لفهم الواقع العربي الأوسع.

أحد المحاور الأساسية في الكتاب هو تحليل السياق التاريخي والثقافي، الذي نشأت فيه هذه الروايات، مع التأكيد على أن ظهور الصوت النسائي لم يكن حدثًا معزولًا، بل نتيجة تراكمية لتحولات اجتماعية وتعليمية سمحت للمرأة بالدخول إلى فضاء الكتابة والنشر. وفي هذا الإطار، يناقش الكتاب كيف تقاطعت الكتابة السردية مع الأسئلة الكبرى حول الهوية، والحرية، والانتماء.

كما يولي الكتاب اهتمامًا خاصًا بتشكل الصوت السردي النسائي، معتبرًا أن جيل السبعينيات قدم سردًا كسر هيمنة الصوت الواحد، واعتمد على ضمير المتكلم، وتعدد وجهات النظر، بوصفها أدوات فنية تعبر عن رغبة في استعادة الحكاية من مركز السلطة الذكورية.

هذا التحول في الصوت لم يكن تقنيًا فحسب، بل حمل موقفًا فكريًا من العالم ومن بنية المجتمع.

ويبرز محور الجسد والذات بوصفه من أكثر المحاور حساسية، حيث يناقش الكتاب كيف تحول الجسد الأنثوي إلى مساحة رمزية للصراع مع القمع الاجتماعي، وحدود الحرية، والتقاليد الصارمة، فالكتابة عن الجسد هنا ليست وصفًا مباشرًا، بل أداة لكشف البنى الخفية للهيمنة.

ويتوقف الكتاب أيضًا عند حضور المدينة والفضاء الاجتماعي في هذه الروايات، حيث تظهر المدينة كمكان قلق، متناقض، يجمع بين الوعد والخذلان، ويؤثر بعمق في تشكيل وعي الشخصيات ومساراتها.

على المستوى الفني، يناقش الكتاب التجريب السردي لدى كاتبات السبعينيات، من خلال تفكيك الزمن الخطي، واستخدام الاسترجاع، واليوميات، والرسائل، في محاولة لكسر القوالب الروائية التقليدية التي لم تعد قادرة على احتواء التجربة الجديدة.

ويختتم الكتاب بمناقشة التلقي النقدي لهذه الأعمال، مشيرًا إلى أن اختزالها في خانة "الأدب النسوي" أسهم في تهميش قيمتها الجمالية والفكرية.

دعا الكتاب إلى إعادة قراءة هذه الروايات بوصفها جزءًا أصيلًا من تطور الرواية العربية، لا هامشًا عليها.

يشكل الكتاب محاولة جادة لإعادة الاعتبار لجيل روائي نسائي أسهم بعمق في توسيع أفق السرد العربي، وفتح مسارات جديدة للكتابة والرواية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

"دوري برايم للمحترفين" ينطلق بجمهور متحمس وملاعب متهالكة

مباراة جبلة والشرطة ضمن الدوري السوري الممتاز - 25 كانون الأول 2025 (نادي جبلة الرياضي/ فيسبوك)

عنب بلدي - أحمد نحلوس

انطلقت، في 18 من كانون الأول الحالي، منافسات النسخة الـ55 من الدوري السوري الممتاز لكرة القدم، بمسماه الجديد "دوري برايم للمحترفين".

أبرز ما يميز الموسم الجديد من الدوري الكروي هو عودة الجماهير للمدرجات، بعد أن غابت في استكمال النسخة السابقة، لتتوزع الأوساط الكروية صخب المشجعين للمرة الأولى دون القيود الأمنية التي سادت في عهد النظام السابق.

وسيحمل الدوري اسم "دوري برايم للمحترفين" بعد حصول تلفزيون "برايم" على حقوق نقل الدوري تلفزيونيًا وإلكترونيًا، ليكون الجهة الراعية للبطولة في موسم 2026-2025.

وشكّل إطلاق المسابقة بنظام الذهاب والإياب تحديًا لاتحاد كرة القدم، في ظل تأخر بداية الموسم، ما سيجعل المتابع أمام دوري ماراثوني طويل لن ينتهي إلا مطلع الصيف المقبل، خاصة مع وجود 16 فريقًا في الدرجة الممتازة لأول مرة منذ موسم 2017-2016.

كما سيشهد الموسم الجديد عودة للاعبين الأجانب، بعد غياب موسم واحد، ومن بين 22 هدفًا سجلت في الجولة الافتتاحية، تمكن محترفان أجنبيان من هز شباك المنافس، عبر الكاميروني إيمانويل ماهوب، مهاجم أهلي حلب في مرمى خان شيخون، والغاني ديفيد ماوتر، لاعب وسط تشرين في شباك الجيش.

بداية الموسم تباينت ما بين إيجابيات وسلبيات، حيث شهدت الانطلاقة حضورًا جماهيريًا جيدًا، ونسبة تسجيل فاقت الهدفين في المباراة الواحدة للجولة الأولى، فيما كانت الأرضية السيئة للملعب "حماة البلدي" و"الساروت" في حمص أبرز النقاط السلبية في الجولة الافتتاحية.

واقع المنشآت

علّق مدير المنشآت الرياضية في وزارة الشباب والرياضة، المغيرة حاج قدور، في حديث إلى عنب بلدي، على واقع الملاعب، عقب الظهور المتواضع في حمص وحماة.

وقال حاج قدور، إن هناك أسبابًا متعددة تقف وراء الظهور السيئ لأرضيات الملاعب، أهمها المالية، فالصيانة الدورية للملاعب العشبية تتطلب ميزانيات ضخمة، في وقت تعاني فيه المنشآت الرياضية من شح في التمويل اللازم لبرامج الصيانة، مما يؤدي إلى الاكتفاء بالحلول "الترقيعية".

وتابع حاج قدور، "نعاني من مشكلة في تعافي العشب وتآكل أرضيات الملاعب"، بسبب الاستخدام المفرط لها في ظل محدودية عدد الملاعب الجاهزة، حيث يتم تحميلها بأكثر من طاقتها، عبر استضافة تدريبات ومباريات لعدة أندية وفئات عمرية.

وأشار إلى أن العديد من الملاعب القديمة تعاني من مشكلات في الصرف الصحي وتفتقر إلى أنظمة صرف حديثة، كما قد تكون نوعية العشب المستخدم غير ملائمة للظروف المناخية المحلية أو غير مقاومة للاستخدام الكثيف، بالإضافة إلى سوء نوعية التربة السطحية.

وبيّن أن المنشآت الرياضية تعرضت للإهمال بفعل الظروف التي مرت فيها البلاد، إضافة إلى استخدام بعضها لأغراض غير رياضية، مع ضعف في الخبرات الفنية ونقص في الكوادر المدربة على أحدث تقنيات صيانة الملاعب العشبية.

وعن الحلول الواقعية للمشكلات قال حاج قدور، إنه على المدى القصير، لا بد من تنفيذ التهوية المكثفة عبر استخدام آلات لعمل ثقوب في الأرضية، والتغطية الرملية بالرمل المغسول والمعالج، وإدارة الأحمال عبر جدول صارم ينظم استخدام الملاعب، واستخدام بذور سريعة النمو لترقيع البقع الجرداء بشكل فوري.

وأضاف أن تطبيق هذه الإجراءات سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في جودة الأرضيات، ما ينعكس مباشرة على الحفاظ على سلامة اللاعبين، كما يرفع من جودة اللعب، ويشجع على الأداء "المهاري والخططي".

ولفت حاج قدور إلى وجود عدد من الملاعب التي يتوقع أن تدخل الخدمة أو تشهد تحسنًا واضحًا في الفترة المقبلة، ضمن خطة متوسطة الأمد تمتد حتى عام 2028.

أول تلك الملاعب استاد "خالد بن الوليد" في حمص، وأشار حاج قدور إلى تقدم أعمال تأهيله استعدادًا لاستقبال المباريات، بما يشمل تحسين أرضيته ومدرجاته ومرافقه العامة، مع وجود خطة لاستبدال أرضية ملعب "الساروت" بعشب صناعي في إطار صيانة شاملة، وهو حل يضمن متانة أكبر ويقلل من تكاليف الصيانة الدورية للعشب الطبيعي.

وكشف حاج قدور أن ملعب "تشرين" في العاصمة دمشق يعد من أفضل الملاعب حاليًا في سوريا، لكنه يخضع لبرامج صيانة مستمرة للحفاظ على جاهزيته العالية.

من واقع الظهور السيئ للملاعب، يرى السيد بيازيد، لاعب منتخب سوريا ونادي حطين والجيش سابقًا، أنه من غير اللائق بالدوري السوري أن تظهر ملاعبه بهذا الشكل رغم التأخر في انطلاق المسابقة، خاصة بعد الانفتاح السوري على العالم، وتحول البلاد إلى محط أنظار الدول، بفعل التغييرات السياسية الأخيرة.

الدوري المحلي يجب أن يظهر بأفضل حلة ممكنة، برأي بيازيد، خاصة لناحية الأرضيات ليكون جاذبًا للمستثمرين، ورؤوس الأموال، ما ينعكس تطورًا في واقع اللعبة.

وإلى جانب الملاعب، دعا بيازيد القائمين على الرياضة السورية للاهتمام بالدوري، عبر مساعدة الأندية ماديًا كي تستطيع الإيفاء بتعهداتها للاعبين والكوادر، والالتزام برزنامة محددة واضحة للموسم من بدايته حتى نهايته دون تأجيل.

تطوير المستوى خارج الضغط

تطوير الدوري، برأي السيد بيازيد، لا يرتبط فقط بالإجراءات الإدارية، فهو يرى أن المدربين المحليين عليهم واجب حيال ذلك، يتمثل في تطوير مستواهم وأدائهم، ومحاولة مواكبة التغييرات المستمرة والتطورات في عالم كرة القدم.

ودعا المدرب السابق لفريق حطين إدارات الأندية لحماية مدربيها، ومنحهم الثقة الكاملة، لا أن تقع تحت ضغط النتائج والمشجعين، وتبدأ بالإقالات بعد ثاني جولة من الدوري، فالاستقرار، بنظر بيازيد، هو أساس نجاح عمل أي مدرب، وتاليًا أساس لنجاح الأندية والمسابقة برمتها.

ويعتقد بيازيد أن نقطة الانطلاق الواقعية في تطوير مسابقة الدوري، تتمثل في الاهتمام بالقواعد والفئات العمرية، عبر تكليف مدربين على مستوى عالٍ في هذا القطاع، لرفد فرق الرجال بالمواهب الواعدة.

ولاحظ بيازيد أن انطلاقة الموسم شهدت دخول الفرق بنفَس جديد بعد التحرير، وظهرت المستويات بشكل متقارب عمومًا، لكن من المبكر بمنظوره الحكم على مسار الموسم فنيًا حتى توالي الجولات تباعًا.

ورشح بيازيد فرق الكرامة وأهلي حلب وحمص الفداء والوحدة للمنافسة على اللقب، فيما ستحتاج فرق الساحل حطين وتشرين وجبلة إلى مزيد من الوقت لدخول أجواء الدوري، بحكم ظروفها المادية الصعبة، مقارنة مع الفرق المرشحة للتتويج.

وختم بيازيد، "نأمل غياب الواسطات والمحسوبيات عن الكرة السورية مع سقوط النظام وسقوط ما كان ينشره من فساد في كل القطاعات ضمن سوريا ومن بينها المجال الرياضي".

كلام الجمهور

عمر ياسين، مشجع لنادي حطين، قال لعنب بلدي، إن التوقعات في مرحلة ما بعد التحرير كانت مرتفعة، لكن بدأت الصدمة من طريقة انتخاب أعضاء اتحاد كرة القدم، وأعادتنا إلى أرض الواقع.

وأضاف عمر، "في كل موسم يعدنا الاتحاد بنظام (الميني فار) التحكيمي ولا نجد شيئًا يُنفذ منه، ولا بد من معاقبة الحكام عندما يخطئون كما يعاقب الاتحاد الجماهير عندما تخطئ، تحقيقًا لمبدأ العدالة".

وبرأي عمر، فإن بداية الموسم الحالي فنيًا كانت مقبولة نسبيًا، مع تسجيل أهداف في معظم المباريات، على أن يرتفع الرقم تدريجيًا مع اشتداد المنافسة سواء على القمة أو في القاع.

وعن رفع أسعار تذاكر دخول الملاعب من 5000 إلى 15000 ليرة، قال عمر، "ربما يكون السعر الجديد مرتفعًا للبعض بحكم الحالة الاقتصادية الراهنة، لكنه مقبول نسبيًا بالمقارنة مع أشياء أخرى"، كما أن ريع الحضور الجماهيري يشكل رافعة أساسية لخزائن الأندية بسبب ما تعانيه من ضعف في الاستثمارات والمداخيل.

ويؤيد عمر عودة الجماهير للملاعب، خاصة إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك، فالسلامة العامة برأيه هي الأهم، مع ما يشكله حضور المشجعين من روح للمدرجات، ودافع معنوي كبير للاعبين.

وفيما يخص النقل على "برايم تي في"، امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بالتعليقات على المستوى الفني المنخفض، سواء في التصوير والأدوات، أو في التعليق، وكذلك جودة النقل.

طالب معلقون على صفحة "برايم" على "فيسبوك" باستقدام كاميرات متطورة، والاعتماد على معلقين أقل انفعالًا و"صراخًا".

أندية حمص بانتظار ميدانها

تأهيل ملعب "ابن الوليد" ينتهي أواخر كانون الثاني 2026

عنب بلدي - محمد كاخي

انطلقت أعمال إعادة تأهيل ملعب "خالد بن الوليد" بحمص في أيلول الماضي، وكان من المقرر مد أرضية جديدة من العشب الطبيعي في الملعب بدلًا من الأرضية السابقة التالفة، وصيانة البنى التحتية للملعب لتطوير المرافق وتجهيزها لاستقبال المباريات والفعاليات الرياضية في المحافظة.

وقام بدعم المشروع كل من ناديي الكرامة وحمص الفداء (الوثبة سابقًا)، وبرعاية مديرية الرياضة والشباب في حمص، وبمؤازرة فرق الدفاع المدني التي تكفلت بمهمة توفير الآليات والمعدات التي أسهمت في تقدم الأعمال.

أين وصلت أعمال الصيانة؟

بدأت أعمال إعادة تأهيل ملعب "خالد بن الوليد" من القاعدة، عبر نزع "الرول العشبي" القديم وتنظيف أرضية الملعب بالكامل، واستبدال شبكتي الصرف والري وتركيب مرشات جديدة، إلى جانب تنفيذ صيانة شاملة للمضخات واللوحات الكهربائية، وفق ما قاله عضو لجنة الإشراف على أعمال الصيانة المهندس ماهر حربا، لعنب بلدي.

وتبع هذه الأعمال، بحسب حربا، إجراء تسوية ليزرية لعشب الملعب لضبط سطح أرضيته بحيث يصبح مستويًا تمامًا وفق معايير هندسية دقيقة، وتعقيم كامل لأرضية الملعب، ما جعله جاهزًا لفرش العشب الطبيعي، بمساحة تقارب ثمانية آلاف متر مربع، جرى فرشها على عدة دفعات، وانتهت بالكامل، لتبدأ بعدها مرحلة صيانة العشب.

وأصبحت مدرجات الملعب أيضًا جاهزة، ولا ينقصها سوى تركيب السور الحديدي الأمامي، في وقت تستمر فيه الأعمال بالمنصة الرئيسة والغرف الخدمية أسفلها، وتشمل أعمال دهان وصيانة كهربائية وصحية وعزل، إضافة إلى تنجيد كراسي المنصة وكراسي الاحتياط، وفق حربا.

ومن المتوقع دخول الملعب الخدمة مع نهاية كانون الثاني 2026، وفق تقديرات الجهة المتعاقدة والكادر المشرف.

ملعب "خالد بن الوليد" كمسؤولية وهوية

تبرع ناديا حمص الشهيران الكرامة وحمص الفداء (الوثبة سابقًا) من أجل إعادة تأهيل الملعب وإعادة تفعيل دوره كبيت يضم ناديين من أعرق نوادي كرة القدم السورية.

وتأتي هذه المساهمة بوصفها التزامًا تجاه المدينة وذاكرتها الرياضية، بحسب ما أكده رئيس نادي حمص الفداء، نجيب الفرا، الذي قال لعنب بلدي، إن مشاركة النادي تنطلق من أنه أحد أبناء حمص، ويعتبر أن من الواجب عليه تقديم ما يمكنه للمساهمة في تطوير المنشآت الرياضية، ومساعدة المدينة على التعافي، إضافة إلى الحاجة الفنية الملحّة لفرق حمص إلى ملعب جاهز وصالح للعب.

وتعني جاهزية الملعب وعودته من جديد عودة المدرجات لاحتضان جماهير المدينة، وأن الحفاظ على الملعب ومرافقه مسؤولية مشتركة بين الأندية والجمهور، لضمان استعادة الصورة التي تليق بملعب "خالد بن الوليد" ومدينة حمص عمومًا، بحسب الفرا.

من جهته، أوضح المكتب الإعلامي لنادي الكرامة لعنب بلدي، أن ملعب "خالد بن الوليد" جزء من هوية النادي وذاكرة جماهيره، وعلى أرضه كُتبت أبرز محطات تاريخه المحلي والآسيوي، حتى بات يُعرف بـ"مقبرة الفرق الآسيوية".

واعتبر النادي الأزرق أن المشاركة في إعادة تأهيل الملعب واجب أخلاقي قبل أن تكون مسؤولية إدارية، في مسعى لإعادة الروح إلى "بيت الكرامة" واستعادة مكانته الطبيعية.

ووجه نادي الكرامة رسالة لجماهيره عبر عنب بلدي، مع اقتراب جاهزية الملعب، مؤكدًا أن الموعد بات قريبًا للقاء جديد في مدرجات "خالد بن الوليد"، بوصفه وفاء للتاريخ وعودة للأمجاد، وأن قوة الكرامة بجمهوره، والملعب من دون جمهوره يفقد معناه.

يعود تاريخ إنشاء ملعب "خالد بن الوليد" الذي كان يحمل اسم "الملعب البلدي" إلى عام 1960 حيث أسس من قبل مجلس مدينة حمص، وكانت أرضيته آنذاك ترابية، ولم ترتفع أي مدرجات في الملعب إلا عام 1967، حيث بنيت المنصة الرئيسة التي تتسع لـ2000 متفرج. وفي عام 1980 تم التعاقد مع شركة الإنشاءات العسكرية لإكمال الملعب، فرفعت المدرجات، وتم تغيير أرضيته الترابية بأرضية من "التارتان" مع ارتفاع أربعة أبراج إنارة فأصبح الملعب يتسع لـ12 ألف متفرج بكافة مدرجاته.

وتم تجهيز 13 صالة رياضية لمختلف الألعاب منها "الجودو" و"الكراتيه" ورفع الأثقال. وتوسعت مدرجات الملعب لاحقًا بواقع ست درجات فأصبحت قادرة على استيعاب 30 ألف متفرج.

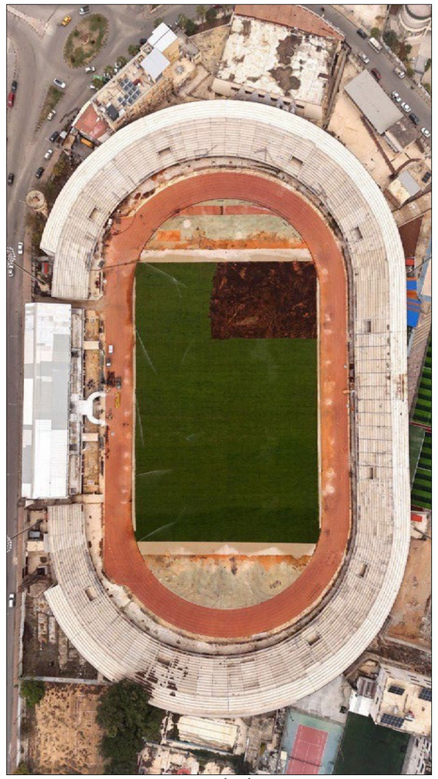

تقدّم أعمال تأهيل ملعب خالد بن الوليد في حمص استعدادًا لاستضافة الدوري الممتاز

11 كانون الأول 2025 (وزارة الرياضة والشباب/ فيسبوك)

غرامة "الهتافات" تثير الجدل و"الكرامة" يعترض

عنب بلدي - مارينا مرهج

أثار قرار الاتحاد السوري لكرة القدم تغريم نادي الكرامة بمبلغ مليون ونصف مليون ليرة سورية جديدًا واسعًا في الأوساط الرياضية وما تابعها.

وجاء في قرار الاتحاد، في 24 من كانون الأول الحالي، "على خلفية توجيه عدد من مشجعي نادي الكرامة عبارات مسيئة بحق اللاعب ميلاد حمد، خلال دخوله أرض الملعب، واستنادًا إلى أحكام المادة 25/1/9 من لائحة الأخلاق والانضباط، يغرم نادي الكرامة بمبلغ مليون ونصف مليون ليرة سورية".

وكانت المباراة التي أقيمت في 19 من كانون الأول الحالي، خلال الدوري السوري الممتاز، على ملعب "الساروت" في مدينة حمص، شهدت تصاعدًا في حدة المشاعر الجماهيرية، مع هتافات وعبارات مسيئة تجاه اللاعب في نادي الوحدة، تضمنت عبارات مثل: "يلعن روحك يا ميلاد، قال بدو إدلب رماد"، وفق ما تناقلته وسائل إعلام محلية.

كيف تعاملت إدارة "الكرامة"

إدارة نادي الكرامة استقبلت قرار الاتحاد بتحفظ، بحسب ما أكده عضو الإدارة ومشرف كرة القدم بنادي الكرامة أسامة بيرودي، لعنب بلدي، مشددًا على أن هذا القرار قد ترك أثرًا معنويًا على النادي وجماهيره، وأن معالجة عادلة وهادئة ستساعد على تهدئة الأجواء واستقرار الوسط الرياضي.

وأوضح بيرودي أن القرار ركز على ما حصل في المدرجات، دون النظر إلى الأسباب والخلفيات التي سبقت الحدث، والتي لا تزال حاضرة في ذاكرة الجمهور، وحول مسؤولية النادي تجاه جماهيره، بيّن عضو الإدارة في النادي، أن الإدارة تدرك تمامًا أن القوانين تعتبر النادي مسؤولًا عن جماهيره، منوهًا إلى أن الهتاف كان رد فعل عفويًا لمشاعر متراكمة، وليس تصرفًا مقصودًا أو منظمًا.

وأضاف بيرودي أن إدارة نادي الكرامة ستتعامل مع الغرامة بهدوء ومن خلال الطرق الرسمية والقانونية، بهدف إيجاد حل متوازن يراعي القوانين، ويأخذ بعين الاعتبار الحالة المعنوية التي رافقت الحدث.

وكان مجلس إدارة نادي الكرامة الرياضي، وجه رسالة إلى الاتحاد العربي السوري لكرة القدم، في 24 من كانون الأول، أعرب فيها عن رفضه الكامل للعقوبة المالية المفروضة على النادي نتيجة ما نسب إلى جمهوره من هتافات مسيئة تجاه لاعب نادي الوحدة ميلاد حمد.

وأكدت الإدارة أن القرار لم يأخذ بعين الاعتبار تاريخ النادي وتضحيات شهدائه، مشيرة إلى أن الجمهور حوّل المباراة إلى فعالية لإحياء ذكرى الشهداء، ودعوة أسرهم ونشر صورهم على جدران الملعب، بحضور محافظ حمص ونائب رئيس الاتحاد.

وأوضحت الإدارة أن مشاركة اللاعب ميلاد حمد، المعروف بتصريحاته المناهضة للثورة السورية، أثارت ردود فعل الجماهير، معتبرة أن الهتافات جاءت في سياق الاحتفال بذكرى الشهداء والتعبير عن موقف شعبي وثوري، وليس كإساءة متعمدة.

وانتقدت الإدارة مشاركة اللاعب في الدوري دون مراجعة مسبقة من الاتحاد، معتبرة أن ذلك يشكل استفزازًا متكررًا لجماهير المحافظات التي روت دماؤها أرض الوطن، وعلى رأسها إدلب.

كما أشارت إلى أن العقوبة تجاه جمهور النادي تأتي على الرغم من إسهاماته الكبيرة في دفد المنتخبين الأول والأولمبي بعدد يزيد على عشرة لاعبين، والتحديات التي واجهها النادي في استضافة المباراة الأولى بالدوري رغم عدم جاهزية الملاعب.

"اتحاد الكرة": التزام باللوائح

رئيس لجنة الأخلاق والانضباط في الاتحاد العربي السوري لكرة القدم، المستشار القانوني، فراس المصطفى، بيّن أن القرارات التأديبية الصادرة بحق الأندية، بما فيها الكرامة، هي قرارات قضائية تصدر ضمن الاختصاص القانوني للجنة، ولا تدخل ضمن الصلاحيات التنفيذية أو الإدارية للاتحاد، الذي يقتصر دوره على تسلّم وتنفيذ ونشر القرارات وفق اللوائح، بحسب وكالة الأنباء السورية (سانا).

وأوضح المصطفى أن اللجنة تعتمد على تقارير حكام ومراقبي المباريات، وعبء إثبات المخالفات يقع قانونًا على هذه التقارير، مستندًا إلى المادة "15" من لائحة الأخلاق والإجراءات التأديبية، وإلى المادة "25" التي تنظّم المخالفات الجماهيرية.

وفيما يخص نادي الكرامة، بيّن المصطفى أن اللجنة طبّقت المادة "25/1/9" التي تنص صراحة على معاقبة النادي في حال قيام الجمهور بالشتم أو رفع شعارات أو لافتات مسيئة، دون أي اعتبار لهوية الشخص أو الجهة الموجه إليها السلوك، ما يجعل العقوبة مرتبطة بالفعل نفسه كما ورد في التقرير الرسمي، لا بالسياق أو الخلفيات.

وأشار المصطفى إلى أن اللجنة لا تنظر في النيات أو المواقف السابقة للأفراد، بل تلتزم بالوقائع المثبتة رسميًا، مع الالتزام بمبدأ العدالة الإجرائية.

وأضاف أن أي مراجعة للقرار تكون فقط من الجهة القضائية التي أصدرته، وفق الآليات القانونية المنصوص عليها في اللوائح، ولا تتم عبر أي إجراء إداري أو إعلامي.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

الأحد 28 كانون الأول/ديسمبر 2025
العـدد 723 - السنـة الرابعة عشـرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

محتفلون: الإجراءات الأمنية واضحة وغير خانقة

سوريون يحيون عيد الميلاد في الكنائس والساحات

عنب بلدي - كريستينا الشماس

شـهدت الكنائـس في معظـم المحافظـات السـورية احتفـالات واسـعة بمناسـبة عيد ميلاد السـيد المسـيح، في 25 مـن كانـون الأول، اتسـمت بأجـواء من الفـرح، حيث امتـدت مظاهـر العيد من داخـل الكنائس إلى الشـوارع والسـاحات العامـة، ولا سـيما في أحيـاء دمشـق القديمـة، المنطقـة التـي تضـم أكبر تجمـع للكنائـس لمختلف الطوائف المسـيحية.

وأقيمـت القداديـس في كنائس سـوريا وسـط مشـاركة واسـعة لأبنـاء الديانة المسـيحية، ترافقت مـع عروض موسـيقية قدمتهـا فـرق الكشـافة التابعـة للكنائـس، وكرنفالات ميلادية جابت شـوارع دمشـق.

كما شـهدت الكنائـس تنظيـم بـازارات ميلادية وأنشـطة ترفيهيـة للأطفال، إلى جانب إضاءة شـجر المـيلاد التي تحولـت إلى نقـاط تجمع للأهـالي والزوار.

وعكسـت هـذه الاحتفـالات حالـة مـن التفاعـل المجتمعي مـع المناسـبة، حيث بـدت الأحيـاء المسـيحية نابضة بالحيـاة في مشـهد أعـاد للأعياد حضورها، ورسـخ عيـد الميلاد كمناسـبة تجمع السـوريين على الفـرح وتبادل التهاني.

احتفالات سادها الأمان

اتسـمت احتفالات هـذا العـام بطابع أوسـع مقارنـة بعيـد المـيلاد الماضي، الـذي جـاء متزامنًـا مـع مرحلـة انتقاليـة حساسـة عقـب سـقوط النظـام، ومـا رافقهـا مـن فـوضى أمنيـة، وحالـة عـدم يـقين دفعـت كـثيرًا مـن الكنائـس إلى الاكتفـاء بالصلـوات الداخليـة دون مظاهـر احتفاليـة.

وبـدت الأجـواء مختلفـة هـذا العـام، إذ اسـتعادت الكنائـس نشـاطها الاجتماعـي، وامـتلأت سـاحاتها بالزينـة والأضـواء، بينـما جابت فرق الكشـافة الشـوارع المحيطـة وهـي تعـزف التراتيـل الميلاديـة.

شـارك طـوني رعيـدي، أحـد سـكان حـي بـاب تومـا في دمشـق، باحتفـالات عيد المـيلاد التـي وصفها بـ"الاسـتثنائية"، إذ شـارك مع عائلته بقداديـس العيـد، وحضر عـددًا مـن عـروض كشـافات الكنائـس دون هواجـس أمنيـة كـبيرة.

وقـال طـوني، لعنـب بلـدي، إن الإجـراءات الأمنيـة كانـت واضحـة، لكنهـا غير خانقـة، ما أعطى شـعورًا بالطمأنينـة بـدل الترهيـب.

بالنسـبة لطوني، لم يكـن العيد مجرد مناسـبة دينية، بـل شـكّل إعلانًا غير مبـاشر عـن بدايـة مرحلـة جديـدة، يشـعر فيهـا المسـيحيون بقدرتهـم على ممارسـة طقوسـهم الدينيـة والاجتماعيـة بحريـة أكبر، رغم وجود مخـاوف سـابقة لـدى بعـض أبنـاء الديانة المسـيحية، خاصـة بعد حادثة تفجير كنيسـة "مار إليـاس" بمنطقة الدويلعـة في حزيـران الماضي.

بـرأي كاترينـا الصويـري (22 عامًا)، فـإن عيـد المـيلاد في العـام الحـالي مختلف تمامًـا عن سـابقه، ففي العام الماضي، لم تتمكـن عائلتهـا من تزيين المنـزل أو الخـروج للاحتفـال بسـبب حالة الفـوضى وعدم الاسـتقرار عقب سـقوط النظام السـابق.

أمـا هذا العام، فقد شـاركت كاترينا في تنظيـم بازار مـيلادي داخل كنيسـتها، وعملـت مع متطـوعين آخرين على بيع منتجات يدويـة وحلويات تقليدية.

وتـرى كاترينـا أن مـا ميز هـذا العيد ليـس فقـط الاحتفـال بحد ذاتـه، بل الشـعور الجماعي بالأمـان، وحضور أمني حـول الكنائس بهـدف الحماية وليـس المنـع، وهـو مـا أعـاد الثقـة لـدى كثيرين بالخـروج والمشـاركة.

الميلاد يجمع العائلة

إلى جانـب الطابـع الدينـي والاجتماعـي، حمـل عيـد المـيلاد هذا العـام بعـدًا عائليًـا خاصًا، مـع عودة عدد مـن المغتربين السـوريين لقضاء العيد مـع عائلاتهـم، مسـتفيدين من تحسـن نسـبي في الوضـع الأمنـي، وتـأمين تسـهيلات لهـم على المعابـر الحدوديـة.

عـاد شربـل محفـوض، مـن أهـالي بلـدة صحنايـا بريـف دمشـق ومقيم في هولنـدا، بعـد غيـاب دام أكثر من سـبع سـنوات، للاحتفـال مـع عائلته بعيـدي المـيلاد ورأس السـنة.

وجـدت عائلة شربـل في عيـد الميلاد فرصـة لإعـادة لمّ الشـمل، حيـث اجتمـع الأبنـاء والأحفاد حـول مائدة واحـدة للمـرة الأولى منـذ سـنوات.

لم يكـن عيـد المـيلاد هـذا العـام عند شربـل مجـرد احتفـال دينـي، بـل لحظـة اسـتعادة للروابـط العائليـة التـي مزقتهـا الهجـرة القسرية.

وشـكل عيد المـيلاد هذا العـام لحظة اسـتثنائية لفاديـا عـوض (أم فادي)، التـي اسـتطاعت للمـرة الأولى منـذ نحـو عشرة أعوام، أن تجتمـع بابنيها اللذيـن لجـآ إلى ألمانيـا هربًـا مـن الخدمـة الإلزامية خلال حكـم النظام السابق.

اعتـادت "أم فـادي" الاحتفـال بالعيد بغيـاب أبنائهـا، إلا أن هـذا العـام وجـدت نفسـها تجلـس معهـم حول طاولـة واحدة، في مشـهد أعـاد إليها معنـى المـيلاد الـذي افتقدته طـويلًا.

وتـرى أن هـذا العيـد كان مختلفًـا عـن كل مـا سـبقه، ليـس مـن حيث الطقـوس فقـط، بـل مـن حيث الشـعور بالاكـتمال العـائلي، إذ عاشـت تفاصيـل العيـد كما كانـت تتمنى طوال سـنوات الفـراق، معتبرة أن "لمّـة العائلة" أعـادت للعيد روحه.

ولم يقـتصر عيـد المـيلاد عنـد "أم فـادي" على الصلـوات والزينـة، بـل تحـول إلى محطـة عاطفيـة أعـادت وصـل مـا قطعتـه الهجـرة القسرية، ورسـخت لـدى كـثير مـن العـائلات شـعورًا بـأن الأعيـاد لا تكتمـل إلا بوجـود الأحبـة.

العيد مساحة مشتركة

لم تقـتصر أجـواء عيد الميلاد هـذا العام على المسـيحيين فقـط، بـل شـهدت مشـاركة لافتة من المسلمين في مختلف الفعاليـات، سـواء عبر حضورهـم إلى الكنائـس، أو مشـاركتهم في إضـاءة شـجر المـيلاد، أو التقـاط الصـور التذكاريـة في السـاحات العامـة.

وشـوهدت عـائلات مسـلمة تـزور الكنائـس في بـاب شرقـي، في تقليد اجتماعـي يعكـس طبيعـة العلاقـة التاريخيـة بين مكونـات المجتمـع السـوري.

أحمد سـعد، شـاب يعمـل في مجال التصويـر، وجـد في عيـد المـيلاد فرصـة لتوثيـق مشـاهد الفـرح في منطقـة بـاب شرقـي، معـتبرًا أن العيـد بات رمـزًا للـسلام والتعايش، وليـس مناسـبة دينيـة محصـورة بطائفـة معينـة.

"تمثل المشـاركة في هـذه الاحتفالات رسـالة بأن السـوريين، رغم ما مروا بـه، لا يزالون قادريـن على الاجتماع حـول الفرح"، قـال أحمد.

واصطحبـت إيمـان محمـد، أطفالها لزيـارة الكنائـس، معـتبرة أن عيـد المـيلاد يحمـل بعـدًا إنسـانيًا قبل أن يكـون دينيًا.

تـرى إيمان أن وجـود أطفالهـا أمام شـجرة الميلاد ومشـاركة المسـيحيين احتفالاتهـم، يعـزز قيـم المحبـة والاحترام المتبـادل.

الكاتدرائية المريمية تقيم قداس الميلاد بحضور بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي وعدد من الكهنة - 24 كانون الأول 2025 (الكاتدرائية المريمية)

عندنا حرية؟ أنت متأكد؟

خطيب بدلة

مرة أخرى، أتناول علاقتنا، نحن السوريين، بالحرية. يعتقد كثير من أبناء بلدنا، بأن حصولهم على الحرية، بعد كل هذه التضحيات، يكفي لما كانوا يطلبون، ويزيد، يشاركهم، في هذا الاعتقاد، كثير من المثقفين.. وهذا، برأيي، قصور في التفكير، يصل إلى مستوى الخلل. سأعطيك مثالًا. سألني صحافي، خلال مقابلة معي، عن الأدب الساخر. أراد أن يعرف كيف ينتقد الكاتب الساخر الظواهر الشاذة في المجتمع. ونظرًا لولعي بتحرير المصطلحات، حذرته تركيز الاهتمام على صفة "ساخر"، والقفز فوق السؤال الجوهري، وهو: هل الكاتب الساخر، الذي تسأل عنه، كاتب أولًا؟ يعني: هل هو متمكن من اللغة، قادر على الصياغة القوية، والتكثيف، وصولًا إلى قفلة بارعة، تدهش القارئ أو تبهره؟ إن الشخص الضعيف بالكتابة، إذا جرب أن يكون ساخرًا، سيكون أقرب إلى مفهوم "المسخرجي"، أو اللتات. قياسًا على مثال الكاتب، والساخر، نستطيع أن نسأل: هل يجوز الحديث عن الحرية المتاحة في دولة، إذا لم تكن هذه الدولة دولة أولًا؟ بمعنى: هل هذه الدولة موحدة، ومستقرة، ومحكومة بالقانون، وبمبدأ المواطنة؟ يا سيدي، ولنفرض، من أجل تيسير الحوار، أن المساحة التي تسيطر عليها السلطة السورية الحالية، تعتبر دولة مكتملة، ومستقرة، هل الحرية متاحة فيها للجميع؟ هل حرية التعبير التي يتمتع بها المواطن "السني"، مثلًا، متساوية مع الحرية التي يتمتع بها الشيعي، والعلوي، والإسماعيلي، والمسيحي، والدرزي، والملحد؟

المصيبة، بل الكارثة التي حلت بنا، نحن السوريين، مؤخرًا، هي الطائفية. أصبحنا ننظر إلى المفاهيم، والمعايير، والنتائج، من خلال الطائفة، فالشخص "الطائفي/السني"، اليوم، يمتلك من الحرية أكثر مما يمتلك غيره من أبناء الطوائف الأخرى، سواء كانوا طائفيين، أو متعالين على الطائفية.. يمتلك حرية التنقل بين المدن والأرياف، والكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي، والانخراط في مسيرات تأييد، يستطيع خلالها أن يهجو أبناء الأديان الأخرى، والقوميات الأخرى، والمذاهب الأخرى.. وللتذكير، قام رهط من هؤلاء بإطلاق هتاف "خيبر يا يهود"، ولوحوا بمقص الشوارب، ورفعوا صندوق البويا.. ولكيلا يظن بعضكم أن هذه الحرية (نفسها) متاحة على إطلاقها، أسارع إلى التوضيح، أنها متاحة، ومقبولة، ومرضي عنها، طالما أنها تتناغم مع أيديولوجيا السلطة، وسياساتها المتبعة، بدليل أن أفرادًا من "السنة"، سجنوا، لأنهم غردوا خارج هذا السرب، وقبل أيام شاهدت صورة لشاب، من مدينة سلقين، بثياب السجناء، مع خبر ينص على أنه سجن بسبب منشور له على "فيسبوك"، ينتقد فيه السلطة! لا يمكن إحصاء أعداد الملحدين في الدول العربية، والإسلامية، لأن معظمهم يخفون إلحادهم خوفًا من العقوبة، ففي مصر، مثلًا، أصدر الأزهر إحصائية عجيبة، قال إن في مصر، كلها، 866 ملحدًا، فردت عليه ناشطة اجتماعية بأن هذا الرقم موجود بين طلاب الأزهر فقط! وهناك من يقول إن الرقم الحقيقي بالملايين..

أوردت هذا المثال، لأسأل، بمناسبة الحديث عن الحرية المزعومة: هل يجرؤ أحد من المتمتعين بالحرية السورية المزعومة أن يعلن إلحاده؟ هل يجرؤ أبناء الديانات والطوائف الأخرى، المجاهرة بالدعوة لمذاهبهم في الساحات العامة؟ إنها مجرد أسئلة، والإجابات عندكم.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper